مملكة البحرين

الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب

التقرير السنوي ٢٠١٥

تعليم نوعي.. لتنمية مستدامة

الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

فهرس المحتويات

مهام الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب 5

كلمة رئيس مجلس الإدارة 6

كلمة الرئيس التنفيذي 10

أعضاء مجلس الإدارة 14

أعضاء الإدارة التنفيذية 16

الملخص التنفيذي 20

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي 28

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني 36

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية 52

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال 64

إدارة الامتحانات الوطنية 72

الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات 90

الخلاصة 98

عقد واستضافة المؤتمرات الدولية 102

– المؤتمر الثالث للهيئة "جودة التعليم والتدريب: الاستدامة وتوفير فرص العمل"

– المؤتمر الثاني للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي

المراجعة الخارجية للهيئة من قبل الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة 108

الملاحق 112

تأسست الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في عام 2008، وتمت إعادة تنظيمها بموجب المرسوم الملكي رقم (83) لسنة 2012. وقد أُوكل إليها بحسب المادة (4) من المرسوم الملكي مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات، وعقد الامتحانات الوطنية في ضوء المؤشرات الاسترشادية التي تضعها الهيئة، كما تقوم بنشر تقارير المراجعة ورفع تقرير سنوي عن النظام التعليمي والتدريبي بشكل عام في المملكة، متضمنًا النتائج والتحسينات التي تمت في النظام التعليمي والتدريبي؛ نتيجة لأعمال ومراجعات الهيئة.

الرؤية

أن نكون روادًا في تعزيز الجودة المستدامة لنرتقي بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي

الرسالة

كهيئة مستقلة، ندعم التحسين المستدام للجودة في قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين من خلال ما يلي:

- وضع المعايير والنماذج الاسترشادية لقياس جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وتسكين المؤهلات الوطنية.
- إجراء مراجعات لجودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لتحديد المسئولية وتحسين جودة مخرجاتها.
- بناء وتنفيذ نظام للامتحانات الوطنية يوفر التقييم الموثوق به لإنجاز المتعلمين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.
- إدارة الإطار الوطني للمؤهلات، والذي يضم جميع أنماط التعلم، لتسكين المؤهلات الوطنية المبنية على مخرجات التعلم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في المملكة.
- نشر تقارير المراجعات والمؤهلات والامتحانات الوطنية، والتي تتسم بالدقة والنزاهة بهدف تحسين الجودة وتوفير المعلومات لمتخذي القرار.
- بناء القدرات الوطنية لدعم جهود تحسين الجودة والاستدامة في مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة.
- تعزيز الشراكة وآليات التواصل مع الجهات المعنية.

القيم

تتمثل القيم التي نتخذها نبراساً لإنجاز أعمالنا فيما يلي:

- المهنية: الالتزام بالمعايير المهنية في جميع مهامنا بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- النزاهة: التحلي بالأمانة والموضوعية والأخلاقيات المهنية في عملنا.
- العدالة: الالتزام بالحياد، والقيام بعملنا بطريقة تحقق العدالة.
- الشفافية: العمل بانفتاح مع الجميع، ونشر التفاصيل الكاملة لمنهجياتنا في العمل والتقارير الخاصة بخدماتنا.
- الثبات: المحافظة على التقيد والالتزام بالتعليمات في جميع مهامنا.
- المصداقية: توفير خدمات يمكن الاعتماد عليها، وتكون محل ثقة جميع الجهات المعنية.
- الاستدامة: الاستثمار لمستقبل البحرين من خلال بناء القدرات الوطنية.

سبع سنوات مضت على تأسيس الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وهي تعمل بتفانٍ وجدٍّ من أجل تطوير وتحسين أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين؛ لكي ترتقي مكانة بارزة ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الإقليمي والدولي. والهيئة منذ لحظة تأسيسها وانطلاق عملها وهي تحرص الحرص كله على أن يلبي مستوى مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية متطلبات السوق المحلية والإقليمية، بل الدولية، ويساير تغيراتها وتقلباتها.

إنَّ الدور الوطني الذي تقوم به الهيئة الوطنية للمؤهلات يتجلى أثره في نتائج هذا التقرير، وفي غيره من التقارير السابقة؛ إذ كشفت نتائج المراجعات والزيارات الميدانية عن مؤشرات الأداء العام في مؤسسات التعليم والتدريب، وبينت معدل المتوسط الوطني لعموم طلبة المدارس الحكومية والخاصة، والمؤسسات الجامعية، والمعاهد التدريبية؛ قامت بكل ذلك كي يصبح المستوى التعليمي والتدريبي للمواطن البحريني مساويا إن لم يكن أعلى من مثيله في المنطقة، بل على المستوى الإقليمي والدولي.

إنَّ شراكة وتعاون الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وتضافر جهودها جنبا إلى جنب مع الهيئات والمنظمات الإقليمية لتطوير التعليم وضمان جودته، ومشاركتها المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية في تطوير التعليم والتدريب، والعمل على تعزيز وتقوية المستوى التعليمي بالأدوات والتقنيات العلمية الحديثة، ودعمه بكافة السبل، والوسائل؛ لتمكينه من مجابهة تطورات العصر ومنجزاته، ومسايرة كل جديد آت، ليعد نقطة انطلاق للوطن والمواطن على السواء، بل إن مراجعات إدارات الهيئة الوطنية للمؤهلات لأداء جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية، لتصب في هذه النقطة، حيث إن إصدارها الأحكام، وكذلك التوصيات والنتائج المترتبة على زياراتها لتساعد القائمين على العملية التعليمية والتدريبية في معرفة مواطن القوة ونقاط الضعف، بل تساعد أصحاب القرار والمعنيين على وضع الخطط التحسينية للبناء على مواطن القوة، وتلافي مواطن الضعف في المنظومة التعليمية والتدريبية في المملكة.

إنَّ مبادرات الإصلاح والتطوير المستمرة تضع في أولوياتها تطوير وتحسين التعليم، كما إنها تركز وبشكل خاص على التعليم النوعي، ودوره المؤثر في تعزيز التنمية البشرية؛ إذ نصت المبادرات على تبني المؤسسات التعليمية والتدريبية هذا التوجه في مناهجها واستراتيجياتها، والعمل بشكل جماعي، وفي إطار تعاوني، ومن ثم تطبيقه على مخرجاتها، ومؤهلاتها، وربطها باحتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية؛ من أجل تحقيق تنمية مستدامة توفر الرخاء والازدهار لجموع المواطنين.

إنَّ تعزيز القدرة البشرية وتنميتها، والعمل الجماعي لا ينفصلان بأي حال من الأحوال عن العمل في بوتقة واحدة؛ لتطوير مؤسساتنا التعليمية، وتحقيق أهدافنا الاجتماعية، والاقتصادية، والتنموية.

إنَّ نجاح الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في عملية المراجعة الخارجية، والتي قامت بها الشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي INQAHE، ليعطي مؤشرا دقيقا على الأسلوب العلمي السليم الذي تنتهجه الهيئة في مراجعاتها، بل يزيد من الثقة في أحكامها ونتائجها، ويعلى من كفاءة موظفيها ومراجعيها؛ الأمر الذي يعطي أحكامها وتقييماتها، ونتائج مراجعاتها أعلى درجات القبول والمصداقية والثقة لدى المؤسسات التعليمية والتدريبية، وأصحاب القرار، والمعنيين، والطلبة، وأولياء الأمور، والأطراف ذات العلاقة داخليا وخارجيا، ويضيف إلى سمعتها على المستوى الإقليمي والدولي في ضمان الجودة وتطوير أداء مؤسسات التعليم والتدريب.

تلك الجهود المتواصلة تتحقق على أرض الواقع بالإرشاد والرعاية السامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، ورعايته الكريمة وتشجيعه لمبادرات الإصلاح والتطوير النوعي للتعليم، وتعزيز التنمية البشرية، والجهود الحثيثة والمتابعة الدائمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر؛ مما يسهم في تطوير وتحسين منظومة التعليم. كما حظي دور الهيئة على الرعاية الخاصة، والاهتمام الكبير من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وإيمانه الراسخ بدور الهيئة في تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية 2030، والوصول بالتعليم إلى غاياته المنشودة.

لقد كان لتوجيهات سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، ومساعيه الحميدة في تعزيز خطى الإصلاح

والتطوير لقطاعي التعليم والتدريب، ومتابعته لمستجدات عمل الهيئة، وحرصه الدائم على تفعيل الجهود التكاملية لمبادرات تطوير التعليم والتدريب في المملكة الأثر الجلي في التطوير والتحسين.

ولا يفوتني أن أعبر عن خالص تقديري وامتناني لأعضاء مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ورئيسها التنفيذي الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، ولجميع موظفيها، جهودهم المتميزة في مراجعاتهم لأداء مؤسسات التعليم والتدريب ومخرجاتها

كما أتشرف أن أرفع للمقام السامي لقيادتنا الرشيدة التقرير السنوي للعام 2015، الذي يمثل سجلا وطنيا حافلا بتطلعات التطوير والتحسين التي تهدف إليها مؤسساتنا التعليمية والتدريبية، وتحقيق التنمية الشاملة لمواطنينا ولمملكتنا الغالية، راجين من الله العلي القدير أن يسدد خطانا جميعا على طريق الخير والبناء لرفعة وعزة وطننا .. البحرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عبد العزيز بن محمد الفاضل

رئيس مجلس الإدارة

يشكل التعليم في الألفية الثالثة العامل الرئيس في تطور الأمم وبناء حضارتها، بل يرسخ لمفهوم أساسي وهو أن التعليم منذ القدم عماد رفاهيتها، وأساس تقدمها؛ إذ تستند في تطورها إليه، فهو كما يقول العالم الفرنسي غوستاف لوبون: «التعليم هو سر تطور الأمم وأس خلودها، إنه المعامل الأخلاقي الرفيع لتحضرها واستعدادها للتطور». ومن ثم تبحث الدول كيفية تطويره، وسبل تحسينه؛ أملا في التفرد والعلو، ورغبة في الاستمرار والتقدم.. وإدراكا منها لحقيقة دوره، ووعيا لمسئولياتها تجاهه فإنها عملت على تعديل مناهجه، وتغيير آلياته، وتطوير نظرياته، وقياس مؤشرات أدائه ليس لحاضر تعيشه الآن، بل لمستقبل ترجوه لها ولشعوبها على مر الزمان.

هذا الحراك الدائر منذ القدم وإلى الآن في جميع الأمم، قد انعكس صداه في رؤية البحرين 2030 لقيادتنا الرشيدة؛ إذ عمدت إلى بيان أهمية التعليم، وعظيم دوره في تقدم مواطني مملكة البحرين علميًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، ومن ثم وجهت مؤسساتها التعليمية والتدريبية إلى تقديم تعليم نوعي لعموم الطلبة؛ ليتميزوا علميًا ومعرفيًا بين أقرانهم على المستوى الإقليمي والدولي؛ وهو الأمر الذي تجلى بكل وضوح في خطاب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، في افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع لمجلسي الشورى والنواب، والذي تم ترجمته في بَرْنامَج عمل الحكومة المُقدَّمُ إلى المجلس الوطني والذي يؤكد على الأولوية الإستراتيجية لتمكين البحرينيين، ولرفع مساهماتهم في عملية التنمية، من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية المقدمة لجميع المواطنين، والارتقاء بجودة التدريس، وتطوير المناهج الدراسية وطرائق التعليم والتعلُّم، والاهتمام بالتعليم النوعي - ليس في إطار النهج التقليدي، بل في إطار المنجزات العصرية المتلاحقة، والتي تتخلص من كل فكر قديم لا يساير العصر، ولا يأخذ بأسباب التقدم – من أجل بناء المواطن علميًا وعمليًا، ومن أجل تنمية مستدامة تنهض بالوطن نحو الأفضل.

ولذا فقد عملت مملكة البحرين منذ بداية التعليم الرسمي فيها على تحقيق ما يسمى بالعدالة الأفقية، والتي تعنى بتوفير فرص متساوية لكافة المواطنين البحرينيين؛ للحصول على حقهم في التعليم بشكل عام، والذي كفله لهم الدستور، والتشريعات، والقوانين، حيث حرصت على توفير كل مقومات التعليم لهم، وتحفيزهم على الإنجاز فيه مدى الحياة.

وبعد تحقيق المملكة للعدالة الأفقية في التعليم، اتجهت المملكة نحو تطبيق العدالة الرأسية، والتي تعنى بتقديم خدمات تعليمية وتربوية في المؤسسات التعليمية والتدريبية تتناسب مع احتياجات الطلبة المختلفة؛ وفقا لأنماط التعلم المعاصرة، والذكاءات المتعددة، كما يراعي هذا الاتجاه التعامل الشامل مع الإدراك الجيد للتباين في قدرات ومستويات الطلبة، وكذلك مع ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب وقدراتهم ومتطلباتهم بشكل عام، والذي نتطلع لتحقق نتائجه في المستقبل القريب بإذن الله.

وبالنظر إلى دور الهيئة الوطنية للمؤهلات في تطوير وتحسين التعليم والتدريب في مملكة البحرين، جنبا إلى جنب المؤسسات والهيئات الرسمية، فقد خطت خطوةً فريدةً بإخضاع نفسها للمراجعة الخارجية؛ إذ تقدمت إلى الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي لتقييم أدائها ومدى انسجامها مع معايير الممارسات الجيدة؛ حرصا منها على تأكيد قيم الشفافية، والمصداقية، والمهنية التي تحكم عملها، ومن أجل التأكيد على الثقة التي حازتها من المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة.

وبناء على نتائج المراجعة التي قامت بها الشبكة الدولية للهيئة، فقد تم اعتماد الهيئة رسميا بأنها إحدى الهيئات المنسجمة مع معايير الممارسات الجيدة المعمول بها في مراجعات الشبكة، كما تم نشر تقريرها على الموقع الإلكتروني للشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة. وهذا لا شك دليل على ترسيخ مكانتها بين الهيئات الدولية، وإشادة بعملها وشفافيتها، وعدالة أحكامها في مراجعتها لأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين.

وتأكيدا على تطبيق الهيئة لآليات ومعايير تقييم الأداء في المؤسسات التعليمية والتدريبية بشفافية وعدالة، فقد ارتكزت الهيئة في مراجعاتها على مبادئ المكاشفة والمصارحة عن حقيقة مستوى التعليم والتدريب، وبيان مستوى الطالب وإنجازه الأكاديمي والشخصي، وجودة أداء المعلم وكفايته، ومدى التزام المؤسسة التعليمية بالمعايير العلمية الحديثة، والاستدامة في التطوير وتعزيز الأداء.

ولما للحضور الدولي وعقد المؤتمرات من أهمية في التشاور والنقاش، والتبادل المعرفي والمعلوماتي حول مستجدات التعليم والتدريب، فقد حرصت الهيئة الوطنية على ترسيخ وجودها في هذا الاتجاه؛ إذ إنها ومنذ إنشائها قد عقدت ثلاثة مؤتمرات في مملكة البحرين ناقشت فيها مع الخبراء والمعنيين من كافة دول العالم قضايا تتعلق بالتعليم والتدريب، والاستدامة وتوفير فرص العمل، كما أنها شاركت في أهم المؤتمرات الدولية في مجالها في مختلف دول العالم، ومنها مؤتمر الشبكة الدولية لضمان الجودة الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2015، والتي تكللت بفوز الهيئة بتنظيم مؤتمر الشبكة في عام 2017، وبالتزامن مع انعقاد مؤتمرها الرابع الذي سيعقد في العام نفسه.

كما أن إبرام الاتفاقيات، ومذكرات التفاهم والتعاون مع الشركاء الإستراتيجيين المحليين والإقليميين، والدوليين ليعزز دور الهيئة ومكانتها، ويقوي من حضورها الداخلي والخارجي، كما إنه دافع لغيرها من الهيئات والمنظمات على انتهاج الأساليب والمعايير العلمية، والأطر الدولية في عملها للوصول إلى أهدافها، وإنجاز مهامها.

وبروح الفريق التي تسود بين جميع منتسبي الهيئة وجميع إداراتها والعاملين بها، تنجز الهيئة مهامها وأهدافها التي انعكست في أدائهم، ومراجعاتهم؛ إذ يعمل الجميع كعائلة واحدة، وأسرة مترابطة؛ تهدف دائمًا لتحقيق الأفضل في الأداء والأجود في التطبيق؛ للوصول بمستوى التعليم والتدريب في وطننا إلى المستوى الدولي؛ ليس في حاضرنا فقط، بل في مستقبلنا وبالتعاون مع جميع المعنيين والهيئات والمؤسسات والوزارات؛ تجسيدًا لمبدأ الشراكة الذي تنتهجه الهيئة في عملها باستمرار.

وفي ختام كلمتي، فلا أملك إلا أن أتوجه بكل إجلال وتقدير وعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، على رؤيته السامية لتطوير التعليم النوعي، والتي تحقق رخاء المواطن، وتقدم المجتمع في ظل توجيهاته وقيادته الرشيدة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، على سعيه اللامتناهي في دعم مؤسسات التعليم والتدريب؛ من أجل تحقيق التقدم المنشود، والعمل المشترك فيما يخدم رخاء وازدهار مملكتنا الغالية، ورفاهية أبنائها..

كذلك فإنني أتوجه بكل امتنان وتقدير إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على تشجيعه ودعمه المتواصل لمبادرات الإصلاح الشامل لكل مقومات بناء ورفاهية حياة المواطن البحريني.

إنَّ الإسهامات البارزة لراعي جهود تطوير التعليم والتدريب في المملكة، سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، والدور الذي يؤديه برئاسة سموه في متابعة خطى التطوير النوعي للتعليم، ونتائج العمل لتدفع الهيئة، وإداراتها، وموظفيها لبذل الجهد دوما في سبيل التطوير واستدامة التحسين.

وإن جهود سعادة رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، الأستاذ عبد العزيز بن محمد الفاضل، والسادة أعضاء مجلس الإدارة قد أسهمت في تطوير عمل الهيئة؛ لتحقيق أهدافها، والمساهمة بالوصول بمستوى المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة إلى أسمى الغايات وأرقى الدرجات.

وأخيرا، فإنه لا يسعني إلا أن أسجل شكري وتقديري الخاص لجميع زملائي الأعزاء من منتسبي الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب على إخلاصهم وتفانيهم في كل مرحلة من مراحل عمل الهيئة في مسيرة تطوير التعليم والتدريب في المملكة. سائلة المولى العلي القدير أن يسدد خطانا جميعا، لما فيه خير وعزة مملكتنا الغالية. .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. جواهر شاهين المضحكي
الرئيس التنفيذي

سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل
رئيس مجلس الإدارة

سعادة الدكتور محمد علي حسن
عضو مجلس الشورى

سعادة الدكتورة بهية جواد الجشي

سعادة الدكتور شاكر عبدالحسين خمدن

سعادة السيد كمال بن أحمد محمد
وزير المواصلات
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيدة عائشة محمد عبدالغني

سعادة الدكتورة عائشة سالم مبارك

سعادة الدكتور رشيد جاسم عاشور

السيدة عصمت جعفر

د. طارق السندي
مدير عام، الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات

السيدة وفاء اليعقوبي

د. أحمد خضير

السيد عادل حسن

د. محمد باقر

السيد خالد المناعي

د. وفاء المنصوري

د. هيا المناعي
مدير عام، الإدارة العامة لمراجعة أداء
المؤسسات التعليمية والتدريبية

د. حسن الحمادي

د. جواهر المضحكي
الرئيس التنفيذي

د. خالد الباكر

الملخص التنفيذي

"ستكون الهيئة بمثابة االعين
الساهرة بالنسبة لسير وتنفيذ
مشروع تطوير التعليم والتدريب"

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

نائب رئيس مجلس الوزراء،
رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب

لا شكَّ أنَّ المهام والأهداف التي أُوكلت إلى الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية العاملة في مملكة البحرين، وحرص وتضافر جهود إداراتها الرئيسة على ممارسة أقصى درجات الشفافية والعدالة في تطبيق ضمان الجودة ونشر ثقافتها بين هذه المؤسسات كافة؛ لَيُؤكِّدَ مدى أهمية وعِظَم مهامها، بل يعزز الثقة في نتائج مراجعاتها، ودقة أحكامها ومخرجاتها؛ ممَّا يدعم المنظومة التعليمية والتربوية في تحقيق تطلعاتها، وترسيخ إستراتيجياتها التعليمية والتدريبية وَفْقَ الرؤية الاقتصادية 2030، لمملكة البحرين. كما أنَّ التوجه العام لكي تتبوَّأ المملكة موقع الريادة في محيطها الإقليمي والدولي في مجال التعليم والتدريب لَيُحَفِّزَ الهيئة وجميع إداراتها ومنتسبيها على الاستدامة والتطوير ما أمكنهم؛ قاصدين من وراء ذلك رفعة شأن الوطن والمواطن إقليميًا ودُوليًا. ولا جِدالَ أنَّ الإحصاءات التي تضمنها التقرير السنوي للهيئة للعام الأكاديمي 2014 - 2015، والذي يقدم تقييمًا شاملًا، ووصفًا دقيقًا، وبياناتٍ دالةً حول الوضع التعليمي والتدريبي في المملكة من خلال قياس جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لَيُعدُّ مِرآةً تعكس بكل وضوح مستوى أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، واتجاهات التطوير فيها.

كما أنَّ البدء في تشغيل الإطار الوطني للمؤهلات، وإدراج المؤسسات التعليمية والتدريبية فيه، وتسكين المؤهلات الوطنية وتصنيفها بما يتناسب مع التراكم المعرفي والمهاري لمخرجاتها، وَفْقَ معاييره ومستوياته ومحدداته الوصفية التي تربط مخرجات هذه المؤهلات بمتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية لَيُعَدُّ نقلةً نوعيةً في تطوير كفاءة العنصر البشري وتحسينه، وزيادة الإنتاجية الوطنية في المجالات كافة. كذلك تُعَدُّ الامتحانات الوطنية ركنًا مهمًا في قياس المتوسط الوطني للأداء، والكفايات الرئيسة التي يجب أن يكتسبها الطلبة بعد استكمالهم 12 عامًا من التعليم في مملكة البحرين وَفْقَ معايير علمية ودولية، والتي بدورها تبين جوانب القوة ومواطن الضَّعف في أداء طلبة الصفّ الثالث، والسادس، والتاسع، في الامتحانات الوطنية، وبالتناوب فيما بينها مع الصف الثاني عشر كل عام في مدارس المملكة، ومن ثَمَّ العمل على تحسين أدائهم، وتنمية مهاراتهم، وتطوير شخصياتهم وإنجازهم العلمي والتقني.

ولا يغيب عنا أنَّ الدور الريادي الذي تقوم به الهيئة من خلال إداراتها الرئيسة، والذي يظهر جليًا في هذا التقرير والتقارير السابقة عليه، يقدم صورة موضوعية وواضحة حول الوضع العام لأداء مؤسساتنا التعليمية والتدريبية، كما يضع نُصْبَ أعيننا أسباب التقدم، ومقومات النجاح، واستدامة التطوير للنظام التعليمي والتدريبي في المملكة بوجهٍ عام.

في العام الأكاديمي 2014 – 2015، قامت الهيئة الوطنية للمؤهلات بمراجعة أداء عدد من مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التدريب المهني والمدارس الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى إجراء الامتحانات الوطنية للصف الثالث الابتدائي، والصف الثاني عشر. وطبقًا للأنظمة المتبعة في الهيئة، فقد تم وضع تقارير عن أداء تلك المؤسسات ونتائج الامتحانات الوطنية، ثم نشرها بعد موافقة مجلس الإدارة عليها، واعتمادها من مجلس الوزراء الموقر.

فقد واصلت إدارة **مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** في العام الأكاديمي 2014 – 2015، مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال إدارة الأعمال، حيث تمَّ مراجعة 18 برنامج بكالوريوس، وبرنامجي ماجستير تُطرَحُ من قبل خمس كليات، ليكون مجموع البرامج التي تمت مراجعتها في مجال إدارة الأعمال 30 برنامج بكالوريوس، وثمانية برامج ماجستير، تطرح من قبل 10 كليات.

ومنذ بدء مراجعة البرامج الأكاديمية، ضمن إطار «مراجعة البرامج في الكلية»، في العام الأكاديمي 2011 - 2012، قامت الإدارة بمراجعة ونشر تقارير 57 برنامجًا أكاديميًا، تُطرحُ في 20 كلية، في مجالات الطب والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات، وإدارة الأعمال. وعند تجميع نتائج المراجعات، نجد أن 40 برنامجًا قد حازت على حكم: «جدير بالثقة»، في حين حصلت ستة برامج على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، و11 برنامجًا على حكم: «غير جدير بالثقة». والجدير بالذكر أن 16 برنامجًا من الـ 57 برنامجًا قد تم مراجعتها في الفترة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية، والتي امتدت من يناير 2009 إلى أكتوبر 2011. وبمقارنة نتائج الفترتين الأولى والثانية من المراجعات، التي تمت لهذه البرامج، نجد أن نسبة 31% (خمسة برامج)، من البرامج قد تحسن أداؤها، في حين حافظت 63% (10 برامج) على الأداء نفسه، كما انخفض أداء برنامج واحد عما كان في المراجعة الأولى.

وعند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من مؤشرات المراجعة الأربعة: المؤشر (1): برنامج التعلّم؛ المؤشر(2): كفاءة البرنامج؛ المؤشر(3): المعايير الأكاديمية

للخريجين؛ المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة، وتحليل نتائج المراجعات والاستنتاجات التي توصلت إليها لجان المراجعة المختلفة لجميع المراجعات التي تمت في الدورة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية - وذلك من خلال إطار عمل «مراجعة البرامج في الكلية» - نجد أن هناك تحسنًا في مستوى الأداء لهذه البرامج. والذي جاء نتيجة قيام مؤسسات التعليم العالي بوضع وتطوير السياسات اللازمة لإدارة برامجها الأكاديمية، ومأسسة عمليات ضمان الجودة، والعمل على نشر الوعي بأهمية ضمان الجودة بين أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية لهذه المؤسسات، إضافةً إلى تحسين البنية التحتية لبعض مؤسسات التعليم العالي. كما ساهمت المراجعات التي قامت بها مؤسسات التعليم العالي لبرامجها الأكاديمية من خلال مقايسة برامجها ومناهجها الدراسية مع ما يقدم من برامج مماثلة في مؤسسات تعليم عالٍ محلية وإقليمية ودولية، والاستفادة من التغذية الراجعة التي تقدمها الأطرافُ ذات العلاقة في تطوير برامجها؛ لتكون في مستويات تتوافق مع ما يتوقع في برامج مماثلة إقليميًا ودوليًا.

غير أن عدم استيفاء تسعة برامج أكاديمية لمتطلبات المؤشر (1) يثير القلق، خاصة أنه مؤشر مُحَدِّد لما يشكله من أساس تُبْنى عليه العملية التعليمية برمتها. كما لا يزال هناك قصور لدى بعض المؤسسات في توفير هيئة أكاديمية مناسبة لمتطلبات تقديم البرنامج. كما لا تزال المساهمات البحثية للهيئة الأكاديمية محدودة؛ نتيجة للنصاب التدريسي العالي لأعضاء الهيئة الأكاديمية، وعدم وجود البيئة المحفزة للبحث العلمي. وقد جاء أداء البرامج في أضعف صوَره في استيفاء متطلبات المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ نتيجةً لعدم تناسب أدوات التقييم لقياس مدى تحقق متطلبات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين، حيث يُعَدُّ أسلوب الحفظ والتلقين، وتَذَكُّر المعلومات الأسلوب الأكثر شيوعًا، مقارنة باكتساب مهارات التحليل، وحل المشكلات. كما أن مستوى الامتحانات لا يتناسب مع الدرجة العلمية الممنوحة؛ نتيجةً لضعف مستوى الطلبة عند قبولهم، وعدم قدرة مؤسسة التعليم العالي على رفع مستواهم بما يتناسب واحتياجات البرنامج. ولعل توفير قيادة أكاديمية فاعلة قادرة على التفعيل المنظم للسياسات والآليات التي تم وضعها خلال المرحلة السابقة، ومتابعة وقياس فاعلية هذه السياسات والآليات هي من أهم متطلبات المرحلة القادمة؛ وذلك لضمان استدامة التطوُّر في جودة البرامج والخريجين بما يتناسب واحتياجات سوق العمل.

وفي قطاع التدريب المهني، فقد أتمت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** في أكتوبر 2014، دورة المراجعات الثانية التي بدأتها في يناير 2012 بمراجعة 99 مؤسسة تدريب، منها 67 مؤسسة تدريب مرخصة من قبل وزارة العمل، و30 مؤسسة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، ومؤسستان قائمتان بذاتهما. وقد جاءت الفاعلية العامة في الدورة الثانية على النحو التالي: 10% «ممتاز»، و30% «جيد»، و43% «مرضٍ»، و16% غير ملائم.

وبمقارنة فاعلية أداء المؤسسات التدريبية بوجه عام خلال الدورتين الأولى والثانية؛ حققت المؤسسات التدريبية التي خضعت للمراجعة خلال الدورة الثانية تطورًا ملحوظًا في الأداء عما كانت عليه في الدورة الأولى، حيث ارتفعت نسبة المؤسسات التدريبية الحاصلة على حكم: «جيد» أو أفضل من 21% إلى 40%.

ومن أصل جميع مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، خضعت 75 مؤسسة منها للمراجعة في الدورتين الأولى والثانية. وبمقارنة نتائج هذه المراجعات نجد أن هناك تحسنًا في أداء 35% من تلك المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أن خمس مؤسسات من أصل 11 مؤسسة قد حصلت على حكم: «غير ملائم» في الدورة الأولى شهدت تطورًا في الأداء، حيث حصلت على حكم: «مرضٍ» في الدورة الثانية. فيما حافظت غالبية المؤسسات التدريبية على أدائها في الدورتين.

وعند مقارنة أداء مؤسسات التدريب المرخصة من قِبَل وزارة العمل، وتلك المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم نجد أن الأولى قد حققت تحسنًا ملحوظًا في الأداء بنسبة 41%، مقابل تحسن أداء 24% من مؤسسات التدريب المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم. وفي حين تراجعت 11% من مؤسسات التدريب المرخصة من قِبَل وزارة العمل، فقد تراجعت 17% من مجموع المؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم.

وفي المرحلة النهائية لدورة المراجعات الثانية، وضعت الإدارة خطة تشغيلية لتحديث إطار المراجعة وتطويره؛ لاستخدامه في الدورة الثالثة من مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني. كما أصدرت المسوّدة الأولى للإطار الجديد، حيث قامت بعقد الورش التدريبية لمؤسسات التدريب المهني التي سيتم مراجعتها في المرحلة الأولى للدورة الثالثة للمراجعات؛ من أجل تعريفهم بالتعديلات التي أجريت على الإطار العام الجديد، والأدوات الأخرى مثل استمارة التقييم الذاتي، وبيانات أداء المتدربين، وغيرها من الأدوات التي يستخدمها المراجعون في عمليات المراجعة.

وفي العام الأكاديمي 2014 - 2015، تم إجراء ثماني زيارات متابعة، حيث شهدت مؤسسة واحدة مرخصة من قِبَل وزارة العمل تحسنًا ملموسًا في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بعد اجتيازها لزيارتي المتابعة الأولى والثانية بنجاح. ومن ناحية أخرى فقد تم في الفترة نفسها إجراء ست زيارات متابعة لمؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، إلا أنّه لم تحقق أيٌّ منها أيَّ تحسن يذكر. ويعزى ذلك لعدم وجود خطط واضحة من قبل فرق القيادة والإدارة لهذه المؤسسات في متابعة عمليات التحسين المستمر، والتأكد من جودة ما يقدم للمتدربين.

وقد استأنفت الإدارة في العام الأكاديمي 2014 - 2015، المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات والتي تمت في الفترة ما بين شهر أبريل إلى شهر يونيو 2015، حيث تمت مراجعة ثماني مؤسسات تدريبية؛ جميعها مرخصة من قبل وزارة العمل، وظهرت جميع نتائج هذه المؤسسات بمستوى «مرضٍ» أو أفضل؛ إذ حصلت خمس منها على تقدير: «جيد»، في حين حازت المؤسسات الثلاث الأخرى على تقدير: «مرضٍ» في الفاعلية بوجهٍ عام.

وأما في مجال التعليم ما قبل الجامعي، فقد قامت **إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية** في دورة المراجعات الثانية بمراجعة 206 مدرسة حكومية، وجاءت الفاعلية العامة للمدارس فيها على النحو التالي: 7% «ممتاز»، و23% «جيد»، و43% «مرضٍ»، و27% «غير ملائم».

وقد شهدت الدورة الثانية من المراجعات زيادة في القطبية بين الأحكام، حيث ارتفعت نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز»، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»، وجاء ذلك على حساب التقديرين: «جيد» و «مرضٍ». ويُعَدُّ الوضعُ في المرحلة الثانوية هو الحَدَثَ الأبرز للنجاح في الدورة الثانية مقارنة بالدورة الأولى، في حين تضاعفت نسبتا كل من: «ممتاز» و«غير ملائم» في المدارس الابتدائية، أما المدارس الإعدادية فلم تشهد المستويات الجيدة والممتازة فيها تقدمًا، بل انخفض المستوى: «مرضٍ»، وازداد المستوى: «غير ملائم» وبلغت نسبته 37% من مجمل المدارس الإعدادية.

وعند المقارنة بين الدورتين الأولى والثانية حول المُخرَجين الرئيسَيْن، يتضح ارتفاع نسبة التقدير: «ممتاز» في الإنجاز الأكاديمي وهو «المُخرَج الأول» بنسبة مقاربة للارتفاع في المستوى: «غير ملائم»؛ إذ تتراوح ما بين 4% و5%. أما تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي وهو «المُخرَج الثاني» فيظهر بصورة أفضل، حيث بلغت الزيادة في المستوى: «ممتاز» نسبة 12%، قابلها ارتفاعٌ في المستوى: «غير ملائم» بنسبة 3%.

كما تشير التحليلات إلى ارتفاع عدد المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في دورة المراجعات الثانية، مع ثبات أداء 19 مدرسة على تقدير: «غير ملائم» خلال دورتي المراجعات، الأمر الذي يستوجب تدخلاً فوريًا؛ لضمان الارتقاء بها إلى مستوىً أفضل.

وتجدر الإشارة إلى أنه في بداية أكتوبر 2013، قامت إدارتا مراجعة أداء المدارس الحكومية، ومراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بوضع خطة تشغيلية لإصدار الإطار العام لمراجعة أداء المدارس في نسخته الثالثة؛ استعدادًا لبدء مراجعات الدورة الجديدة، ووفقًا لما تضمنه تنفيذ الخطة من تعديلات ومرئيات؛ فقد تم إقرار الإطار الجديد واعتماده من قبل مجلس الإدارة ومجلس الوزراء الموقر، ونُشِر في الجريدة الرسمية. وقد بدأت الدورة الثالثة من مراجعات المدارس الحكومية في إبريل 2015، وقامت خلالها إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بمراجعة 20 مدرسة. وقد شهدت هذه المرحلة من المراجعات تقدم خمس مدارس في أدائها كان من ضمنها مدرسة ابتدائية ارتقت من المستوى: «مرضٍ» إلى المستوى: «ممتاز»، وتراجع أداء سبع مدارس، في حين ثبت أداء ثماني مدارس على الفاعلية نفسها.

كما شهدت هذه المرحلة تقدمًا في الأداء في المدارس الابتدائية من حيث تراجع مستوى: «غير ملائم» فيها، في الوقت الذي ازداد عدد المدارس الإعدادية والثانوية في المستوى ذاته. وقد تواصلت ظاهرة تفوّق مدارس البنات على مدارس البنين من حيث الأداء، وجاءت جميع المدارس بالمستوى: «غير ملائم» في هذه المرحلة من نصيب مدارس البنين.

أما بالنسبة لزيارات المتابعة، فقد قامت الإدارة في العام الأكاديمي 2014 - 2015، بتنفيذ زيارات متابعة لعدد 35 مدرسة من المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، خضعت منها ثماني مدارس لزيارات متابعة ثانية[1].

وخضعت 27 مدرسة منها إلى زيارة متابعة أولى[2].

[1] أحرزت فيها مدرسة واحدة مستوى: "تقدم كافٍ"، في حين حصلت سبع مدارس منها على مستوى: "قيد التقدم".

[2] أحرزت ثلاث مدارس منها مستوى: "تقدم كافٍ"، في حين حققت *16* مدرسة منها مستوى: "قيد التقدم"، وثماني مدارس مستوى: "تقدم غير كافٍ".

كما أتمت **إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** الدورة الأولى من مراجعاتها، وقد بلغ عدد المدارس التي تمت مراجعتها 62 مدرسة خاصة، وجاءت الفاعلية العامة لها على النحو التالي: 6% «ممتاز»، و11% «جيد»، و40% «مرضٍ»، و42% «غير ملائم».

وتشكل المدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» 42% من مجموع المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها، بما يفوق ضعف عدد المدارس الحائزة على تقديرَيّ: «جيد» و«ممتاز» والتي شكلت 17%. وتشكل هذه النسبة تحديًا كبيرًا نحو تحسين نظام التعليم الخاص الوطني في مملكة البحرين، وتحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030. كما يقدم التقرير نظرة تحليلية لأداء المدارس الخاصة في دورتها الأولى، يبين خلالها وجود علاقة وثيقة بين المدارس التي حازت على تقدير: «جيد» أو أفضل في الفاعلية بوجهٍ عام، وبين تنوُّع وثراء الموارد والمصادر المتاحة فيها، خاصةً فيما يتعلق بتوظيف معلمين مؤهلين ذوي كفاءة عالية، إضافةً إلى كفاءة فرق القيادة والإدارة في هذه المدارس، والتي اتسمت بتركيز الجهود فيها على تجويد إستراتيجيات التعليم والتعلم؛ لرفع المخرجات المتعلقة بإنجاز الطلبة الأكاديمي وتطورهم الشخصي. بينما ظهرت عمليات التخطيط الإستراتيجي بمستويات ضعيفة في المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، حيث افتقدت إلى التقييم الذاتي الدقيق، ووضوح الأهداف ومؤشرات الأداء، مما أعاق قدرتها على تحسين خدماتها التعليمية.

وفي الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2014 - 2015، قامت الإدارة بتنفيذ المرحلة الأولى من الدورة الثانية من مراجعة أداء المدارس الخاصة، وتمَّ خلالها مراجعة خمس مدارس، وظهرت جميع نتائجها في مستوى: «مرضٍ» أو أفضل، حيث تحسن أداء ثلاث مدارس، في حين حافظت مدرستان على أدائهما. كما قامت الإدارة خلال هذا العام الأكاديمي ذاته، بإجراء زيارات المتابعة لعدد 13 مدرسة من المدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، حازت اثنتان منها على حكم: «تقدمٍ كافٍ»، في حين حصلت سبع مدارس منها على حكم: «قيد التقدم»، وأربع مدارس على حكم: «تقدمٍ غير كافٍ».

كما قامت الهيئة من خلال **إدارة الامتحانات الوطنية** في عام 2015، بتنفيذ الامتحانات الوطنية لطلبة الصف الثالث الابتدائي والصف الثاني عشر، حيث يتم إجراء الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر سنويًا، وللصفوف الثالث، والسادس، والتاسع بالتناوب فيما بينها، كما تم تصحيح أوراق الامتحانات من قبل معلمين يعملون في مدارس مملكة البحرين.

وقد أجريت الامتحانات الوطنية في دورتها الثالثة لطلبة الصف الثاني عشر في شهر مارس 2015، في اللغة العربية واللغة الإنجليزية وحل المشكلات، حيث شارك فيها 9,962 طالبًا وطالبة من جميع المدارس الحكومية الثانوية وعددها 36 مدرسةً، إلى جانب 410 طالبٍ وطالبة من تسع مدارس خاصة، علمًا أن امتحان حل المشكلات كان متوافرًا أيضًا باللغة الإنجليزية لطلبة المدارس الخاصة. وتقيس هذه الامتحانات الكفايات الرئيسة الواجب أن يكتسبها الطلبة بعد استكمالهم 12 عامًا من التعليم في مملكة البحرين، وتتم مقايسة مستوى الأداء المتوقع للطلبة ومعايير منح الدرجات مع معايير الشهادات الدولية، حيث يُتوقع بلوغ هذه المستويات في المنهج الوطني.

وقد أظهرت نتائج الطلبة في الامتحانات الوطنية الثالثة للعام 2015، للصف الثاني عشر أن الأداء الأفضل في المدارس الحكومية كان في مادة اللغة العربية، تليها نتائج اللغة الإنجليزية ثم نتائج حل المشكلات. وبمقارنة نتائج الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر للعام 2015، بنتائج الامتحانات الوطنية للعام 2014، يتبين أن هناك تحسنًا في نتائج الطلبة في اللغة العربية، وحل المشكلات وتراجعًا بسيطًا في نتائج اللغة الإنجليزية. وبوجه عام جاءت نتائج الامتحانات الوطنية الثالثة للعام 2015، للصف الثاني عشر دون المستوى، خاصة النتائج في امتحاني اللغة الإنجليزية وحل المشكلات.

كما أُجريت الامتحانات الوطنية لطلبة الصف الثالث في شهر مايو 2015، في دورتها السابعة في اللغة العربية والرياضيات، وفي دورتها الثانية في اللغة الإنجليزية، حيث شارك فيها 11,414 طالبًا وطالبة من المدارس الحكومية وعددها 122 مدرسة، بالإضافة إلى 1,085 طالبًا وطالبة من 16 مدرسة خاصة. وقد صممت الامتحانات الوطنية للصف الثالث بناءً على الكفايات المستهدفة في وثيقة المنهج الوطني، والمعتمد من وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين؛ ووفق المعايير الدولية.

بلغ المتوسط الوطني في الامتحانات الوطنية للصف الثالث لعام 2015 في اللغة العربية 2.13، وفي الرياضيات 0.94، وفي اللغة الإنجليزية 4.09. وبتحليل نتائج الامتحانات الوطنية للصف الثالث اتضح أن هناك ارتفاعًا في متوسط درجات الأداء في اللغات، مقابل انخفاض في الرياضيات عن متوسط درجات

الأداء للعام الماضي 2014، في حين ظهر أن أعلى متوسط درجة أداء في العام 2015، تحقق في اللغة الإنجليزية، وكان أقل متوسط درجة أداء في الرياضيات، ويلاحظ أن أفضل تحسن في الأداء ظهر في اللغة العربية.

وعلى غرار السنوات الماضية، وبوجه عام، وفي المدارس الحكومية تفوقت الطالبات على الطلاب في الامتحانات الوطنية للصفوف الثالث الابتدائي والثاني عشر.

وقد اختتمت الهيئة من خلال **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** مرحلة التطبيق التجريبي للإطار، والتي بدأتها في عام 2012، ودشنت مرحلة التطبيق التشغيلي للإطار في أكتوبر 2014، وذلك في منتدى شارك فيه خبراء أطر المؤهلات والأطراف ذات العلاقة من مملكة البحرين وخارجها.

وبدأت الإدارة العامة للإطار في العام الأكاديمي 2014 – 2015، باستقبال طلبات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات من المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ إذ يتم فحص الطلبات من قبل لجان التقييم التي تضم أعضاء من ذوي الخبرة؛ للتأكد من استيفائها لمعايير الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، مستعينة في ذلك بالسياسات العامة للإطار الوطني للمؤهلات، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء بموجب القرار رقم: (12) لسنة 2015.

وقد قدمت الهيئة الدعم والمساندة للمؤسسات التعليمية والتدريبية في عمليتي الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، وذلك من خلال تقديم ورش بناء القدرات لمنتسبي تلك المؤسسات. بالإضافة إلى مواصلة أنشطتها في تدريب أعضاء لجان تقييم الطلبات على معايير الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، وعقد عدد من ورش العمل للتعريف بالإطار، ونشر ثقافة مفهوم الإطار وأهميته؛ لتحقيق ضمان جودة المؤهلات للعديد من مؤسسات التعليم والتدريب والجهات المعنية بالإطار. ويجري العمل حاليًا على مشروع إطار الساعات المعتمدة بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة، والذي من شأنه أن يسهم بشكل فاعل في عملية تصميم المؤهلات وتطويرها.

وفي سعي الهيئة لتعزيز التعاون مع الأطر الوطنية والإقليمية الأخرى، فقد تم التوقيع على مذكرات تفاهم مع الهيئة الوطنية للمؤهلات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهيئة المؤهلات الماليزية. كما ستقوم الهيئة بتوقيع مذكرة تفاهم مع هيئة الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، والذي يشكل شراكة إستراتيجية لتعزيز التعاون في الأمور المتعلقة بأطر المؤهلات.

وقد شهد العام الأكاديمي 2014 - 2015، عددًا من أنشطة الهيئة كان أبرزها عقد **المؤتمر الثالث للهيئة** برعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، تحت عنوان: (جودة التعليم والتدريب: الاستدامة وتوفير فرص العمل) وذلك خلال الفترة من 18-19 فبراير 2015.

وقد هَدَفَ المؤتمر إلى بيان أهمية استدامة الجودة والتطوير في المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتعزيز جودة إدارة مخرجاتها وربطها بمتطلبات واحتياجات سوق العمل. كما سبق المؤتمر عقد خمس ورش عمل، تمحورت حول أهمية ضمان جودة التعليم والتدريب، وتحقيق استدامة الجودة وتعزيز ممارستها في المؤسسات التعليمية والتدريبية.

كما قدمت الهيئة ثلاث أوراق عمل خلال مشاركتها في **المؤتمر الثاني للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي**، والتي ترأسها الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتورة جواهر المضحكي، وذلك في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 6 إلى 8 يونيو 2015، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)، والهيئة الألمانية للتبادل العلمي (DAAD)، والمجلس الأعلى المصري للجامعات، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE).

وكان أبرز أنشطة وإنجازاتها للعام الأكاديمي 2014 - 2015، **اجتياز الهيئة للمراجعة الخارجية** التي أخضعت نفسها لها، وقامت بإجرائها الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي؛ بهدف تقييم مدى انسجام الهيئة مع 12 معيارًا للممارسات الدولية الجيدة؛ وذلك حرصًا من الهيئة على تأكيد قِيَم الشفافية، والمصداقية، والمهنية التي تحكم منهجية عملها. وجاءت نتائج المراجعة بأن الهيئة متوافقة تمامًا مع عشرة من معايير الممارسات الجيدة، ومتوافقة إلى حد كبير مع المعيارين الأخيرَيْن. وعليه فقد أصدرت الشبكة الدولية شهادتها وتقريرها اللذين يفيدان اجتياز الهيئة للمراجعة الخارجية بنجاح، كما تم اعتماد الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين رسميًا بأنها إحدى الهيئات المنسجمة مع معايير الممارسات الجيدة المعمول بها في مراجعات الشبكة، وتم نشر تقريرها على الموقع الإلكتروني للشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة.

بوجه عام، فمنذ تأسيس الهيئة في عام 2008، أحدثت تقاريرها حراكًا متباينًا في قطاعي التعليم والتدريب؛ إذ قامت المؤسسات التعليمية والتدريبية بوضع نظم لضمان الجودة الداخلية، وعملت على تنفيذها في مختلف عملياتها، وأظهرت تقدمًا في وضع الأطر، والسياسات، والآليات، واجتهدت في تنفيذها، إلا أنه لا يزال هناك تفاوت في مدى فاعلية أنظمتها في تحقيقها الجودة المستدامة. ولربما شهد قطاع التدريب المهني التطور الأفضل، ويرجع ذلك إلى تكاملية الجهود مع الجهات المعنية والمُرَخِّصة، ويدعمه تقديم الحوافز المرتبطة بنتائج المراجعات والمناسبة لدفع هذه المؤسسات التدريبية نحو التحسين والتطوير في جودة ما تقدمه من خدمات. كما شهد القطاع الحكومي جهودًا واعدة في تبني السياسات والآليات التي يمكن من خلال تطبيقها تحقيق جودة الأداء، إلا أنَّ تلك الجهود المبذولة بحاجة إلى ربطها بمخرجات تعلمية تلبي الطموح الذي يتمثل في النمو المعرفي وتحسن الأداء واستدامته، ولعل أهم ما كشفت عنه نتائج المدارس في الامتحانات الوطنية وفي المراجعات التي تجريها الهيئة على أداء المدارس هو حاجة هذا النظام التعليمي إلى اعتماد طرائق تدريس تضمن تعلم الطلبة واكتسابهم المهارات التي تؤهلهم لخوض سوق العمل، مع ضرورة تطوير الأنظمة التقييمية، وتطبيقها بشكل يكفل التأكد من تحقيق الطلبة مستويات الإتقان المناسبة من مرحلة إلى أخرى. ومن جهة أخرى، فقد كشفت المراجعات عن حاجة مؤسسات التدريب المهني ومؤسسات التعليم العالي إلى التطوير المستمر لهيئاتها التعليمية والتدريبية لمواكبة آخر المستجدات الإقليمية والعالمية، إلى جانب استقرارها بهدف تمكينها من تحقيق التحسين والتطوير المستدام، مع ضرورة وعي القيادة في مؤسسات التعليم والتدريب بأهمية التشاركية في تنفيذ الخطط الإستراتيجية، كما ينبغي على مؤسسات التعليم العالي تبني سياسة قبول تساعد في الحصول على مخرجات تعلم تلبي حاجة سوق العمل.

"الأسباب الخمسة للنجاح: التركيز، التميز، التنظيم، التطوير، والتصميم"

واين داير

Instagram
QQA_BH
2030 Likes

مقدمة

تقوم إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء نوعين من المراجعات يكملان بعضهما البعض، وهما: أولاً: مراجعة الجودة المؤسسية، حيث تُقيِّم مؤسسة التعليم العالي بالكامل، وذلك فيما يتعلق بفاعلية ترتيبات ضمان الجودة المُتخذة في هذه المؤسسة، ثانياً: مراجعة البرامج الأكاديمية، حيث تصدر الأحكام على جودة التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية في برامج أكاديمية محددة.

وقد استكملت الإدارة الدورة الأولى من مراجعات الجودة المؤسسية في عام 2013 والمرحلة الأولى من المراجعة البرامجية في 2011، في حين بدأت المرحلة الثانية من مراجعة البرامج الأكاديمية في مايو 2012 والتي تمت فيها مراجعة برامج الطب وتقنية المعلومات. وفي العام الأكاديمي الحالي 2014 - 2015، أكملت الإدارة مراجعة البرامج الأكاديمية على مستويات البكالوريوس والماجستير في مجال إدارة الأعمال، التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين. كما أنهت الإدارة أيضا مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الحقوق. وقامت الإدارة، في العام الأكاديمي 2014 - 2015 بنشر 34 تقريرًا لبرامج إدارة الأعمال ليكون مجموع البرامج التي تم نشر تقاريرها 57 برنامجًا منذ بدء مراجعة البرامج الأكاديمية ضمن إطار «مراجعة البرامج في الكلية».

مراجعة البرامج الأكاديمية

يركّز إطار عمل مراجعة البرامج الأكاديمية (مراجعة البرامج في الكلية) على المعايير الأكاديمية لكل برنامج، وعملية التعليم والتعلم وجودة الترتيبات المُتخذة لضمان جودة كافة برامج التعلُّم على مستوى البكالوريوس والماجستير في أي كلية من الكليات، وفي جانب تخصصي محدد. وفي هذا الإطار، فإن كلمة «كلية» تُستخدم لتقابل مفردات أخرى مثل «FACULTY» أو «SCHOOL» أو أي مصطلح مرادف آخر للإشارة إلى المؤسسة التي تطرح برنامج تعليم عالٍ في مجال تعليمي معين. كما تدخل كافة البرامج المرخصة التي تؤدي إلى منح شهادة البكالوريوس، أو الماجستير ضمن هذا الإطار، وتخضع للمراجعة، باستثناء برامج الماجستير التي تقتصر على متطلب البحث العلمي فقط. كما تتم مراجعة كافة البرامج التي تطرحها كل كلية في وقتٍ متزامن.

وتتم مراجعة البرامج الأكاديمية باستخدام أربعة مؤشرات، لكل منها عددٌ من المؤشرات الفرعية التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. والمؤشرات الأربعة هي كما يلي:

المؤشر (1): برنامج التعلّم:

يُظهِر البرنامج ملاءمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرق التدريس، ومخرجات التعلّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): كفاءة البرنامج:

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث عدد الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين:

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة:

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

ويُمثِّل المؤشر(1): «برنامج التعلّم»، حُكماً مُحدداً؛ بمعنى إذا كان هذا المؤشر غير مُستوفَى، وبصرف النظر عما إذا كانت المؤشرات الأخرى مستوفاة أم لا، فسيكون الحكم على البرنامج الأكاديمي بأنه: «غير جدير بالثقة»، حسب ما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): معايير الأحكام الختامية لمراجعة البرامج الأكاديمية

المعايير	الحكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	قدرٌ محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات عندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال إدارة الأعمال

بعد انتهاء مراجعات برامج الطب وتقنية المعلومات في الفترة من مايو 2012 إلى ديسمبر 2013 شرعت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال إدارة الأعمال على مستوى البكالوريوس والماجستير في شهر يناير 2014. وفي العام الأكاديمي 2014 - 2015 تمت مراجعة 18 برنامج بكالوريوس وبرنامجي ماجستير تطرح من قبل خمس كليات، ليكون مجموع البرامج التي تمت مراجعتها في مجال إدارة الأعمال 30 برنامج بكالوريوس وثمانية برامج ماجستير تطرح من قبل 10 كليات.

وقد تم نشر تقارير مراجعة 34 برنامجًا أكاديميًا تطرح من قبل تسع مؤسسات تعليم عالٍ، حيث حاز 26 برنامجًا منها على حكم: «جديرٌ بالثقة»، في حين حصلت خمسة برامج على حكم: «قدر محدود من الثقة»، وثلاثة برامج على حكم: «غير جدير بالثقة» حسب المبين في الجدول (1) والشكل (1) أدناه.

الشكل (1): النتائج التراكمية لمراجعات الـ 34 برنامجًا في الكليات التسع في مجال إدارة الأعمال

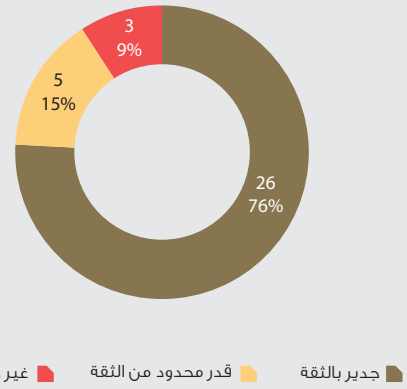

الشكل (2): عدد البرامج في مجال إدارة الأعمال المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل 34 برنامجًا

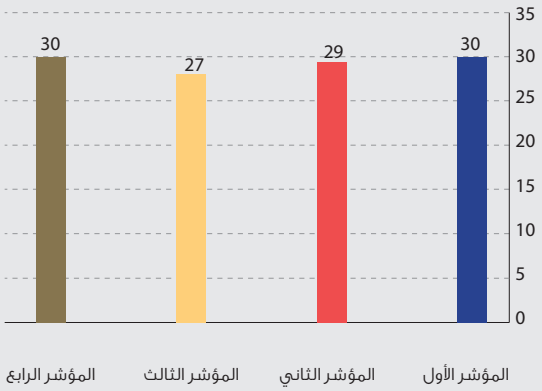

وعند تحليل هذه النتائج نجد أن البرامج التي حازت على حكم: «جدير بالثقة» تشمل 21 برنامجًا على مستوى البكالوريوس، وخمسة برامج على مستوى الماجستير، في حين حصل برنامج واحد على مستوى البكالوريوس، وبرنامجان على مستوى الماجستير على حكم: «غير جدير بالثقة»، حيث لم يستوفِ برنامج واحد على مستوى البكالوريوس، وبرنامجان على مستوى الماجستير أي من المؤشرات. وكما حازت أربعة برامج على مستوى البكالوريوس، وبرنامج واحد على مستوى الماجستير على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، حيث استوفى برنامج واحد على مستوى البكالوريوس، مؤشرين من المؤشرات الأربعة، في حين استوفى برنامجان على مستوى البكالوريوس، وبرنامج واحد على مستوى الماجستير ثلاثة مؤشرات. وعند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر (الشكل 2) نجد أن 30 برنامجًا من أصل 34 برنامجًا استوفت متطلبات المؤشر (1): برنامج التعلّم والمؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة، في حين استوفى 29 برنامجًا متطلبات المؤشر (2): كفاءة البرنامج وجاء أداء هذه البرامج في أضعف صوره في استيفاء متطلبات المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين، والتي استوفى 27 برنامجًا فقط متطلبات هذا المؤشر. والجدير بالملاحظة أن البرامج الأكاديمية في مجال إدارة الأعمال قد حققت نسبًا عالية من الثقة والذي يمكن إيعازه لكون عدد من هذه البرامج قد خضع لمراجعات خلال الفترة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية التي امتدت من يناير 2009 إلى أكتوبر 2011. كما يُعزى هذا التحسن إلى استجابة

المؤسسات للتوصيات التي تم رصدها في تقارير المراجعة كما هو مبين في الشكل (3) لبرامج بكالوريوس إدارة الأعمال الثمانية التي خضعت إلى مراجعات وإعادة مراجعات ومراجعات تتبعية خلال الفترة الأولى من المراجعات والتي انعكس تأثيرها على جميع برامج إدارة الأعمال، كما يبين الشكل (1).

الشكل (3): تتبع نتائج المراجعات لبرامج بكالوريوس إدارة (الأعمال) التي تمت مراجعتها في الفترة الأولى والثانية

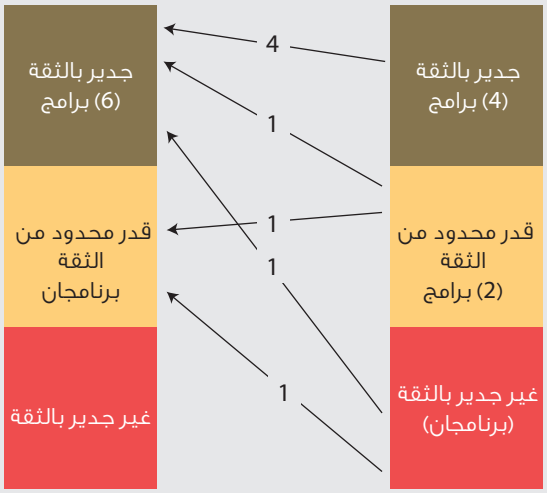

النتائج التراكمية لمراجعات البرامج الأكاديمية

منذ بدء مراجعات الفترة الثانية للبرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2011-2012، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة ونشر تقارير 57 برنامجًا أكاديميًا، تطرح في 20 كلية، في مجالات الطب والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات، وإدارة الأعمال. وعند تجميع نتائج المراجعات، حسب المبين في الجدول (2) والشكلين (3 و 4)، نجد أن 40 برنامجًا قد حازوا على حكم: «جدير بالثقة»، في حين حصلت ستة برامج على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، و11 برنامجًا على حكم: «غير جدير بالثقة». والجدير بالذكر أنه تم مراجعة 16 برنامجًا من الـ 57 برنامجًا في الفترة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية والتي امتدت من يناير 2009 إلى أكتوبر 2011. وبمقارنة نتائج الفترتين الأولى والثانية من المراجعات التي تمت لهذه البرامج، نجد أن نسبة 31% من البرامج قد تحسن أداؤها في حين حافظ 63% على نفس الأداء، وتراجع أداء برنامج واحد بنسبة 6% حسب المبين في الشكل (5).

الجدول (2): نتائج عمليات مراجعة البرامج الأكاديمية لـ 57 برنامجًا حسب المستوى ومجال التخصص في الطب والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات وإدارة الأعمال

عدد البرامج	المستوى ومجال التخصص	جدير بالثقة	قدرٌ محدود من الثقة	غير جدير بالثقة
2	برنامج بكالوريوس في مجال الطب	1	صفر	1
5	برنامج بكالوريوس في مجال العلوم الصحية	5	صفر	صفر
2	برنامج ماجستير في مجال العلوم الصحية	1	صفر	1
12	برنامج بكالوريوس في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات	6	1	5
2	برنامج ماجستير في مجال علوم الحاسوب	1	صفر	1
26	برنامج بكالوريوس في مجال إدارة الأعمال	21	4	1
8	برامج ماجستير في مجال إدارة الأعمال	5	1	2
المجموع: 57 برنامجًا في 20 كلية		40	6	11

الشكل (4): النتائج التراكمية لمراجعة 57 برنامجًا أكاديميًا

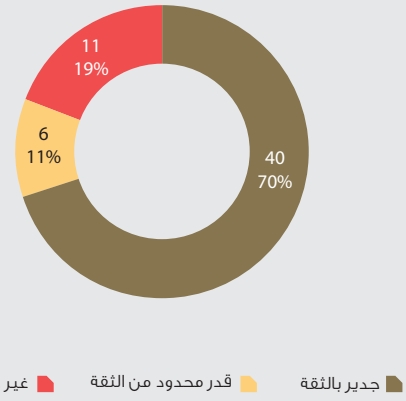

الشكل (5): مقارنة أداء 16 برنامجًا تمت مراجعتها في الفترة الأولى والثانية من مراجعة البرامج الأكاديمية

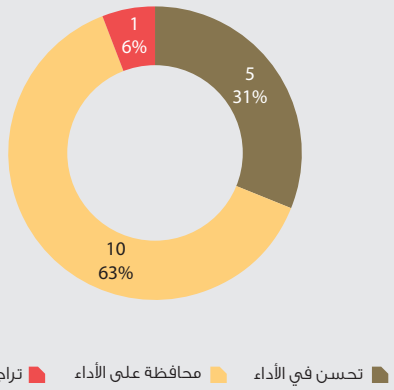

عند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر (الشكل 6) وتحليل نتائج المراجعات والاستنتاجات التي توصلت إليها لجان المراجعة المختلفة لجميع المراجعات التي تمت في الفترة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية , وتم نشر تقاريرها وذلك من خلال إطار عمل مراجعة البرامج في الكلية نجد التالي:

المؤشر (1): برنامج التعلّم

كان أداء البرامج الأفضل من حيث استيفاء متطلبات المؤشر (1): برنامج التعلّم، فقد استوفى 48 برنامجًا من أصل 57 برنامجًا متطلبات هذا المؤشر والذي جاء نتيجة للمراجعات التي قامت بها هذه المؤسسات لبرامجها الأكاديمية، واعتماد البرامج المبنية على مخرجات التعلم من خلال مقايسة برنامجها ومناهجها الدراسية مع ما يقدم من برامج مماثلة في مؤسسات تعليم عالٍ محلية وإقليمية ودولية – وإن كانت هذه المقايسات لا تزال غير رسمية، والاستفادة من التغذية الراجعة التي يقدمها أصحاب العلاقة الداخليين والخارجيين، إضافة إلى تطوير سياسات واضحة للتعليم والتعلم والتقييم. غير أن عدم استيفاء تسعة برامج لمتطلبات المؤشر (1) يثير القلق، خاصة وأنه مؤشر محدد، لما يشكله من أساس تبنى عليه العملية التعليمية برمتها.

الشكل (6): عدد البرامج المستوفية لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل 57 برنامجًا

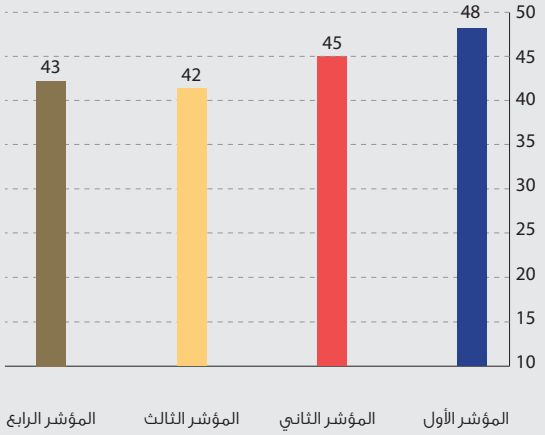

المؤشر(2): كفاءة البرنامج

استوفى 45 برنامجًا من أصل 57 برنامجًا متطلبات المؤشر (2): كفاءة البرنامج، نتيجة لتحسن البنية التحتية لبعض مؤسسات التعليم العالي والمساندة التي تقدم للطلبة وخاصة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، في حين مازال هناك قصور لدى بعض المؤسسات وبالأخص فيما يخص تحديد شروط قبول مناسبة، وتوفير هيئة أكاديمية مناسبة لمتطلبات البرنامج. كما مازالت المساهمات البحثية للهيئة الأكاديمية محدودة نتيجة للنصاب الأكاديمي العالي لأعضاء الهيئة الأكاديمية وعدم وجود البيئة المحفزة للبحث العلمي.

المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

وجاء أداء هذه البرامج في أضعف صوره في استيفاء متطلبات المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين، حيث استوفى 42 برنامجًا فقط من الـ 57 برنامجًا متطلبات هذا المؤشر، ويأتي ذلك بالأساس نتيجة لعدم تناسب أدوات التقييم لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين، حيث يُعدُّ أسلوب الحفظ، وتذكر المعلومات الأسلوب الأكثر شيوعا، مقارنة باكتساب مهارات التحليل، وحل المشكلات. كما أن مستوى الامتحانات لا يتناسب مع الدرجة العلمية الممنوحة، وذلك نتيجة لضعف مستوى الطلبة عند القبول وعدم قدرة مؤسسة التعليم العالي على رفع مستوى هؤلاء الطلبة بما يتناسب واحتياجات البرنامج.

المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

استوفى 43 برنامجًا من الـ 57 برنامجًا متطلبات المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة، وذلك نتيجة لمأسسة عمليات ضمان الجودة في هذه المؤسسات والعمل على نشر الوعي بأهمية ضمان الجودة بين أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية لهذه المؤسسات. غير أن عددًا من المؤسسات ما زال يواجه تحديات نتيجة لضعف القيادة الأكاديمية وعدم الانتظام في تنفيذ عمليات ضمان الجودة، إضافة إلى الضعف في عملية متابعة فاعلية العمليات التي تقوم بها الكلية في ضمان جودة البرنامج ومخرجاته.

الزيارات التتبعية

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها الإدارة جزءًا من منظومة ضمان الجودة والتحسين المستمر. حيث تنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار «مراجعة البرامج في الكلية»، وصدر في حقها حُكم: «قدْرٌ محدودٌ من الثقة»، أو «غير جدير بالثقة». حيث يتم تقييم التقدُّم المتحقق في البرنامج استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب. وتركز الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، تصدر لجنة المراجعة التي تقوم بالزيارة التتبعية حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية «مُعالجة بالكامل»، «مُعالجة جزئيًا»، أو «غير مُعالجة». كما تصدر حُكمًا إجماليًا فيما إذا كان هناك «تقدم جيد»، «تقدمٌ كافٍ»، أو «تقدمٌ غير كافٍ» في معالجة التوصيات ككل.

وفي العام الأكاديمي 2014 - 2015، قامت الإدارة بإجراء زيارتين تتبعيتين قيمت من خلالهما مستوى التقدم في برنامجي بكالوريوس أحدهما في علوم الحاسوب والآخر في تقنية المعلومات يقدمان من قبل مؤسستي تعليم عالٍ. وقد جاءت الأحكام للزيارتين ليكون «تقدم غير كافٍ». ولعل المقلق في هذه النتائج هو عجز المؤسستين في تحقيق تقدُّم مناسب في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، وخاصة فيما يتعلق بالمؤشر (2): كفاءة البرنامج.

ملاحظات ختامية

تعكس نتائج المراجعات التي تم نشرها تحسنًا في جودة البرامج الأكاديمية حيث تظهر نسبة ملحوظة من البرامج تقدمًا في استيفائها للمؤشرات الأربعة الرئيسة ومتطلباتها من مؤشرات فرعية. ويعزى هذا إلى استفادة هذه المؤسسات من توصيات المراجعات السابقة وتطبيقها على برامجها الأكاديمية المختلفة. كما أن غلق عدد من البرامج المتعثرة قد ساهم في تحسين الصورة العامة للبرامج المطروحة في مؤسسات التعليم العالي حاليًا.

ويمكن تلخيص أهم التطورات التي طرأت على البرامج الأكاديمية منذ بدأ مراجعات البرامج الأكاديمية في يناير 2009 حتى نهاية العام الأكاديمي 2014 - 2015، كالتالي:

- قيام مؤسسات التعليم العالي بوضع وتطوير السياسات اللازمة لإدارة برامجها الأكاديمية ومأسسة عمليات ضمان الجودة والعمل على نشر الوعي بأهمية ضمان الجودة بين أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية لهذه المؤسسات، إضافةً إلى تحسين البنية التحتية لبعض مؤسسات التعليم العالي بما يتناسب واحتياجات البرامج الأكاديمية.
- الانتقال إلى التعلم المبني على المخرجات، حيث لم تكن لدى معظم البرامج التي تمت مراجعتها في بداية المراجعات في 2009 مخرجات تعلم واضحة. ويمكن للمتابع لتقارير المراجعات أن يجد، وبصورة عامة، تطورًا في التوصيات المتضمنة في تقارير المراجعة من مطالبة مسئولي البرنامج بوضع مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج والمقررات إلى مراجعة المخرجات المطلوبة لضمان اتساقها مع أهداف البرنامج ومن ثم إلى التدقيق فيها لضمان كونها قابلة للقياس ومترابطة فيما بينها. كما حصلت بعض البرامج مؤخرًا على إشادات تتصل بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج والمقررات الدراسية.
- الاستفادة من عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الاستفادة من مقايسة هيكل ومحتوى البرامج مع برامج مماثلة، محليًا، وإقليميًا، ودوليًا - وإن تمت عمليات المقايسة في غالبها بصورة غير رسمية باستخدام المعلومات المتوفرة على الصفحات الالكترونية للجامعات – وقد أدى ذلك إلى تطوير عدد من البرامج الأكاديمية ليكون منهج وهيكل غالبية البرنامج متناسبًا مع طبيعة

ومستوى البرنامج وفي مستوى محاذٍ للبرامج المماثلة محليًا، وإقليميًا، ودوليًا.

- تقليل الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات عدد من البرامج الأكاديمية، نتيجة لإضافة مخرجات تعلم للبرنامج تتعلق بالمهارات المتصلة بالتخصص ومهارات التفكير الناقد والمهارات العامة والمنقولة المتصلة بالقابلية للتوظيف والتطور الشخصي، إضافة إلى المعرفة والاستيعاب اللذين كان يتم التركيز عليهما بشكل كامل في السابق، وتطوير مقررات التدريب العملي لتحتوي على توصيف ومخرجات تعلم واضحة، إضافة إلى تطوير آليات لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة. هذا وقد أنشأت أغلب الكليات والأقسام، بناءً على التوصيات المتضمنة في تقارير المراجعة، مجالس استشارية تشمل في عضويتها خبراء من ذوي التخصص، وأرباب العمل، وخريجي البرنامج، ويستخدم تغذيتها الراجعة في إثراء وتطوير البرنامج ليتناسب واحتياجات سوق العمل.

وعلى الرغم من ذلك، مازالت هناك بعض القضايا التي لابد من حلها لضمان تقديم برامج أكاديمية ذات جودة عالية. ومازالت أهم هذه القضايا تتلخص في ضرورة وجود إطار متكامل لبرامج التعلم يحدد وبشكل واضح مخرجات تعلم واضحة ومناسبة، إضافة إلى تبني سياسات قبول مناسبة لاحتياجات البرنامج وتوفير البنية التحتية والهيئة الأكاديمية المناسبة لتقديمه بجودة عالية. كما ما تزال المعايير الأكاديمية للخريجين محل مسائلة نتيجة لعدم تناسب أدوات التقييم مع مستوى البرنامج والمقررات ومخرجات التعلم المطلوبة. كل ذلك، وفي غياب سياسات وآليات ضمان جودة متكاملة يتم تنفيذها بشكل منتظم وقياس مدى فاعليتها وتطويرها قد يؤدي إلى عدم استمرارية تطور بعض من هذه البرامج – خاصة المتعثرة منها - لتكون قادرة على تخريج مواطن بحريني قادر على المنافسة في سوق العمل على المستوى المحلي والدولي.

وبالإضافة إلى ورش التدريب على التقييم الذاتي التي تقوم بها الإدارة للمؤسسات التي ستخضع برامجها للمراجعة، وضمن مسئولياتها اتجاه ضمان جودة أداء مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية، قامت الإدارة بعقد ورشة عمل، على هامش المؤتمر الثالث للهيئة، حول المقايسة المرجعية في التعليم العالي وذلك لما للموضوع من أهمية في التحقق من أن برامج التعلم والمستوى الأكاديمي للخريجين يتوافق مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي. حضرها ممثلون من مختلف مؤسسات التعليم العالي، وقد كشف تحليل التغذية الراجعة من المشاركين في الورشة رضا المشاركين عنها.

" تعلّم أين تجد المعلومات المفيدة وكيف تستخدمها، فهذا سر النجاح"

ألبرت أينشتاين

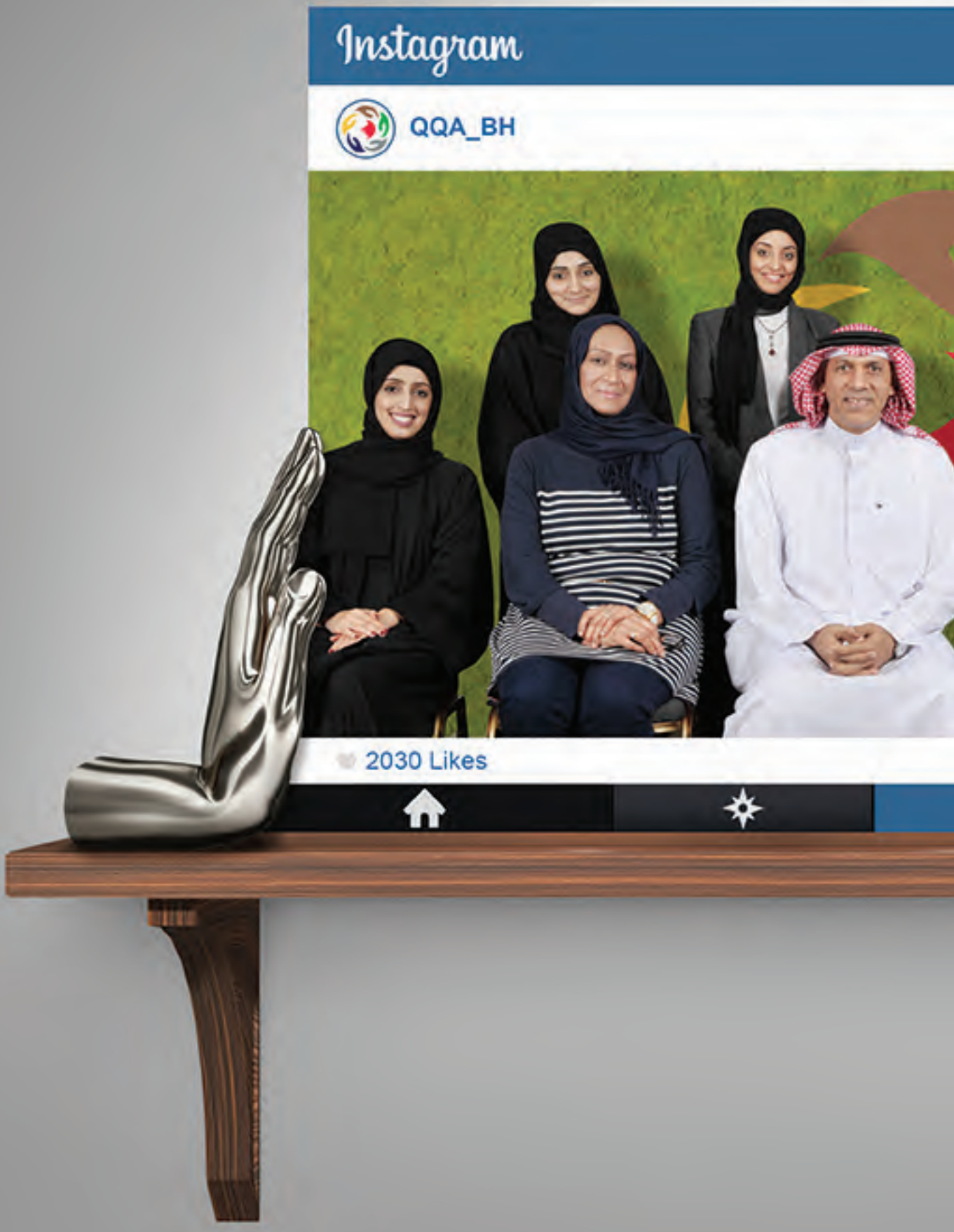
Instagram
QQA_BH
2030 Likes

مقدمة

يستعرض هذا التقرير نتائج مراجعات أداء مؤسسات التدريب المهني في دورة المراجعات الثانية، والتي بدأت في يناير 2012، كما يقدم تحليلاً لأدائها، محدِّدًا مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. كما يعرض التقرير نتائج مراجعات المرحلة الأولى من الدورة الثالثة، التي تمت في الفترة من شهر أبريل إلى شهر يونيو 2015، وكذلك مستوى التقدم الذي أحرزته مؤسسات تدريبية كانت قد نالت تقدير: «غير ملائم» في زيارة المراجعة، وتم إجراء 8 زيارات متابعة لها خلال العام الدراسي 2014 – 2015.

في أكتوبر 2014 أنهت إدارة مؤسسات التدريب المهني دورة المراجعات الثانية التي قد بدأتها في يناير 2012 بمراجعة 99 مؤسسة تدريب، كان من بينها 67 مؤسسة تدريب مرخصة من قبل وزارة العمل، و30 مؤسسة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، ومؤسستان قائمتان بذاتهما. وجاءت الفاعلية العامة في الدورة الثانية على النحو التالي: 10% «ممتاز»، و30% «جيد»، و43% «مرضٍ»، 16% «غير ملائم» كما يوضح الشكل (7).

الشكل (7): النتائج التراكمية للفاعلية بوجه عام في الدورة الثانية للمراجعات (99 مؤسسة)

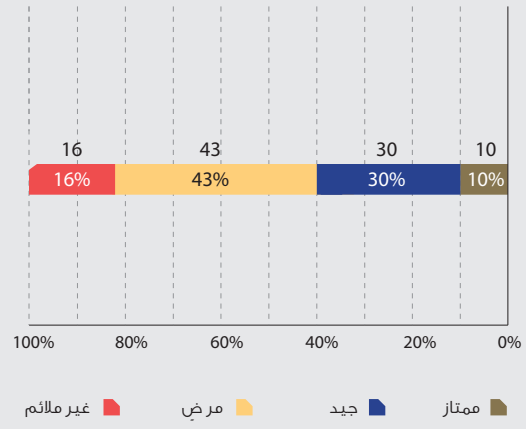

ومن أصل مجموع المؤسسات التدريبية التي تم مراجعتها في الدورة الثانية؛ يبين الشكل (7) أن 84% من مؤسسات التدريب حازت على حكم: «مرضٍ» أو أفضل. كما حققت 10 مؤسسات تدريب تقدير: «ممتاز»، أربع منها مرخصة من قبل وزارة العمل وخمس مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم ومؤسسة وواحدة قائمة بذاتها. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين 99 مؤسسة يوجد عدد 24 مؤسسة تدريبية تم ترخيصها مؤخراً وخضعت للمراجعة للمرة الأولى في هذه الدورة، حيث حصل نصفها على تقدير: «جيد» أو أفضل، وجاءت تسع مؤسسات بتقدير: «مرضٍ» في الفاعلية بوجه عام. وتعكس هذه النتيجة وعي المؤسسات التدريبية والتعليمية عامة بثقافة ضمان الجودة، واطلاعها على خبرات المؤسسات الأخرى والتي تلخصت في التقارير المنشورة من قبل الهيئة لمراجعات الدورة السابقة، إضافة إلى مشاركتها لورش العمل والمؤتمرات التي تنظمها الهيئة بشكل دوري والشركاء ذوو العلاقة، الأمر الذي عزز في هذه المؤسسات أهمية ضمان الجودة وتضمينها لها في جميع إطارات العمل لديها، مما يجعل من هذه الممارسات أداة تُقَوّم مسار المؤسسة وتصب بجهودها نحو تطوير مخرجات تدريبية وتعليمية عالية الجودة.

وبمقارنة فاعلية أداء المؤسسات بوجه عام خلال الدورتين الأولى والثانية كما يوضح الشكل (8)؛ حققت المؤسسات التدريبية والتعليمية التي خضعت للمراجعة خلال الدورة الثانية تطوراً ملحوظاً في الأداء عما كانت عليه في الدورة الأولى، حيث ارتفعت نسبة المؤسسات التدريبية والتعليمية الحاصلة على تقدير: «جيد» أو أفضل من 21% إلى 40%.

الشكل (8): تحليل النتائج الممنوحة للفاعلية بوجه عام في الدورة الأولى والثانية من المراجعات

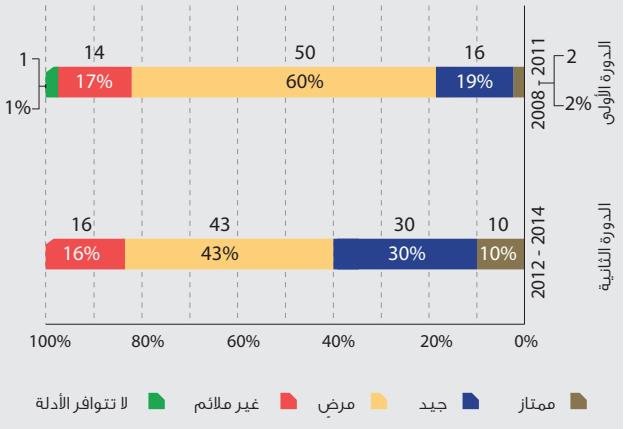

كما يشير الشكل (9)، إلى أن نتائج جودة البرامج المقدمة ظهرت بمستوى مرضٍ أو أفضل ممثلة نسبة عالية جدًا بلغت 97%. كما حققت نتائج جودة فاعلية التعليم والتدريب نسبة 87% مرضٍ أو أفضل إلا أن طرق التعليم والتدريب لازالت بحاجة إلى التحسين في قلة من المؤسسات التعليمية والتدريبية. من جانب آخر حقق جانب إنجاز المتدربين مستوى مرضٍ أو أفضل وجاء بنسبة 85%، ويعزى هذا إلى إنشاء إجراءات التقييم الأولية والتي تحدد مستوى المتدربين المسجلين في البرنامج والمتبع بقياس فاعل لمستوى تقدمهم. ويعد السؤال الرئيس الخاص بالإدارة والقيادة أقل الأسئلة تطوراً عن غيره من الأسئلة الأربعة الأخرى حيث حققت 80% من المؤسسات مستوى مرضٍ أو أفضل.

الشكل (9): نتائج مراجعات الدورة الثانية حسب الأسئلة الرئيسة (99 مؤسسة)

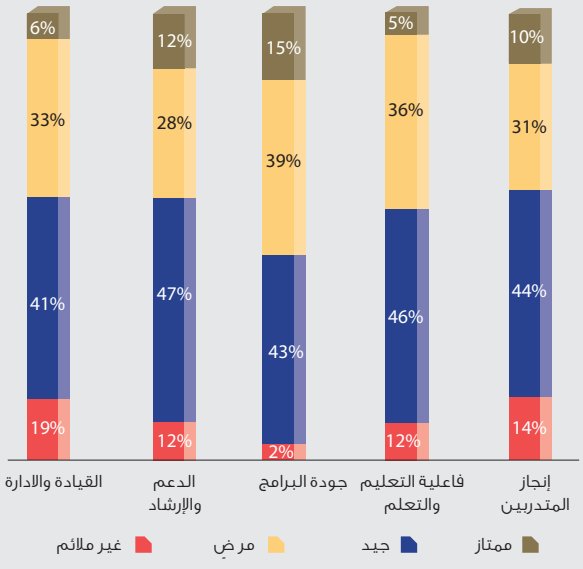

مقارنة نتائج الدورة الأولى والثانية

في دورة المراجعات الأولى (سبتمبر 2008 – ديسمبر 2011)، استكملت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني مراجعاتها لعدد 83 مؤسسة تدريبية؛ منها 50 مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل، و31 مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم ومؤسستان قائمتان بذاتهما. ومن أصل جميع مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، خضعت 75 مؤسسة منها للمراجعات في الدورتين الأولى والثانية، نظرًا لوجود مؤسسات مرخصة حديثا وأخرى لم تستمر في السوق. وبمقارنة نتائج هذه المراجعات وحسب المبين في الشكل (10)، نجد أن هناك تحسنًا في درجات 35% من المؤسسات بفارق نقطة واحدة أو أكثر.

وتجدر الإشارة إلى أن 5 مؤسسات من أصل 11 مؤسسة قد حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى شهدت تطوراً في الأداء وجودة ما تقدمه من برامج حيث حصلت على تقدير: «مرضٍ» في الدورة الثانية. فيما حافظت غالبية المؤسسات التدريبية على أدائها بين الدورتين.

الشكل (10): التغييرات في النتائج من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية في الفاعلية بوجهٍ عام

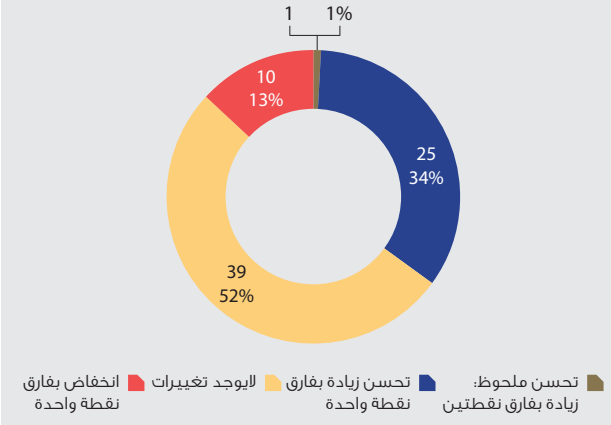

مقارنة النتائج حسب جهة الترخيص

وعند مقارنة أداء مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل وتلك المرخصة من وزارة التربية والتعليم وكما هو موضح في الشكل (11)، نجد أن الأولى قد حققت تحسناً ملحوظاً في درجات 41% بفارق نقطة واحدة أو أكثر مقابل تحسن درجات 24% من مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة التربية والتعليم. وبينما تراجعت 11% من مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل بفارق درجة واحدة، فقد تراجعت 17% من مجموع المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم.

الشكل (11): التغييرات في النتائج من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية للفاعلية بوجه عام حسب التراخيص الممنوحة من قبل وزارتي العمل والتربية والتعليم

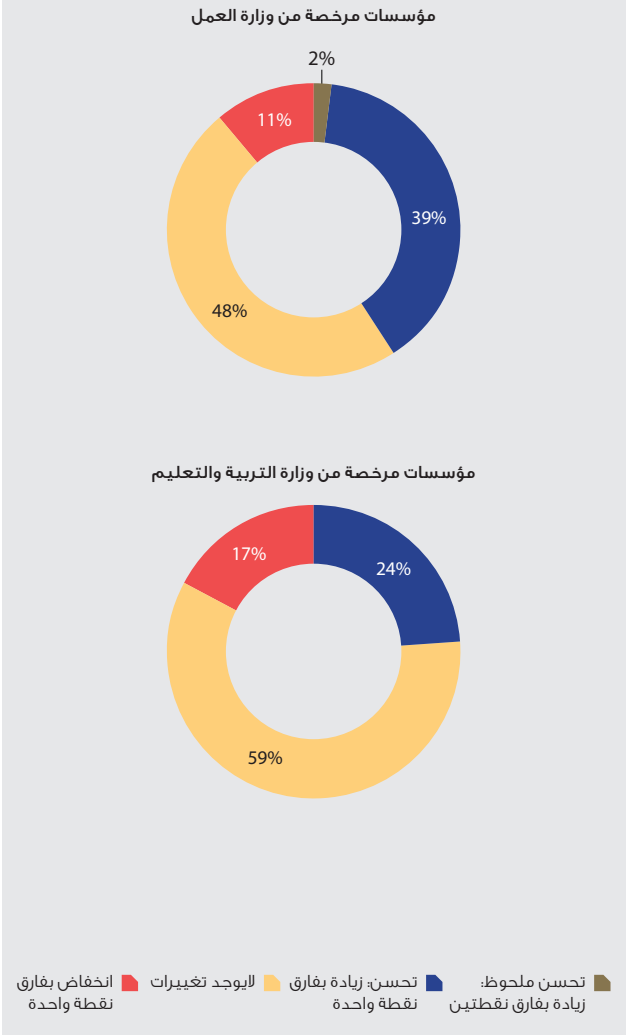

كما تجدر الإشارة إلى أن 5 مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم قد حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورتين ولم تحدث أي نوع من التطور في الأداء سواء على مستوى الفاعلية بوجه عام أو الأسئلة الرئيسة، والتي كان أبرزها من المؤسسات التي تقدم برامج ودروس تقوية خاصة لطلاب المدارس والجامعات.

مقارنة النتائج حسب الأسئلة الرئيسة

ومن خلال مقارنة نتائج المراجعات حسب الأسئلة الرئيسة بين الدورتين الأولى والثانية كما يوضح الشكل (12)، نجد أن المؤسسات التدريبية قد شهدت تحسناً في جميع الأسئلة الرئيسة بوجه عام. وبشكل خاص جاءت نتائج جودة البرامج المقدمة بمستوى تطور ملحوظ، فقد انخفضت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» من 8% إلى 2% فقط، كما وارتفعت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «ممتاز» في هذا السؤال الرئيس من 5% إلى 15%. وعلى مستوى الدورة الواحدة ظهر السؤال الرئيس الخاص بالإدارة والقيادة بمستوى أقل تطوراً عن غيره من الأسئلة الأربعة الأخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد حقق هذا السؤال تطورًا ملحوظًا بين الدورتين، وإن لم يصل إلى مستوى الطموح؛ فقد انخفضت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» من 27% إلى 19%. كما ازدادت المؤسسات الحاصلة على تقدير: «ممتاز» في هذا السؤال الرئيس من 2% إلى 6%.

الشكل (12): التغييرات في النتائج الممنوحة في الدورتين الأولى والثانية حسب الأسئلة الرئيسة

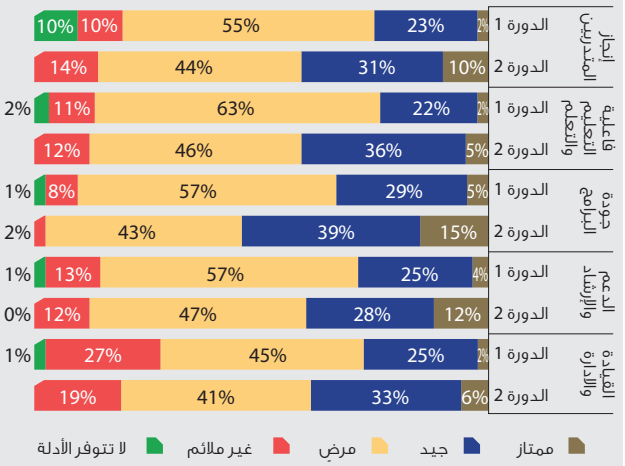

وقد تبين ذلك من خلال تحليل تقارير المراجعات التي تمت في الدورتين وما نصت عليه نقاط القوة والتوصيات، حيث وُجِد أن خطط عمل المؤسسات تُعدُّ عامة، وغير مبنية، بصورة كافية، على نتائج التقييم الذاتي الصارم وتفتقر إلى الأهداف الإستراتيجية. ويعد نظام ضمان الجودة في معظم مؤسسات التدريب في مراحل التطوير الأولي. كما وتركز مؤسسات التدريب

على قياس مستويات تقدم وإنجاز المتدربين؛ فبينما قامت معظمها بوضع الإجراءات الخاصة بتقييم مستوى التحصيل المسبق للمتدربين، إلى جانب إجراء عمليات التقييم البعدية، إلا أن هذه الإجراءات أحياناً لا تكون صارمة بشكلٍ كافٍ.

ومن ناحية أخرى، فإن طرق التعليم والتدريب المطبقة تستهدف المتدربين ذوي القدرات المتوسطة فقط، ولا تلبي الاحتياجات التعليمية المتنوعة للمتدربين، بل يُعدُّ المدرب هو محور العملية التعليمية والتدريبية في معظم الحصص.

من جانب آخر، كشفت الدورة الثانية من المراجعات النقاب عن التحسن الواضح في جودة عملية التقييم الذاتي التي تجريها العديد من المؤسسات؛ نظرًا لوجود أدلة تشير إلى رأب الفجوة بين الدرجات التي تمنحها المؤسسات لنفسها في استمارات التقييم الذاتي، وتلك الممنوحة من قبل فريق المراجعة. ومن خلال مقارنة هذه النتائج بين الدورتين الأولى والثانية والموضح في الشكل (13)؛ تبين ارتفاع ملحوظ في مجموع عدد الأحكام المتطابقة. إضافة إلى أن الاختلاف في الأحكام لأغلب المؤسسات لا يتعدى الفارق بنقطة واحدة.

الشكل (13): مقارنة بين تقييم المؤسسة لنفسها وتقييم فريق المراجعة في الدورتين

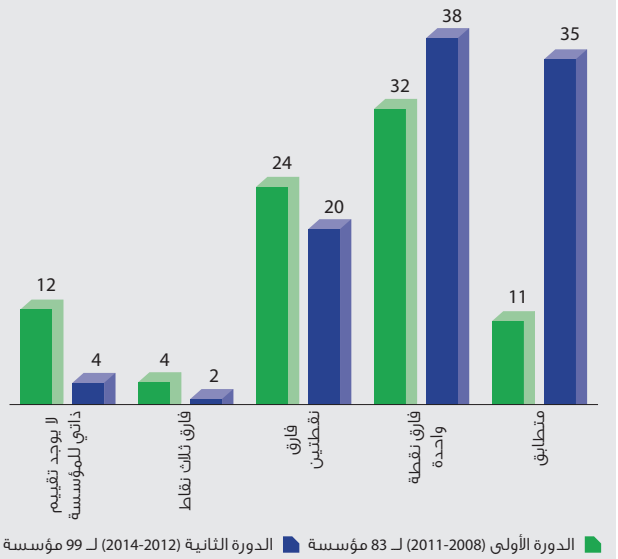

ملاحظات عامة

يعتبر تطوير منظومة التعليم وأثرها عملية ذات طبيعة معقدة، وتتداخل مع عوامل أخرى، وتستغرق فترة زمنية طويلة لتحقيقها. وبينما تبذل الهيئة كافة الجهود الممكنة لمراجعة وإصدار التقارير بشأن جودة ما تقدمه مؤسسات التعليم والتدريب المهني بطريقة منهجية وموضوعية، فقد واجهت عددًا من التحديات التي أثرت تأثيرًا مباشرًا على تحسين جودة ما تقدمه هذه المؤسسات بوجه عام. وحسب ما ورد في أقسام المقارنة السابقة، فقد تم إدخال العديد من التحسينات اللافتة للنظر، ولكن، وفيما تحسّن أداء عدد من مؤسسات التدريب، ما زال بعضها بصدد إدخال التحسينات أو لم تطرأ عليها أية تحسينات على الإطلاق.

وقد كانت مقاومة ثقافة التغيير السائدة بين الكثير من مؤسسات التدريب والتعليم في هذا القطاع أهم التحديات التي واجهت الهيئة؛ إذ لم تكن هذه المؤسسات على استعداد تام لتقبل مفهوم ضمان الجودة، والحاجة إلى مطابقة أنشطتها مع إطار عام بجودة عالية، أو نشر نتائج المراجعات بكل شفافية. وقد نجحت الهيئة في التغلب على هذا التحدي - إلى حد كبير- من خلال عمليات بناء القدرات الدورية بتنظيم ورش عمل التقييم الذاتي، والندوات والمؤتمرات؛ بل ومشاركة وعرض أفضل الممارسات من قبل المؤسسات في هذه الفعاليات، بينما نجحت التقارير السنوية المنشورة للهيئة في نشر ثقافة ضمان الجودة والمساءلة.

من جانب آخر، كان دور القيادة والإدارة الغائب تقريباً في هذه المؤسسات عاملاً مؤثراً بصورة سلبية في أدائها بشكل عام؛ إذ ينزع فريق القيادة والإدارة إلى الاعتماد كليا على جهود المعلمين/المدربين في إدارة أنشطة المؤسسة، ويعتقد فريق الإدارة في الغالبية العظمى من المؤسسات بأن دوره ينتهي بتعيين هؤلاء المعلمين/المدربين في مناصبهم؛ مما جعل مستوى مخرجات التعلم في هذه المؤسسات يتسم بالضعف؛ إضافة إلى اختلافه في المؤسسة الواحدة بسبب الافتقار إلى عمليات مراقبة الأداء من خلال تطبيق عملية ملاحظة الحصص الفاعلة، وجمع التغذية الراجعة من المتدربين والأطراف ذات العلاقة، وإعداد الخطط الإجرائية وفقا لنتائجها. وقد سلطت تقارير المراجعة الضوء على هذا الجانب، وقدمت التوصيات إلى فرق القيادة والإدارة في هذه المؤسسات. وفي الوقت الراهن، فإن القيادة في معظم المؤسسات على دراية أفضل بالأدوار المنوطة بها وأثرها على تحسين جودة ما يتم تقديمه من برامج.

كما كانت عملية التقييم وحفظ السجلات تحديا مستمرًا أيضًا، على الرغم من أنها أصبحت أقل حدة مما كانت عليه آنفا. وبينما تدعم أحكام مراجعات ضمان الجودة بالأدلة، وتركز بشكل أساسي على إنجاز المتدربين، فقد كان التوصل إلى حكم صائب في حال افتقار المؤسسة إلى الإجراءات الدقيقة لتأكيد المهارات والمعارف المكتسبة من قبل المتدربين، والاحتفاظ ببيانات الأداء الموثوق بها للتحقق منها، تحديا أمام فريق المراجعة. كما تم إدخال أدوات المراجعة مثل سجل بيانات أداء المتدربين، وتوفير التدريب الكافي إلى المؤسسات بشأن استخدامه لتسجيل بيانات إنجاز المتدربين. وفي الوقت الراهن، تقدم جميع المؤسسات تقريبا سجل بيانات إنجاز المتدربين باعتباره مصدرًا مهمًا للأدلة.

الدروس المستفادة

ومن أهم الدروس المستفادة، الحاجة إلى استدامة جهود بناء القدرات، ورفع الوعي والاستمرار في إصدار التقارير التي تتسم بالشفافية والموضوعية لغرس ثقافة التغيير التي تجني نتائج إيجابية. ومع ذلك، فسيكون هناك تحديات مستمرة أمام مؤسسات التعليم والتدريب المهني لبلوغ مرحلة النضج في إدارة أنظمة ضمان الجودة الداخلية الخاصة بها، وتطوير آليات لمراقبة تنفيذها بطريقة ممنهجة. وتولي عملية المراجعات المهنية ذاتها التركيز البالغ على هذا الأمر، ومراقبة التقييم الذاتي للمؤسسات عن كثب؛ وهو مؤشر رئيس على تحسين جودة ما تقدمه مؤسسات التعليم والتدريب المهني.

كما تمت الاستفادة من خبرة الإدارة في إجراء دورتي المراجعة السابقتين في تعزيز الإطار العام للمراجعة التالية. ويركز الإطار العام للمراجعة للدورة الثالثة تركيزا بالغا على جانب القيادة والحوكمة المناسبة لمؤسسات التعليم والتدريب المهني، واعتباره أحد الجوانب الرئيسة لاستدامة عملية التحسين المستمر.

كما يركز الإطار العام للمراجعة المعدل، وبوضوح، على منح الدرجات الملائمة لفاعلية آليات ضمان الجودة الداخلية، وتوافر السياسات والإجراءات ذات العلاقة لتغطي كافة عمليات التدريب، وأداء المؤسسة بوجه عام. كما استشعرت الإدارة الحاجة إلى حث مؤسسات التعليم والتدريب المهني على تصميم الدورات وعمليات التقييم فيما يتعلق بمخرجات التعلم المطلوبة تماشيًا مع واستعدادًا لمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الخلاصة

يتضح الآن، أن إجراء المراجعات ونشر التقارير للجمهور بشأن جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين على مدى دورتي المراجعة السابقتين (2008 - 2014)، قد أسفر عن مجموعة من النتائج الإيجابية بشأن فاعلية عمليتي التعليم والتدريب، والبرامج المقدمة التي تلبي المهارات الحياتية والتوظيف بما يتوافق مع المعايير الدولية في هذا القطاع؛ إضافة إلى تطوير منهجيات أفضل للتقييم.

وتوضح تقارير مراجعات ضمان الجودة التي تم نشرها من قبل الهيئة لدورتي المراجعة إلى الآن أن مؤسسات التدريب والتعليم تقدم مجموعة ملائمة من الدعم والإرشاد للمتدربين، وأن فريق الإدارة يتحمل الآن مسئولية أكبر تجاه رفع مستوى مخرجات التعلم ومستوى تقدم المتدربين. واستنادًا إلى التقارير السنوية للهيئة على مدى السنوات الست الماضية، تختلف المؤسسات التدريبية من حيث جوانب القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير؛ ولكن بشكل عام بدأت الجوانب التي تحتاج إلى تطوير في هذه المؤسسات في الانخفاض وبشكل ملحوظ.

وبينما شرعت المؤسسات في تبني أسلوب أكثر فاعلية تجاه تنفيذ عملية التقييم الذاتي الناقدة لعملياتها، واستيفاء تلك الجوانب بفاعلية، فقد انعكس هذا بجلاء في التحول الهام تجاه تطبيق ثقافة المساءلة وتنفيذ عملية التقييم الذاتي المستمرة من قبل أغلبية المؤسسات.

وعلى الرغم مما ورد أعلاه، ما زالت عملية التعليم والتدريب في عدد من المؤسسات بحاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات. علاوة على ذلك، ما زالت القيادة والإدارة في عدد من المؤسسات تفتقر إلى تطبيق أسلوب ملائم لقياس ومراقبة مستوى تقدم المتدربين في الدورات بدرجة فاعلة، فيما قامت باتخاذ خطوات محدودة تجاه ضمان وضع المتدربين في المستوى المناسب لقدراتهم.

وبينما قامت أغلبية المؤسسات ببناء قدراتها الإدارية وتطوير مواردها، ما زالت مؤسسات أخرى بحاجة إلى تعلم بعض المهارات الأساسية بخصوص طريقة تحليل إنجازاتها، والبيانات ذات العلاقة الأخرى، والاستفادة من هذه التوجهات في رفع مستوياتها، وطريقة تقييم مهارات التعليم والتدريس، ووضع أهداف التحسن الواضحة، وطريقة التشخيص والاستفادة

من جوانب قوتها، واستيفاء الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، والاستفادة من المعلومات الخاصة بمتطلبات سوق العمل للتخطيط لما ينبغي طرحه من برامج ودورات. إن النجاح في تحسين جودة ما تقدمه مؤسسات التعليم والتدريب المهني بوجه عام، يكمن، وبشكل جزئي على الأقل، في فاعلية الجهود المبذولة لرفع مستوى الوعي في هذا الشأن، ورغبة المؤسسات في الاستفادة منها.

التوصيات

أهم التوصيات لمؤسسات التعليم والتدريب المهني التي تساهم في ارتقائها:

زيادة وتعزيز برامج بناء القدرات لمؤسسات التعليم والتدريب المهني استنادًا إلى الجوانب المحددة التي تحتاج إلى تطوير وبالتحديد:

- ضمان تحقيق جميع المتدربين لمستوى التقدم المطلوب وحصولهم على المؤهلات المطلوبة وتطوير مهاراتهم بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل
- مراقبة حثيثة لأداء المدربين والموظفين ورفع كفاءتهم ومهاراتهم من أجل التحسين والارتقاء بالعملية التدريبية بشكل يساهم في رفع مستوى مخرجات التعليم والتعلم
- وضع الإجراءات الواضحة لتقديم الدعم والإرشاد الأكثر فاعلية وضمان جودة هذه الإجراءات
- ضمان تخطيط وهيكلة البرامج وتحديثها بصورة منتظمة لتلبي احتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة
- وضع خطة عمل أكثر فاعلية لمراقبة وتنفيذ الخطط الإستراتيجية ومراجعتها بصفة دورية مع إدخال التحسينات المطلوبة لضمان الجودة.

تحديث إطار مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

قبيل انتهاء دورة المراجعات الثانية في مرحلتها النهائية، وضعت الإدارة خطة تنفيذية لتحديث إطار المراجعة وتطويره لاستخدامه في الدورة الثالثة من مراجعة مؤسسات التدريب المهني. وبناء عليه عملت الإدارة في خطوط متوازية من أجل الانتهاء من المرحلة النهائية من مراجعات باقي مؤسسات التدريب للدورة الثانية والتي تمثلت في ست مؤسسات تدريب مهني، وفي الوقت نفسه العمل على تنفيذ خطة تحديث الإطار.

فقد قامت الإدارة في هذا السياق بالعديد من الإجراءات من أجل تطوير الإطار بما يخدم المرحلة الثالثة من المراجعات بالنظر إلى مستوى النضوج المؤسسي وتأصل ثقافة الجودة لدى معظم مؤسسات التدريب المهني. فشرعت الإدارة ابتداءً بتقييم الدورة الثانية للمراجعات بأخذ التغذية الراجعة من قبل الجهات المعنية والشركاء الرئيسيين عن الإطار السابق مثل وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، ومجلس التنمية الاقتصادية وصندوق العمل (تمكين)، علاوة على ذلك تم تحليل استطلاعات رأي المؤسسات التدريبية والتعليمية من خلال استبانات ما بعد المراجعة. إضافة إلى ذلك، الاستفادة من الخبرات التراكمية الطويلة التي تكونت لدى جميع منتسبي الإدارة من مديري المراجعة والمراجعين خلال الاجتماعات المكثفة والعصف الذهني. ومن جانب آخر عقدت الإدارة عددًا من الاجتماعات مع الإدارات المعنية بالهيئة، خاصة الإدارة العامة للمؤهلات؛ لربط الإطار بمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات (NQF). ونتيجة هذه الجهود تم إدراج التغييرات على الإطار وفق تلك المرئيات، وأُصدرت على أساسها المسوّدة الأولى للإطار الجديد والذي سيتم استخدامه في دورة المراجعات الثالثة.

في المرحلة التالية، تم مقايسة مسودة الإطار مرجعيًا - لضمان أن يتواكب هذا التحديث مع المستويات العالمية - مع الأطر الدولية لكلٍ من إطار الجودة الأوروبي، وإطار المراجعة الخاص بهيئة مراقبة التعليم البريطانية (أوفستيد OFSTED) للتعليم ما بعد الثانوي، وكذلك إطار الجودة الروماني. كما تم استشارة أحد الخبراء الدوليين في ضمان الجودة للتأكد من مدى توافق الإطار مع المستويات الدولية وتضمينه للجوانب الرئيسة التي تتضمنها إطارات العمل الدولية الحديثة. وبعد ذلك، تم أخذ رأي مؤسسات التدريب المهني والجهات المعنية على المقترح الجديد للإطار، وتضمين ملاحظاتهم في الإطار، وقد وتمثلت أبرز التعديلات للإطار الجديد فيما يلي:

- تحديد معايير الثقل بشكل واضح لكل سؤال من الأسئلة الرئيسة الخمسة،
- دمج بعض المعايير الفرعية،
- وربط المعايير بمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات،

- فصل الحكم الخاص بالقدرة على التحسن والتطور للمؤسسة عن الفاعلية بوجه عام. وفي المرحلة الأخيرة تم تضمين ملاحظات اللجنة الأكاديمية بالهيئة ومن ثم تدقيقه باللغتين العربية والإنجليزية لوضعه في صورته النهائية، وبعد التأكد من جاهزيته، وإعداد جميع الوثائق المتعلقة به، تم اعتماد الإطار من قبل مجلس الإدارة بالهيئة ومجلس الوزراء الموقر ونشره في الجريدة الرسمية.

في ضوء ذلك، قامت الإدارة بعقد الورش التدريبية لمؤسسات التدريب المهني التي سيتم مراجعتها في المرحلة الأولى للدورة الثالثة للمراجعات من أجل تعريفهم بالتعديلات التي أجريت على الإطار العام الجديد والأدوات الأخرى من قبيل استمارة التقييم الذاتي، وبيانات أداء المتدربين وغيرها من الأدوات التي يستخدمها المراجعون في عمليات المراجعة.

نتائج مراجعات المرحلة الأولى من الدورة الثالثة
مدى فاعلية مؤسسة التدريب بوجهٍ عام

تلخص فاعلية المؤسسة بوجهٍ عام الحكم على جودة ما تقدمه المؤسسة، حيث تعد أحد أهم الأحكام الصادرة للمراجعة وتعكس مدى التطور الذي أحرزته المؤسسة في جوانب عدة. ويعتبر الحكم الذي يصدره فريق المراجعة لكل سؤال من الأسئلة الخمسة الرئيسة هو الأساس الذي يستند اليه الفريق للتوصل إلى الحكم على الفاعلية بوجه عام، كما ويقوم الفريق بتحليل العلاقة بين أحكام كل من الأسئلة الخمسة الرئيسة وحكم الفاعلية بوجهٍ عام لضمان الاتساق التام فيما بينها. ويركز المراجعون تحديدًا على مدى إنجاز المتدربين، ومدى التقدم الذي أحرزوه في تعلمهم، مقارنة بمستواهم عند التحاقهم بالدورات، وما إذا كانوا قد حققوا مخرجات التعلم المطلوبة. ويقيّم المراجعون مدى التأثير الذي تحققه القيادة والإدارة في تعزيز جودة ما يتم تقديمه وانعكاسه على مستوى أداء المؤسسة؛ وكيفية تفعيل الخطط المؤسسية والإجراءات الإدارية في تنظيم وتقييم طرق التعليم والتدريب والتقييم، والبرامج المقدمة في مؤسسة التدريب، إضافة إلى مدى دعم المتدربين وإرشادهم لرفع إنجازهم.

وقد استأنفت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني في العام الأكاديمي 2014 - 2015 المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات والتي تمت في الفترة ما بين شهر أبريل إلى شهر يونيو 2015، حيث تمت مراجعة ثماني مؤسسات تدريبية جميعها مرخصة من قبل وزارة العمل، إذ لم تشمل هذه المراجعات أيًا من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم أو المؤسسات القائمة بذاتها. وحسب المبين في الشكل (14)، ظهرت جميع المؤسسات التي تمت مراجعتها خلال هذه الفترة بمستوى «مرضٍ» أو أفضل، إذ حصلت خمس منها على تقدير: «جيد»، في حين حازت المؤسسات الثلاث الأخرى على تقدير: «مرضٍ» في الفاعلية بوجهٍ عام.

الشكل (14): تحليل الدرجات الممنوحة للفاعلية بوجهٍ عام في الدورة الثالثة من المراجعات

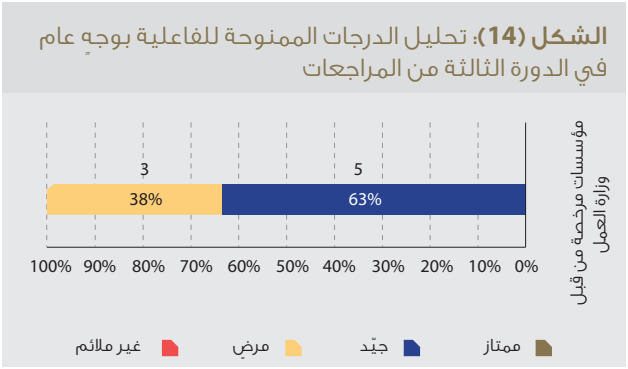

ومن أصل مجموع مؤسسات التدريب الثماني التي تمت مراجعتها في الدورة الثالثة للمراجعات، خضعت جميعها للمراجعة في الدورة الثانية أيضاً من المراجعات. وبمقارنة النتائج بين الدورتين وحسب ما هو موضح في الشكل (15)، نجد أن هناك تحسناً في درجات أربع مؤسسات تدريب بما نسبته 50% بفارق نقطة واحدة على الأقل، ومن بينها مؤسسة واحدة قد حققت تحسناً ملحوظاً في الأداء بزيادة بفارق درجتين عما كانت عليه في السابق، وقد نجحت ثلاث مؤسسات شكلت نسبة 38% من المؤسسات في الحفاظ على مستوى أدائها بوجهٍ عام بين الدورتين. في حين شهدت درجات مؤسسة تدريبية واحدة بما نسبته 12% انخفاضًا في مستوى الأداء بمعدل درجة واحدة.

وقد وجد أن المؤسسات التي حققت تطوراً واضحاً ما بين الدورة الثانية والثالثة هي المؤسسات التي عملت ضمن خطط استراتيجية مدروسة ورصدت خطط عمل محددة تركز على تحسين إنجاز المتدربين والعمل على إكسابهم المعارف والمهارات المهنية التي تصب في بناء وصقل قدراتهم العملية في شتى المجالات والتخصصات. إلى جانب تقديم الدعم والإرشاد الفاعلين للمتدربين لتحقيق أهداف الدورات، إضافة إلى تخطيط البرامج المقدمة وهيكلة محتوياتها بحيث تلبي احتياجات كل من المتدربين والأطراف ذات العلاقة بشكلٍ

جيد. كما ركزت بشكل جلي على استيفاء التوصيات الواردة في تقارير المراجعات السابقة. إلا أن نظام ضمان الجودة الشامل يعد في مراحل تكوينه الأولى؛ اذ لايزال عدد من المؤسسات بحاجة إلى تحسين نظام ضمان الجودة الداخلي ليشمل جميع السياسات والإجراءات الرامية لوجود إطار عمل واضح داخل المؤسسة وما يتطلبه من تدقيق وتحقق داخلي للتقييمات من شأنه المحافظة على جودة ما يتم تقديمه. إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الأقل فاعلية لاتزال تحتاج إلى تعزيز مشاركة المتدربين أثناء التدريب من خلال توسيع نطاق طرائق التدريب وتحسين أساليب التقييم ومن ثم تلبية الاحتياجات التعليمية المختلفة للمتدربين.

الشكل (15): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة للفاعلية بوجهٍ عام

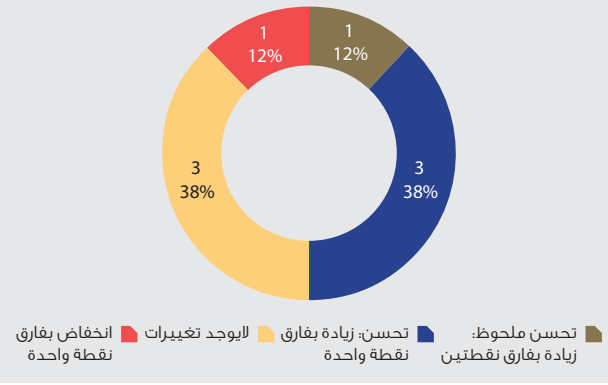

قدرة مؤسسات التدريب على التحسن والتطور

وكما ورد سابقاً، تعد قدرة المؤسسة على التحسن والتطور أحد التغييرات التي طرأت على الإطار العام للمراجعة المحدث في الدورة الثالثة للمراجعات. حيث كان فريق المراجعة في الدورة الثانية يقيّم القدرة على التحسن والتطور باعتباره عنصراً مساندا في الحكم على مدى فاعلية المؤسسة بوجهٍ عام، في حين أصبح فريق المراجعة في الدورة الثالثة يصدر حكماً منفصلاً يتعلق بقدرة المؤسسة على التحسن والتطور. ويركز هذا الحكم على تاريخ التحسن لدى المؤسسة وأثر المبادرات التي اتخذتها لتعزيز وصقل التحسينات في السنوات الأخيرة على جودة ما يتم تقديمه، وعلى وجه الخصوص يركز المراجعون على تلك المبادرات التي تهتم برفع مستوى إنجاز المتدربين، ورفع مستوى استمراريتهم في الدورات، ومدى فاعلية إدارة المؤسسة في عمليات التخطيط الإستراتيجي وتحسين الجودة بصورة مستمرة.

وحسب الموضح في الشكل (16) فمن أصل ثماني مؤسسات خضعت للمراجعة في المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2014 - 2015؛ ظهر مجملها بمستوى «مرضٍ» وأفضل في القدرة على التحسن والتطور، حيث حصلت أربع مؤسسات من أصل ثماني مؤسسات على تقدير: «جيد»، فيما حققت المؤسسات الأربع الأخرى تقدير: «مرضٍ» في قدرتها على التحسن والتطور.

الشكل (16): تحليل الدرجات الممنوحة لقدرة مؤسسة التدريب على التحسن والتطور في الدورة الثالثة من المراجعات

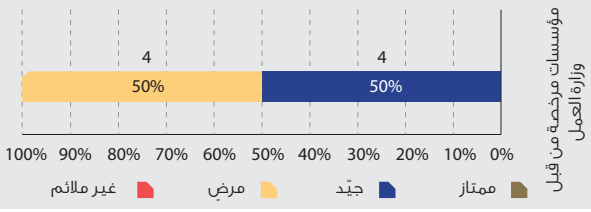

وعند مقارنة نتائج ما حققته مؤسسات التدريب في الدورة الثالثة فيما يتعلق بالقدرة على التحسن والتطور وما كانت عليه نتائجها في الدورة الثانية، نجد أن مؤسستين تدريبيتين شكلتا نسبة 24% من مجمل المؤسسات التدريبية قد ارتفع مستواها بواقع نقطة واحدة على الأقل، والجدير بالذكر أن هذه المؤسسات قد حققت نقلة في قدرتها على التحسن وأحرزت تقدير: «جيد» في الدورة الثالثة، كما هو موضح في الشكل (17). وقد حافظت خمس مؤسسات على مستوى قدرتها على التحسن بين الدورتين، في حين تراجعت مؤسسة تدريبية واحدة عن مستواها السابق. وتجدر الإشارة إلى أن التراجع في القدرة على التحسن يعكس تراجع إدارة المؤسسة في تعزيز المدخلات التحسينية لضمان التحسين المستمر لجودة ما يتم تقديمه.

الشكل (17): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة لقدرة مؤسسة التدريب على التحسن والتطور

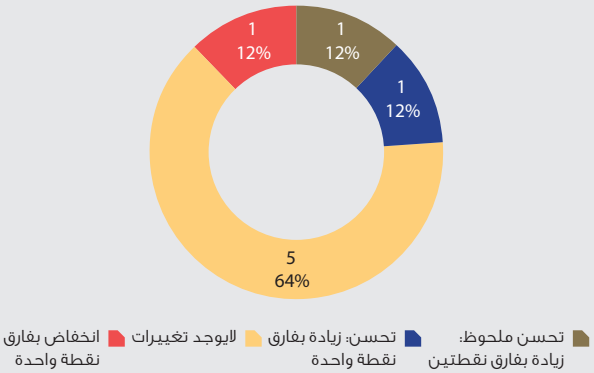

مدى إنجاز المتدربين

يركز الإطار العام للمراجعة في هذه الدورة على «مخرجات التعلم المطلوبة» بشكل أوسع، إذ يتناول هذا السؤال الرئيس مدى ما يحققه المتدربون من تطوير للمهارات والمعارف المهنية والكفايات المناسبة وذات الصلة، وقدرتهم على الحصول على المؤهلات التي يطمحون إليها وتحقيقهم لمخرجات التعلم المطلوبة، ويعتبر هذان المعياران هما معياري الثقل الخاص بالسؤال الرئيس الأول. كما يقيم المراجعون مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون من الأفراد أو المجموعات في البرنامج وعبر المستويات، مقارنة بمستوى تحصيلهم المسبق وقدراتهم، إلى جانب مدى كفاءة المتدربين وتحفيزهم الذاتي، ومدى التزامهم تجاه خبرة التعلم المقدمة لهم.

يلخص الشكل (18) الدرجات التي حاز عليها السؤال الرئيس الأول فيما يتعلق بإنجاز المتدربين في المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2014 - 2015. فمن واقع ثماني مؤسسات تدريب تم مراجعتها خلال هذه الفترة؛ حازت جميعها على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل، وحققت خمس مؤسسات منها تقدير: «جيد» بنسبة 63% في هذا السؤال الرئيس. وكما هو متوقع، تشير التحليلات إلى وجود تطابق في الدرجات الممنوحة في هذا السؤال الرئيس مع الدرجات الممنوحة لمدى فاعلية المؤسسة بوجهٍ عام.

الشكل (18): تحليل الدرجات الممنوحة لإنجاز المتدربين في الدورة الثالثة من المراجعات

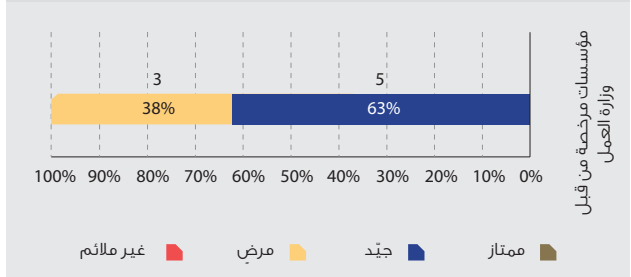

وعند مقارنة نتائج ما حققته مؤسسات التدريب في الدورة الثالثة فيما يتعلق بإنجاز المتدربين وما كانت عليه نتائجهم في الدورة الثانية، نجد أن أربع مؤسسات تدريبية شكلت نسبة 50% من مجمل المؤسسات التدريبية قد ارتفع مستواها بواقع نقطة واحدة على الأقل، مقارنة بالدرجات التي حصلت عليها في المراجعة الثانية، في حين لم يتغير مستوى إنجاز المتدربين في ثلاث مؤسسات تدريب بنسبة 38% إذ حافظت اثنتان منها على تقديرها الجيد للمرة الثانية وذلك حسب المبين في الشكل (19). وقد تمكنت المؤسسات الأكثر فاعلية من اكساب المتدربين المهارات والمعارف المهنية ذات الصلة ببيئة العمل وبيان مدى التقدم الحاصل في مستوى أدائهم بشكل جيد.

الشكل (19): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة لمدى إنجاز المتدربين

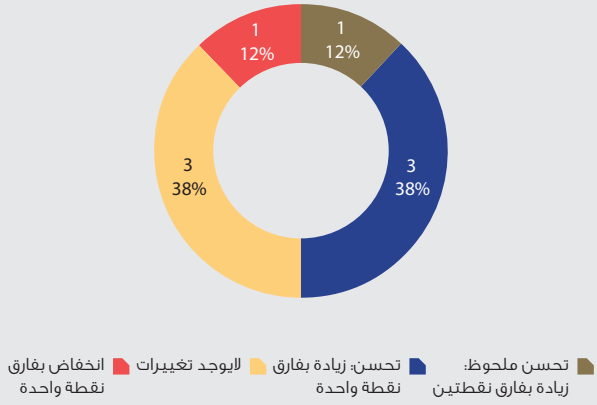

مدى فاعلية التعليم والتدريب والتقييم

يركز المراجعون عند تقييم هذا السؤال الرئيس على مدى تحضير الدروس وحصص التدريب وكيفية تقديمها بشكل جيد يعزز من خبرة التعلم، ومدى مشاركة المتدربين بطريقة فاعلة في الدروس، وتقييمهم وتزويدهم بالتغذية الراجعة المناسبة، وكذلك مدى تلبية احتياجات المتدربين الفردية ومتطلبات الدورة. ويعد معيارا فاعلية طرق التعليم/التدريب، ودقة طرق التقييم هما معياري الثقل في الحكم على هذا السؤال الرئيس. كما يقيّم المراجعون مدى تمكين المتدربين من تطوير مهارات التفكير العليا ومهارات حل المشكلات ومدى الاستفادة من المصادر والموارد التعليمية المتاحة في إثراء خبرة التعلم للمتدربين. ويستند فريق المراجعة عند إصدار الحكم في هذا الجانب على ملاحظة الدروس أو حصص التدريب، والاجتماع مع المتدربين الحاليين والسابقين، والمدربين والأطراف ذات العلاقة، ومراجعة عينات من أعمال المتدربين، ومواد التقييم وغيرها من المواد التعليمية والتدريبية ذات الصلة.

يلخص الشكل (20) الدرجات التي حاز عليها السؤال الرئيس الثاني فيما يتعلق بفاعلية التدريب والتعليم والتقييم في المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2014 - 2015. فقد ظهرت جميع المؤسسات التي خضعت للمراجعة في هذه الفترة بمستوى «مرضٍ» وما فوق، حيث حصلت أربع مؤسسات من أصل ثماني مؤسسات تدريب على تقدير: «جيد»، فيما حققت المؤسسات الأربع الأخرى تقدير: «مرضٍ» في هذا السؤال الرئيس.

الشكل (20): تحليل الدرجات الممنوحة لفاعلية التعليم والتدريب والتقييم في الدورة الثالثة من المراجعات

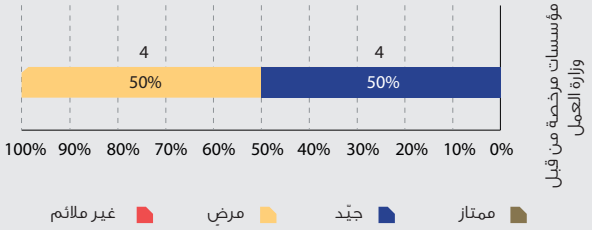

وعند مقارنة نتائج ما حققته مؤسسات التدريب في الدورة الثالثة فيما يتعلق بفاعلية التعليم والتدريب والتقييم وما كانت عليه نتائجها في الدورة الثانية، نجد أن أربع مؤسسات تدريبية شكلت نسبة 50% من مجمل المؤسسات التدريبية قد ارتفع مستواها بواقع نقطة واحدة على الأقل، مقارنة بالدرجات التي حصلت عليها في المراجعة الثانية. في حين لم تتغير درجة ثلاث مؤسسات تدريب 38% في هذا السؤال الرئيس، إذ لم تحدث اثنتان من هذه المؤسسات أي تطور يذكر وتكرر حصولها على تقدير: «مرضٍ» لفاعلية التدريب والتعليم والتقييم في الدورة الثالثة للمراجعات وذلك حسب المبين في الشكل (21). كما وتراجع مستوى مؤسسة تدريبية واحدة في هذا الجانب بفارق درجة واحدة لتظهر بالمستوى المرضي. ويعزى ثبات وتراجع بعض المؤسسات في الدورة الثالثة للمراجعات إلى الأساليب المتبعة في تقييم مستويات المتدربين التي لم تتسم بالدقة والصرامة بصورة كافية مع البرامج المقدمة لتلبي احتياجات المتدربين الفردية. وعلاوة على ذلك، فإن سجلات أداء المتدربين التي تحتفظ بها بعض تلك المؤسسات لم تعكس المستوى الفعلي لأداء المتدربين خلال برامج التدريب.

الشكل (21): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة لمدى فاعلية التعليم والتدريب والتقييم

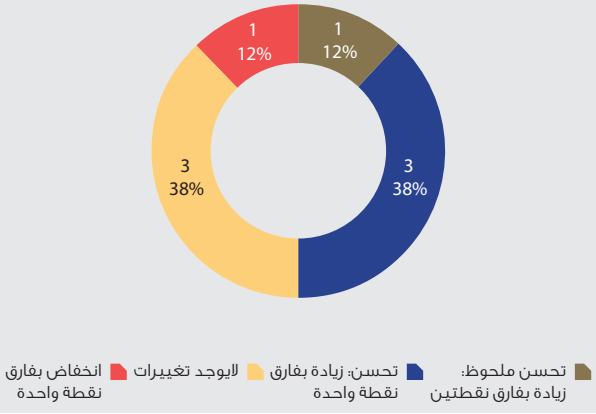

مدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة

فيما يتعلق بالسؤال الرئيس الثالث، تقوم فرق المراجعة بمراجعة مدى ملاءمة وفاعلية البرامج المقدمة من قبل مؤسسات التدريب، بمدى تصميم وهيكلة والتخطيط للبرامج، وما إذا كانت تقدم استجابة لاحتياجات سوق العمل المحددة، وتلبية متطلبات المتدربين والأطراف ذات العلاقة، أو سد فجوة في سوق العمل، ويعتبر هذان المعياران معياري الثقل الخاص بالسؤال الرئيس الثالث. وكما يقيم المراجعون مدى إتاحة هذه البرامج الفرص للمتدربين لتحقيق مستوى من التقدم في مؤسسة التدريب ذاتها أو في مؤسسة تدريب أخرى. أما بالنسبة لمؤسسات التدريب التي تقدم البرامج المهنية، فتتعلق الأحكام أيضا بمحتوى وملاءمة البرامج المقدمة للمستويات المطلوبة في مجال العمل.

يلخص الشكل (22) الدرجات التي حاز عليها السؤال الرئيس الثالث فيما يتعلق بفاعلية البرامج المقدمة في المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2014 - 2015. فقد حققت جميع المؤسسات التي خضعت للمراجعة في هذه المرحلة مستوى «مرضٍ» أو أفضل، حيث حصلت ست مؤسسات من أصل ثماني مؤسسات على تقدير: «جيد»، فيما حققت مؤسسة واحده تقدير: «ممتاز» وأخرى على تقدير: «مرضٍ».

الشكل (22): تحليل الدرجات الممنوحة لتلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة في الدورة الثالثة من المراجعات

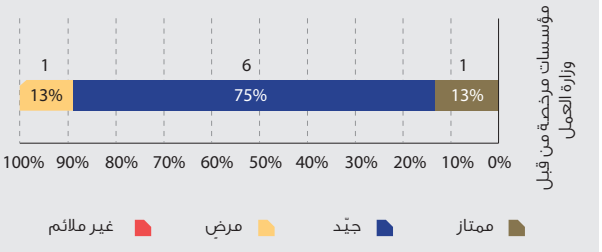

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التي تمت مراجعتها قد حصلت على درجات أفضل في هذا السؤال الرئيس مقارنة بالأسئلة الرئيسة الأخرى، إذ لم تحصل أية مؤسسة تدريبية على تقدير: «غير ملائم»؛ ويُعزى هذا الأمر أساسًا إلى العلاقات القوية المتطورة التي تربط معظم المؤسسات التدريبية بالأطراف ذات العلاقة بسوق العمل البحرينية، والتي تلبي احتياجاتها بشكل جيد، إضافة إلى اتساع نطاق البرامج المطروحة والتوازن بين البرامج المعدة داخليا والبرامج المعتمدة من الخارج.

وعند مقارنة نتائج ما حققته مؤسسات التدريب في الدورة الثالثة فيما يتعلق بالبرامج المقدمة وما كانت عليه نتائجها في الدورة الثانية، نجد أن ثلاث مؤسسات تدريبية شكلت نسبة 37% من مجمل المؤسسات التدريبية قد ارتفع مستواها بواقع نقطة واحدة، مقارنة بالدرجات التي حصلت عليها في المراجعة الثانية كما هو موضح في الشكل (23). في حين استقرت درجة خمس مؤسسات تدريب 63% في هذا السؤال الرئيس. إذ حافظت أربع منها على تقدير: «جيد» للمرة الثانية.

الشكل (23): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة لتلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة

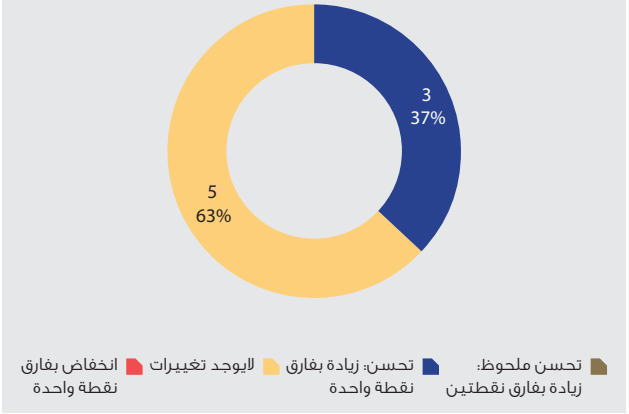

دعم المتدربين وإرشادهم

يركز المراجعون عند تقييم هذا السؤال الرئيس على مدى توافر آلية فاعلة لدعم المتدربين وإرشادهم لمساعدتهم على الإنجاز بشكل أفضل. ويعد هذا معيار الثقل للحكم على هذا السؤال الرئيس. كما يقيّم المراجعون مدى توافر المشورة المبدئية والإرشاد، والمعلومات حول الفرص المتاحة للدراسة المستقبلية والتوظيف، وجودة وأثر البيئة المحفزة على التعلم، ومدى فاعلية التواصل مع الأطراف ذات العلاقة بغرض إطلاعهم عن إنجاز المتدربين ودعمهم.

يلخص الشكل (24) الدرجات التي حاز عليها السؤال الرئيس الرابع فيما يتعلق بجودة الدعم والإرشاد المقدمة للمتدربين في المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2014 - 2015. فقد ظهرت جميع المؤسسات التي خضعت للمراجعة في هذه الفترة بمستوى «مرضٍ» وما فوق، حيث حصلت خمس مؤسسات من أصل ثماني مؤسسات على تقدير: «جيد»، فيما حققت مؤسسة واحدة تقدير: «ممتاز» ومؤسستان على تقدير: «مرضٍ».

الشكل (24): تحليل الدرجات الممنوحة لجودة دعم المتدربين وإرشادهم في الدورة الثالثة من المراجعات

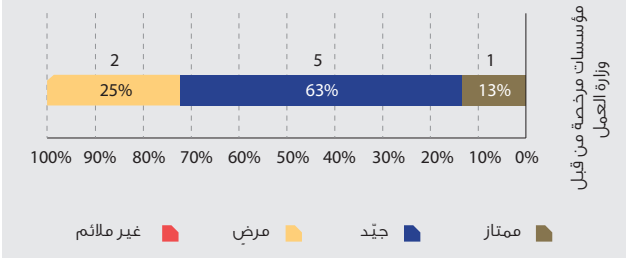

وعند مقارنة نتائج ما حققته مؤسسات التدريب في الدورة الثالثة فيما يتعلق بالدعم والإرشاد وما كانت عليه نتائجها في الدورة الثانية، نجد أن خمس مؤسسات تدريبية شكلت نسبة 62% من مجمل المؤسسات التدريبية قد ارتفع مستواها بواقع نقطة واحدة على الأقل، مقارنة بالدرجات التي حصلت عليها في الدورة الثانية. في حين لم تتغير درجة مؤسستين تدريبيتين بنسبة 26% في هذا السؤال الرئيس، وذلك حسب المبين في الشكل (25). في المقابل تراجع مستوى مؤسسة تدريبية واحدة في هذا الجانب بفارق درجة واحدة لتظهر بالمستوى المرضي. وقد تمكنت المؤسسات الأكثر

فاعلية في الدورة الثالثة للمراجعات من توفير آليات رسمية وواضحة وفاعلة لدعم وإرشاد للمتدربين لمساعدتهم على الإنجاز بشكل أفضل مما كان له الأثر الإيجابي على تعزيز خبرة التعلم وتحقيق امكاناتهم.

الشكل (25): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة لجودة دعم المتدربين وإرشادهم

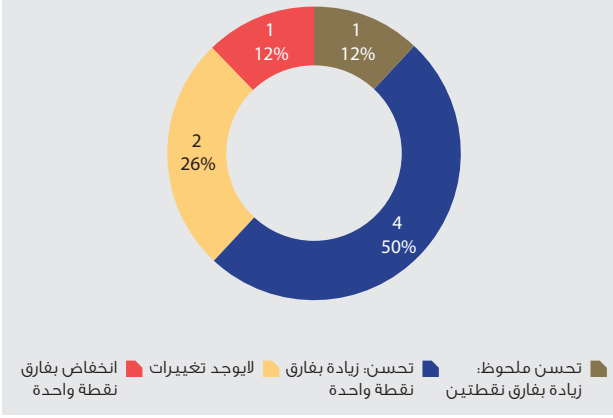

القيادة والإدارة والحوكمة

تعد جودة القيادة والمدعومة بإدارة فاعلة، عنصرا محوريا لنجاح المؤسسة. حيث يقوم المراجعون بتقييم فاعلية رؤية ورسالة المؤسسة التي ترتبط بالتخطيط الإستراتيجي الذي يركز على رفع مستوي المتدربين وكذلك صرامة وانتظام ودقة عملية التقييم الذاتي للاستفادة منها في صنع قرارات التحسين. إذ يعتبر هذان المعياران إضافة إلى معياري مراقبة أداء المدربين والموظفين هم معايير الثقل في الحكم على هذا السؤال الرئيس. وكما يقيم المراجعون مدى ملاءمة الهياكل التنظيمية والعمليات وأثرها على تلبية أهدافها، إلى جانب تقييم قدرة فريق الإدارة في المؤسسة على ضمان جودة ما يتم تقديمه، وأثر ذلك على إنجاز المتدربين ونجاحهم. فضلا عن ذلك، يقوم المراجعون بتقييم إجراءات الصحة والسلامة في المحافظة على بيئة صحية وآمنة مزودة بموارد ذات جودة عالية وملائمة للدراسة والعمل للمتدربين والموظفين.

يستعرض الشكل (26) الدرجات التي حاز عليها السؤال الرئيس الخامس فيما يتعلق بفاعلية القيادة والادارة والحوكمة للمؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2014 - 2015.

فقد ظهرت جميع المؤسسات التي خضعت للمراجعة في هذه الفترة بمستوى «مرضٍ» وما فوق، حيث حصلت أربع مؤسسات من أصل المؤسسات الثماني على تقدير: «جيد»، فيما حصل الباقي على تقدير: «مرضٍ».

الشكل (26): تحليل الدرجات الممنوحة لمدى فاعلية القيادة والادارة والحوكمة في الدورة الثالثة من المراجعات

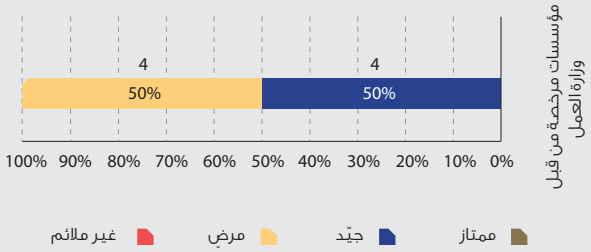

وعند مقارنة نتائج ما حققته مؤسسات التدريب في الدورة الثالثة فيما يتعلق بفاعلية القيادة والإدارة والحوكمة وما كانت عليه نتائجها في الدورة الثانية، نجد أن ثلاث مؤسسات تدريب شكلت نسبة 38% من مجمل المؤسسات التدريبية قد ارتفع مستواها بواقع نقطة واحدة على الأقل، مقارنة بالدرجات التي حصلت عليها في المراجعة الثانية. في حين لم تتغير درجة أربع مؤسسات تدريب 50% في هذا السؤال الرئيس، وتكرر حصول اثنتين منها على تقدير: «مرضٍ» لفاعلية الإدارة والقيادة في الدورة الثالثة للمراجعات. في حين تراجع مستوى مؤسسة تدريبية واحدة في هذا الجانب بفارق درجة واحدة لتظهر بالمستوى المرضي وذلك حسب المبين في الشكل (27). وتعزى أسباب هذا الثبات والانخفاض الذي سجلته بعض المؤسسات في الدورة الثالثة للمراجعات إلى افتقار نظام الجودة الداخلية الشاملة لإدخال التحسينات المستمرة على جودة ما يتم تقديمة من برامج ودورات، ومتابعة تنفيذ خطط العمل ونظام المراقبة والمتابعة المناسبة لجودة أداء المدربين وتوجيههم. بالإضافة إلى ذلك فإن الأنظمة الخاصة بتحليل مستويات إنجاز المتدربين ومتابعتها غير كافية.

الشكل (27): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة لفاعلية القيادة والادارة والحوكمة

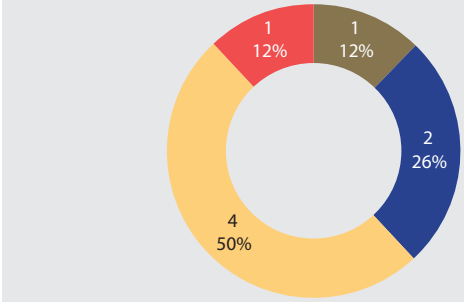

ما بعد عملية المراجعة

بصرف النظر عن نتائج المراجعة، فإنه يجب على جميع مؤسسات التدريب استكمال خطة العمل المبنية على أساس التوصيات الواردة في تقرير المراجعة، حيث تقوم إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بمراجعة خطط العمل المقدمة من المؤسسات التدريبية، وتقديم التغذية الراجعة بشأن محتويات، وهيكل، وشمولية هذه الخطط للتوصيات الواردة في تقرير المراجعة على وجه الخصوص. وقد أثبتت هذه العملية جدواها باعتبارها إحدى الوسائل الفاعلة للغاية في متابعة نتائج المراجعة، ومساعدة مؤسسات التدريب في جهودها المستمرة نحو تحسين جودة ما تقدمه. بالإضافة إلى ذلك، تخضع مؤسسات التدريب الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» في الفاعلية بوجهٍ عام لزيارتي متابعة على الأكثر من قبل فرق الإدارة؛ لتقييم مدى فاعلية المؤسسة في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها، واستيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. ويتم إصدار الأحكام بشأن مستوى التقدم الذي أحرزته المؤسسة وفقًا لمقياس مكوّن من ثلاث درجات:

أ: تقدم كافٍ.

ب: قيد التقدم.

ج: تقدم غير كافٍ.

وفي العام الأكاديمي 2014 - 2015، تم إجراء ثماني زيارات متابعة، ويلخص الشكل (28) نتائج هذه الزيارات، حيث شهدت مؤسسة واحدة مرخصة من وزارة العمل تحسناً ملموساً في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بعد اجتيازها لزيارتي المتابعة الأولى والثانية بنجاح. ويعزى هذا التطور أساسًا إلى وضع خطة تفصيلية للتحسين ومتابعة تنفيذها من قبل القيادة والإدارة. ومن ناحية أخرى تم في نفس الفترة إجراء ست زيارات متابعة لمؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم ولم تحقق أي منها أي تحسن يذكر. ويعزى ذلك لعدم وجود خطط واضحة من قبل فرق القيادة والإدارة لهذه المؤسسات في متابعة عمليات التحسين المستمر والتأكد من جودة ما يقدم للمتدربين.

الشكل (28): تحليل الدرجات الممنوحة لزيارات المتابعة في العام الأكاديمي 2014 - 2015

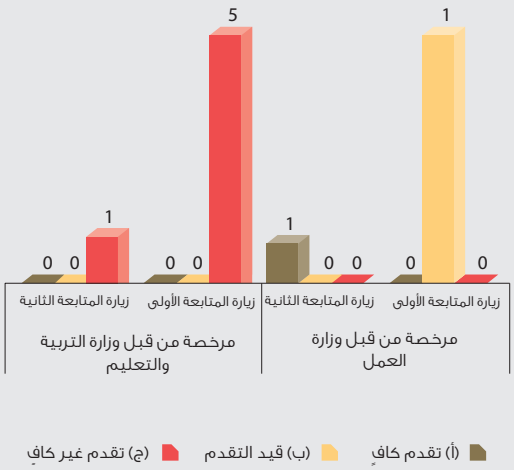

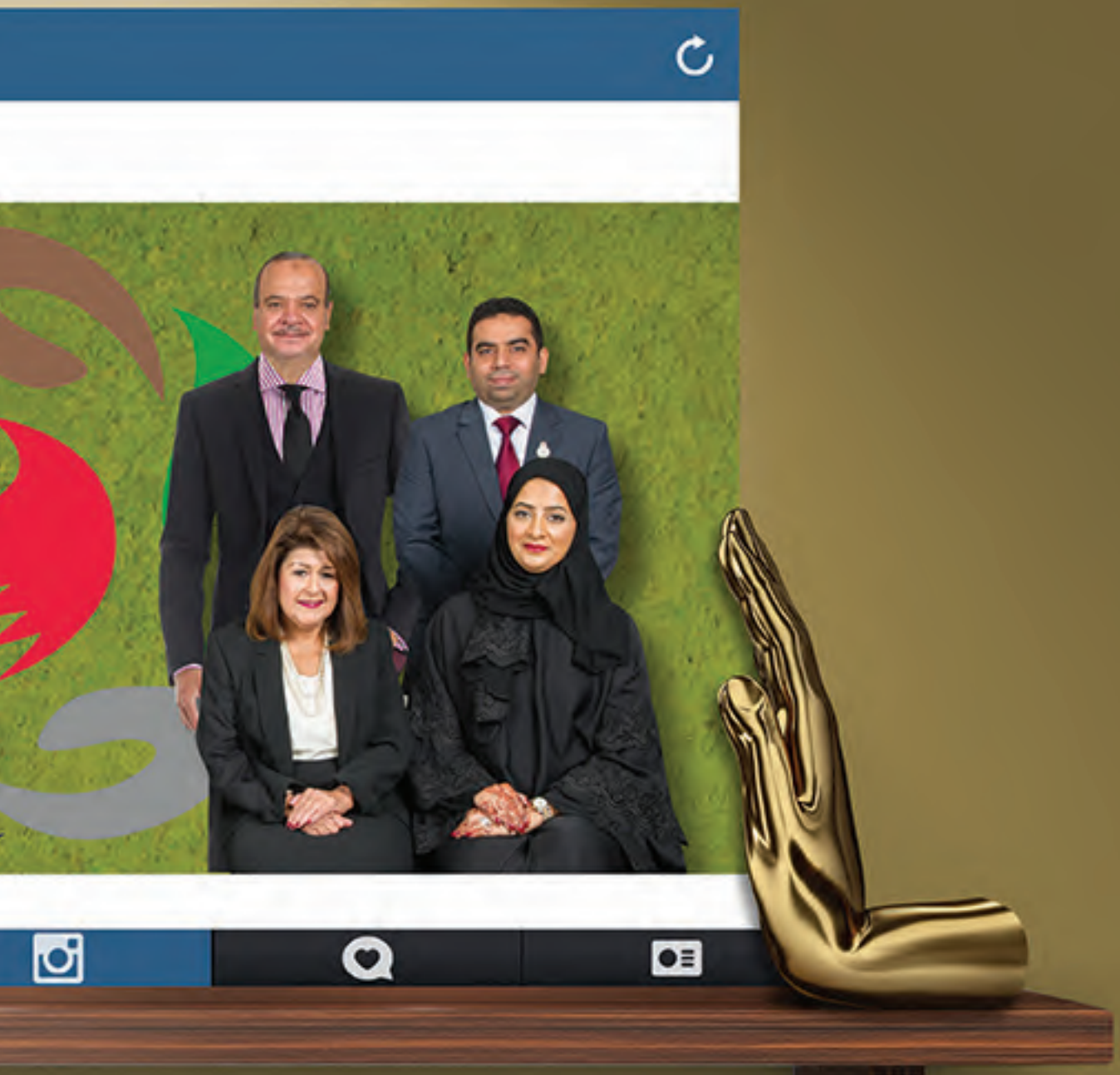

"التعليم ليس استعدادًا للحياة،
إنه الحياة ذاتها"

جون ديوي

Instagram
QQA_BH
2030 Likes

مقدمة

أنهت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية دورة المراجعات الثانية في ديسمبر 2014 بمراجعة 206 مدرسة حكومية، كان من بينها 132 مدرسة ابتدائية وابتدائية إعدادية، و38 مدرسة إعدادية، و36 مدرسة ثانوية وإعدادية ثانوية.

يقدم هذا التقرير في قسمه الأول مقارنة نتائج مراجعات أداء المدارس الحكومية في دورتيها الأولى والثانية، مقدمًا تحليلاً لأدائها، ومحدِّدًا مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. كما يستعرض القسم الثاني من التقرير عملية تحديث إطار مراجعات أداء المدارس استعدادًا للدورة الثالثة. ويقدم القسم الثالث من التقرير نتائج المرحلة الأولى من الدورة الثالثة لمراجعة أداء المدارس الحكومية والتي تمت في الفترة من أبريل إلى مايو 2015، كما يوضح مستوى التقدم الذي أحرزته ٣٥ مدرسة كانت قد حصلت على تقدير: «غير ملائم» في زيارة المراجعة، وتم إجراء زيارة المتابعة لها خلال العام الدراسي 2014 - 2015.

وجاءت فاعلية المدارس العامة في الدورة الثانية على النحو التالي: 7% «ممتاز»، و23% «جيد»، و43% «مرضٍ»، و27% «غير ملائم» كما هو مبين في الشكل (29).

الشكل (29): الفاعلية بوجه عام لـ 206 مدارس تمت مراجعتها في الدورة الثانية

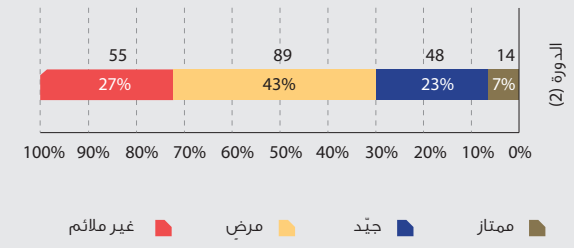

وبمقارنة النتائج في الدورتين بعد استثناء نتائج 7 مدارس جديدة لم تتم زيارتها في دورة المراجعة الأولى مما يجعل مجموع عدد مدارس المقارنة 199 مدرسة، تبيّن أن الدورة الثانية من المراجعات شهدت زيادة قطبية بين الدرجات كما يبين الشكل (30)، حيث ارتفعت نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز»، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»، وجاء ذلك على حساب التقديرين: «جيد» و «مرضٍ».

الشكل (30): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 199 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

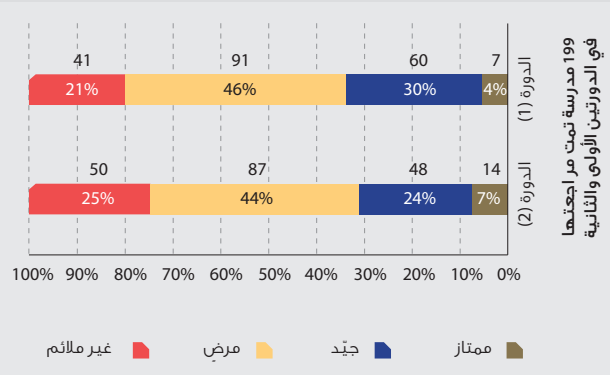

بالنسبة عن أداء المراحل بصورة عامة، فيُعَدُّ الوضع في المرحلة الثانوية هو القصة الأبرز للنجاح في الدورة الثانية مقارنة بالدورة الأولى، في حين شكلت المدارس الابتدائية مثالاً واضحًا على قطبية الدرجات، حيث تضاعفت تقريبًا في الدورة الثانية نسبتا كل من: «ممتاز» و«غير ملائم»، في حين يُعَدُّ أداء المدارس الإعدادية هو الأكثر قلقًا، حيث لم يشهد المستويان: «جيد» و«ممتاز» تقدمًا، في حين انخفض المستوى: «مرضٍ» بنسبة 9%، وازداد المستوى: «غير ملائم» بنسبة 8%، وشكل 37% من مجمل المدارس الإعدادية.

ويوضح الجدول (3) توزيع الفاعلية العامة للمدارس وفقًا للمراحل الدراسية والجنس بصورة مفصلة، حيث يتضح تقدم مدارس البنات على مدارس البنين في تقديري: «ممتاز» و«جيد»، وزيادة عدد مدارس البنين عن مدارس البنات في تقديري: «مرضٍ» في المرحلة الابتدائية، و«غير ملائم» في جميع المراحل.

الجدول (3): توزيع الفاعلية بوجه عام لـ 206 مدارس حكومية وفقًا للمرحلة والنوع

المرحلة	ممتاز		جيد		مرض		غير ملائم		المجموع
	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	
الابتدائية	10	2	30	4	20	35	2	29	132
الإعدادية	1	-	6	1	12	4	2	12	38
الثانوية	1	-	6	1	11	7	2	8	36
المجموع حسب الجنس	12	2	42	6	43	46	6	49	206
المجموع العام	14		48		89		55		

مقارنة أداء المدارس الحكومية بين الدورتين الأولى والثانية

جودة المخرجات

تتركز عملية مراجعة أداء المدارس بصورة أساسية حول مُخرَجَيْن رئيسَيْن، أولهما: إنجاز الطلبة الأكاديمي، من حيث التحصيل والإتقان والتقدم الدراسي، وثانيهما: تطورهم الشخصي. وبالرجوع إلى الشكل (31) يتضح ارتفاع نسبة التقدير: «ممتاز» في الإنجاز الأكاديمي؛ يقدر بـ 4% عند المقارنة بين الدورتين، قابَلهُ ارتفاع في نسبة: «غير ملائم» بما يعادل 5%. بينما يتضح تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي بصورة أفضل، حيث بلغت الزيادة في «ممتاز» نسبة 12% قابَلها ارتفاع في «غير ملائم» بنسبة 3%.

الشكل (31): مقارنة جودة المخرجات لـ 199 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

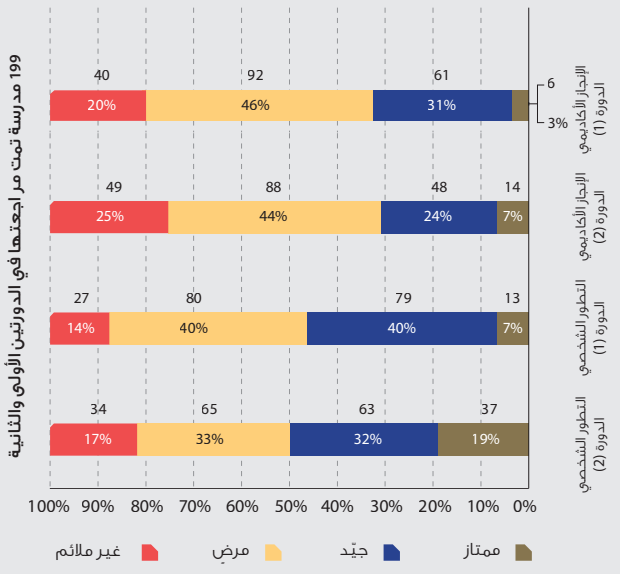

ويفسر التغير الإيجابي في المدارس ذات المخرجات الممتازة بالتكامل في المنظومة المدرسية من حيث التركيز على الطالب في مجمل العمليات التعليمية، والدعم المقدم لرفع كافة المستويات، والممارسات التعليمية المتميزة من قبل المعلمين والمعلمات، والمتابعة الفنية والإدارية لهم، الأمر الذي انعكس على مستويات الطلبة، وعزز من تقدمهم أكاديميًا، إلا أنه لوحظ في بقية المدارس أن مستويات الطلبة أقل في اللغة الإنجليزية من بقية المواد الأساسية، خاصة في مهارة الكتابة، وأن تقدم الطلاب ذوي التحصيل المتدني وفق قدراتهم في الدروس أقل من تقدم الطالبات ذوات التحصيل المتدني، وأن مستويات الطلبة في المسار العلمي أفضل من بقية المسارات حتى في المدارس التي حصلت على تقدير «مرضٍ» أو «غير ملائم»، إضافة إلى ضعف المدخلات خاصةً عند الانتقال بين الحلقات التعليمية. كما أن التغيُّر الإيجابي في المدارس الممتازة دَفَعَ بتطور الطلبة الشخصي إلى الأفضل، حيث أبدوا مستويات عالية من الوعي والثقة، وتحمل المسئولية وأظهروا قدرات قيادية بارزة، إلا أنه لوحظ في بقية المدارس انخفاض دافعية الطلبة وثقتهم بأنفسهم، وقلة تفعيل أدوارهم، مع وجود خلل في إدارة سلوكهم، وهي عوامل أسهمت في الزيادة التي شهدتها الدورة الثانية في نسبة: «غير ملائم».

ومازالت أدلة المراجعات تشير إلى وجود تباينٍ بين نتائج الاختبارات المدرسية ونتائج الامتحانات الخارجية التي تجريها وزارة التربية والتعليم، أو الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، حيث إن الاختبارات المدرسية لا تعكس مستوى التقدم الذي يحققه الطلبة في الدروس، ولا تعكس المستويات المتوقعة منهم في عدد كبير من المدارس التي حصلت على تقدير: «مرضٍ»، أو «غير ملائم».

جودة العمليات الرئيسة

تقوم المدرسة بالعديد من العمليات لرفع مستوى مُخرَجاتها، سواء أكانت مستويات الطلبة الأكاديمية أم الشخصية، وتتضمن: عمليات التعليم والتعلم بكل ما يرتبط بها من إستراتيجيات تعليمية وإدارة صفية، وتقويم للأداء، وتعزيز المنهج وإثرائه لمجمل خبرات التعلم التي يمر بها الطلبة، إضافةً إلى عمليات الدعم والمساندة التي تصب بصورة أساسية في مساعدة الطلبة على التقدم أكاديميًا، والتغلب على المشكلات الشخصية التي يواجهونها خلال فترة تعلمهم.

ويشير الشكل (32) إلى وجود نمو في تقدير: «ممتاز»، بنسبة مقدارها 5% عند مقارنة الدورتين في مجال التعليم والتعلم، وزيادة بمقدار 3% في تقدير: «غير ملائم». وقد تقاطعت الدورتان في أن المدارس الممتازة والجيدة تميزت في ممارساتها التعليمية بتوظيف الإستراتيجيات التي تركز على الطلبة، وتنمية الفرص المتاحة لمهارات التفكير العليا وتحدي قدرات الطلبة بصورة مستمرة. كما تميز التقويم بفاعليته وتلبيته الاحتياجات التعليمية المختلفة. وغالبًا ما تكون التوقعات من أداءات الطلبة عالية في هذه المدارس تنعكس على المستويات العالية التي يحققونها خلال فترة تعلمهم.

كما تركزت أسباب حصول المدارس على تقدير: «مرضٍ» أو«غير ملائم» حول عدم تمكن المعلمين من إكساب الطلبة المهارات

الأساسية، وبالدرجة الأولى اللغة الإنجليزية، وخاصةً في مهارة الكتابة، تليها مواد العلوم، ثم الرياضيات، وأخيرًا اللغة العربية. كما واجهت المدارس تحديات في تقديم المساندة التعليمية، خاصة للطلبة ذوي التحصيل المنخفض، وتميزت أساليب التقويم فيها باعتمادها على التقويمات الشفهية أو الجماعية المباشرة وغير الموجهة. كما أن الإدارة الصفية في هذه المدارس تواجه صعوبات عدة أثرت في سير مجريات الدروس في بعض الأحيان. وقد لوحظ أن بعض المعلمين والمعلمات، خاصةً ممن لم يسبق لهم التدريس في المدارس البحرينية، عدم توافق ممارساتهم مع ما هو سائد في النظام التعليمي في المملكة.

الشكل (32): مقارنة جودة العمليات لـ 199 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

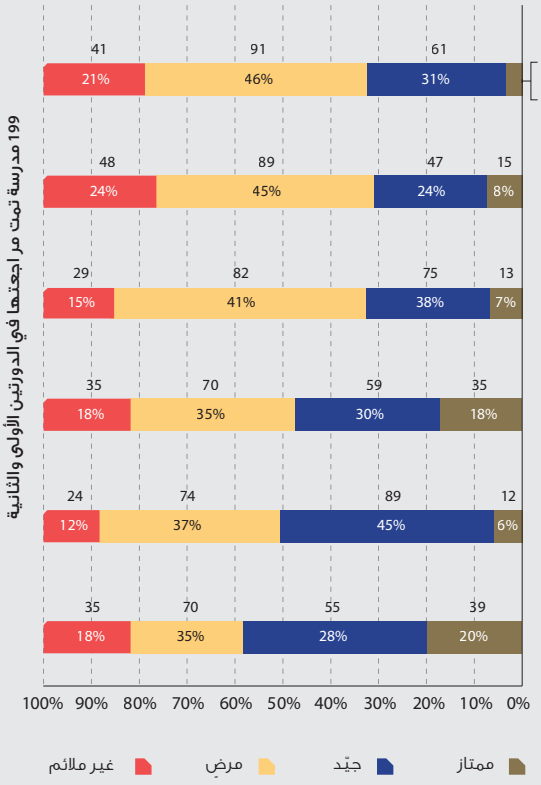

أما فيما يتعلق بالعمليات المرتبطة بمجالَي تعزيز المنهج وإثرائه، وتقديم الدعم والمساندة للطلبة، فقد شهدت الدورة الثانية ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز» بمقدار 11%، و14%، على الترتيب، كما هو مبين في الشكل (32). ويُعزى الارتفاع في نسبة: «ممتاز» في المجالَين إلى عمليات مراجعة المناهج، وتنمية فهم الطلبة لحقوقهم وواجباتهم، علاوة على متابعة الطلبة الفاعلة فيما يتعلق بتطورهم الشخصي، وسلامة البيئة وأمنها بصورة عامة. كما تتمحور أبرز أسباب الارتفاع البسيط في نسبة: «غير ملائم» في المجالَين حول التحديات التي تواجهها المدارس بشأن تحقيق الترابط ما بين المواد وتعزيز الخبرات التعليمية والتي لا تزال قائمةً من الدورة الأولى، إضافة إلى قلة فاعلية الدعم الأكاديمي المقدم للطلبة، ومتابعة أثره.

ضمان جودة المخرجات والعمليات

يُعَدُّ ما تقوم به قيادة المدرسة وإدارتها من جهود منظمة بمثابة ضمان جودة ومتابعة كل ما يدور بها من عمليات؛ لرفع مستوى الطلبة الأكاديمي ومستوى تطورهم الشخصي على السواء. ولقد شهد مجال القيادة والإدارة ارتفاعًا في تقدير: «ممتاز» في الدورة الثانية عن الدورة الأولى بنسبة مقدارها 7%، قابَلَهُ ارتفاع في تقدير: «غير ملائم» بنسبة مقدارها 3% كما هو موضح في الشكل (33).

وقد اتسمت المدارس الممتازة والجيدة بقدرة على ترجمة رؤيتها ورسالتها على أرض الواقع من خلال ممارساتها في شتى مجالات العمل المدرسي، وأفضت قدرتها على التقييم الذاتي الدقيق إلى بناء خطط إستراتيجية ضمنت تقدم مستويات الطلبة الأكاديمية والشخصية، إضافةً إلى تقديم الدعم الفني والإداري لمنتسبي المدرسة مع التركيز على ما يدور داخل الصف من ممارسات في المقام الأول. وتوافقت أسباب حصول المدارس على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى مع الدورة الثانية، حيث تمثلت في عدم متابعة أثر برامج رفع الكفاءة المهنية، ومدى انعكاسها على أداء الطلبة في الدروس، وضعف آليات التقييم الذاتي، وغياب مؤشرات الأداء في الخطة الإستراتيجية، وعدم متابعة تنفيذ بنودها، وقلة وعي ودراية القيادة المدرسية ودرايتها بجوانب القوة، وتلك التي تحتاج إلى تطوير. كما أن تغيير الإدارات المستمر أثّر في تطوير الممارسات والإجراءات في بعض المدارس.

الشكل (33): مقارنة فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ 199 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

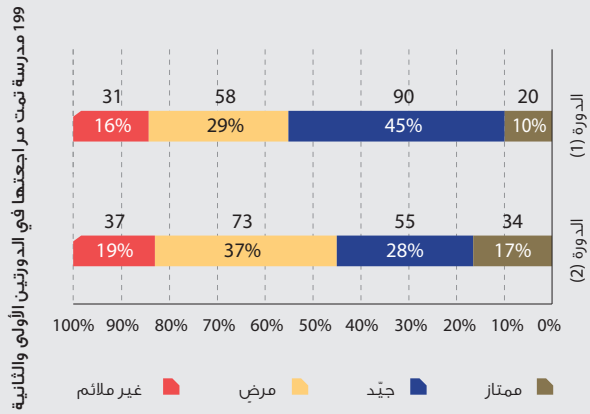

أداء المدارس الحكومية في دورتي المراجعات الأولى والثانية: نظرة تحليلية

تركزت العوامل المؤثرة في أداء المدارس الحكومية فيما يلي:

شهد العديد من المدارس، خاصةً ذات الأداء المتراجع منها تغييرات إدارية طالت القيادات المدرسية العليا والوسطى، وصلت في بعض الحالات إلى تغيير ثلاث هيئات إدارية فأكثر، فيما بين الزيارتين الأولى والثانية؛ الأمر الذي أعاق من قدرتها على تأسيس نظام إدارةٍ وجودةٍ فاعل يضمن التطوير والتقدم، كما أن بعض الإدارات المدرسية الحديثة العهد ركزت على تحسين البيئة والموارد دون التركيز على الممارسات المدرسية الأساسية، علاوة على التغييرات التي طالت الهيئات التعليمية، وشكلت عبئًا على إدارات المدارس فيما يتعلق بالتنمية المهنية، ومتابعة أثرها على أداء المعلمين. وقد أشارت النتائج إلى أن أفضل المدارس أداءً كانت التي استقرت إداراتها لفترةٍ تتراوح ما بين سنتين، وست سنوات.

اتساع الفجوة في الدورة الثانية بين أداء البنين والبنات فيما يختص بالأداء والإنجاز بصورة عامة، وحيث تُمثل هذه الجزئية مصدر قلق عالمي للنظم التعليمية بشكل عام، إلا أن خطورتها قد زادت في المرحلة الحالية في المملكة، حيث فاق أداء البنات في المستوى: «ممتاز» مستوى أداء البنين بستة أضعاف، في حين أن المستوى: «غير ملائم» جاء بنسبة 3% للبنات مقابل 24% للبنين، الأمر الذي يُتوقع أن تنعكس آثاره على المجتمع بصورة عامة، وعلى فرص العمل والدراسة الجامعية بصورة خاصة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المدارس الابتدائية الحاصلة على تقديري: «ممتاز» و«جيد» كانت تُدارُ بإدارات وهيئات تعليمية نسائية.

الشكل (34): الفاعلية بوجه عام – مقارنة مدارس البنين والبنات في 206 مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الثانية

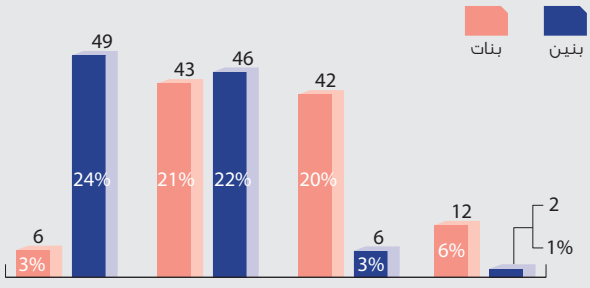

تُعَدُّ البيئة المدرسية في مدارس المملكة آمنةً، ومتساوية في البنى التحتية والموارد المدرسية المتوافرة لأغلب المدارس؛ مما ساهم في زيادة عدالة فرص التعليم لعموم الطلبة. إلا أنه ما زالت هناك بعض المدارس التي تفتقر إلى بعض المرافق كالصالات الرياضية، ومختبرات العلوم والحاسوب، وبعضها يواجه تحديات جمة مرتبطة بسلامة المباني، أو وجود مخاطر محيطة بالمدرسة من شأنها أن تهدد سلامة الطلبة وتؤثر على تعلمهم.

جاء أداء الطلبة في المسار التجاري أفضل حالًا من المسار الصناعي، إلا أن تفاوت المهارات الأساسية لدى الطلبة في اللغة الإنجليزية والرياضيات سبب تدنيًا في اكتسابهم المهارات في المساقات التجارية التخصصية. كما جاءت مستويات الطلبة في المدارس الصناعية بصورة أفضل في الدروس العملية، في حين أظهر الطلبة ضعفًا في الدروس النظرية، خاصة في اللغة الإنجليزية.

وعي أولياء الأمور بأهمية أدوارهم في الدفع بجودة عمليتي التعليم والتعلم إلى الأفضل لا يزال غير مكتملٍ، على الرغم من جهود المدارس في تشكيل مجالس الآباء والعمل على تفعيلها، والسعي إلى الحصول على مقترحاتهم للتطوير ومحاولة تنفيذها ما أمكن. وفي الوقت الذي حصلت فيه أكثر من ربع المدارس على تقدير: «غير ملائم»، إلا أن نسبة عدم رضا أولياء الأمور لم تتجاوز 1%، الأمر الذي ينبئ عن قلة إدراكهم بأهمية المشاركة، أو قلة دافعيتهم تجاهها.

لم يصحب تغيير مستوى المدخلات في المدارس تغييرًا مناسبًا في أساليب تمهين الموارد البشرية وتهيئتهم حيالها، كما أن قلة الجهود في دعم الفئات الخاصة، وعدم خضوع المعلمين للتدريب اللازم بشأنهم، شكل عائقًا نحو تقدمهم.

تباين في توظيف مختبرات الحاسوب على الرغم من توافرها في الغالبية العظمى من المدارس، حيث وُظِّفت التكنولوجيا المتوافرة في العديد منها على أنها أجهزة عرض إلكترونية ليس إلا. كما يظهر الطلبة بصورة عامة امتلاكهم مهارات تقنية المعلومات، الأمر الذي يمكن البناء عليه، والاستفادة منه بصورة أكبر في عمليتي التعليم والتعلم. وقد كانت أفضل المراحل في ذلك المرحلة الابتدائية، حيث يتم توظيف التعليم الإلكتروني فيها بصورة أكبر من المرحلتين الإعدادية والثانوية.

ارتفاع عدد المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»
من 41 مدرسة في دورة المراجعات الأولى إلى 55 مدرسة في دورة المراجعات الثانية؛ نتيجة تحديات عدة تواجهها في رفع مستويات ومهارات الطلبة، وتطوير عمليتي التعليم والتعلم والقيادة المدرسية. والمقلق في الأمر هو ثبات أداء (19) مدرسة على تقدير: «غير ملائم» خلال دورتي المراجعات، الأمر الذي يستوجب تدخلًا فوريًا يتطلب اتخاذ سلسلة إجراءات من الجهة المسئولة؛ لضمان الارتقاء بهذه المدارس من المستوى: «غير ملائم» إلى مستوىً أفضل. كما أن هناك شريحة من الطلبة سيمضون كامل فترة تعلمهم في جميع المراحل في مدارس بمستوىً: «غير ملائم».

توصيات عامة:

1. الاستمرار في تطبيق وتطوير الممارسات المتميزة في المدارس الممتازة؛ لضمان استدامة الأداء العالي، وإفادة المدارس الأخرى بنشرها
2. التركيز على تنمية مهارات المواد الأساسية لدى الطلبة، خاصةً في اللغة الإنجليزية على مختلف المراحل الدراسية والمسارات التعليمية
3. التدخل الفوري، باتخاذ سلسلة إجراءات من الجهات المسئولة؛ لضمان الارتقاء بالمدارس ذات الأداء: «غير ملائم» إلى مستويات أفضل، خاصةً تلك المدارس التي ثبتت على المستوى نفسه في الدورتين
4. مراعاة عوامل الاستقرار الإداري، والاستقرار التعليمي في المدارس، والعمل على سدّ النقص في الموارد البشرية، خاصةً المعلمين الأوائل ومعلمي المواد الأساسية
5. العمل على تقليص الفجوة بين البنين والبنات فيما يختص بالأداء والإنجاز بصورة عامة، والعمل الجاد على رفع دافعية البنين نحو التعلم
6. بذل الجهود الحثيثة في دعم الفئات الخاصة من الطلبة، وتطوير أساليب تمهين الموارد البشرية وتدريبهم
7. سدّ النقص في المرافق والموارد والمصادر المدرسية، كالصالات المتعددة الأغراض، ومختبرات العلوم والحاسوب؛ بما يضمن جودة تعلم الطلبة، وسلامة المباني، وخلوها من كل ما من شأنه تهديد سلامة الطلبة أثناء فترة وجودهم بالمدرسة، أو عند حضورهم إليها وانصرافهم منها
8. العمل على رفع مستوى إدراك أولياء الأمور ووعيهم بأهمية مشاركتهم في العملية التعليمية
9. نشر الثقافة الإلكترونية بين الطلبة، والاستفادة القصوى من مختبرات الحاسوب وتكنولوجيا التعليم في توظيفها التوظيف الأمثل بما يخدم عمليتي التعليم والتعلم.

تحديث الإطار العام لمراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة

عند مشارفة الدورة الثانية لمراجعة أداء المدارس الحكومية، والدورة الأولى لمراجعة أداء المدارس الخاصة على الانتهاء، واستعدادًا لبدء المراجعات في دورتها الجديدة، وما تتطلبه من تحديثٍ للإطار العام للمراجعة؛ قامت إدارتا مراجعة أداء المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة ورياض الأطفال بدءًا من أكتوبر 2013، بوضع الخطة التشغيلية لإصدار الإطار العام للمراجعة في دورته الثالثة، والتي تضمنت عقد لقاءات داخلية للمراجعين، وقادة فرق المراجعة، ومديري ضمان الجودة، على هيئة جلسات حوارية استشارية؛ للاستفادة من الخبرات التراكمية لديهم، في مناقشة الإطار المعمول به في الدورة الثانية، وتسجيل أهم ملحوظاتهم حول كل ما يتعلق بعملية مراجعة أداء المدارس، من حيث الإجراءات، والمجالات، ومعايير التقييم، والأحكام، الواردة في الإطار العام للمراجعة في نسخته الثانية، كما تمت مراسلة الشركاء الرئيسين، والجهات المعنية ذات العلاقة، والمتمثلة في: وزارة التربية والتعليم، ومجلس التنمية الاقتصادية، والمدارس الخاصة وعقد اللقاءات معهم؛ للغرض نفسه، إضافةً إلى تطبيق مقارنة مرجعية مع الأطر الدولية؛ لضمان موازاة المستويات العالمية، وقد تم إدراج التغييرات على الإطار وفق كل تلك المرئيات، وأُصدرت على أساسها المسوّدة الأولى للإطار الجديد.

وقد تضمن الإطار العام للمراجعة في نسخته الجديدة مجموعة من التعديلات، كان أهمها: التركيز على تقييم أداء المدارس؛ وفق مُخرَجاتها، وعملياتها الرئيسة، وضمان جودتيهما، إضافةً إلى إلغاء المجال المتعلق بجودة تطبيق المنهج وتعزيزه، وتوزيع معاييره على بقية المجالات مع إجراء التعديلات، علاوةً على تحديد المعايير ذات الثقل في كل مجال، مع التأكيد على تحديث المصطلحات والمفاهيم التربوية والتعليمية الحديثة. كما عُرض الإطار الجديد في مسوّدته على الخبراء الدوليين بوصفهم مستشارين خارجيين من ذوي الخبرة في المجال؛ لإبداء آرائهم، وتقديم مقترحاتهم، وعلى إثر ذلك تم إجراء ما يلزم من تعديلات.

وفي إجراء لاحق، قامت الإدارتان بترجمة مسوّدة الإطار الجديد، وتدقيقه لغويّا باللغتين العربية والإنجليزية، وتأكدتا من جاهزيته، وأعدتا جميع الوثائق المتعلقة به، وعلى أساس ذلك كله تم اعتماد الإطار من قبل مجلس إدارة الهيئة ومجلس الوزراء الموقر، ومن ثم نشره في الجريدة الرسمية. وتزامنًا مع كل تلك الإجراءات، دعت الإدارتان مديري الإدارات التعليمية والرؤساء الأوائل للمدارس، والاختصاصيين ذوي العلاقة، للمشاركة في اللقاء التعريفي بإطار المراجعة الجديد للدورة الثالثة، وعقدتا ورشًا تدريبية تتعلق بالتقييم الذاتي، وكيفية ملء استمارته لمدارس المرحلة الأولى من الدورة الثالثة، وقامتا بتدريب جميع منتسبيهما من قادة الفرق والمراجعين، وتَركز التدريب على الجوانب العملية، والخبرات المهنية للمراجعين، وتوحيد الرؤى والمفاهيم المتعلقة بمعايير مجالات المراجعة وإجراءاتها، والمدرجة في الإطار الجديد؛ مما يساهم في تهيئتهم واستعدادهم لمرحلة أخرى من الجودة والتميز في الدورة الثالثة من المراجعات. ووقوفًا على توصيات وملحوظات الشركاء؛ قامت الإدارتان بتغيير صورة كتابة وإخراج تقرير المراجعة، بما يتوافق مع نماذج التقارير الإقليمية والعالمية المختصة بالمراجعات؛ لضمان زيادة جذب القارئ نحوه، وتسهيل التعامل مع المعلومات الواردة فيه من قبل المستفيدين.

الدورة الثالثة من مراجعات أداء المدارس الحكومية

بدأت الدورة الثالثة من مراجعات المدارس الحكومية في شهري إبريل ومايو من العام الدراسي 2014 - 2015، وقامت خلالها إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بمراجعة 20 مدرسة باستخدام الإطار الجديد للمراجعة في نسخته الثالثة. وقد شملت المراجعات التي تمت في المرحلة الأولى من الدورة الثالثة مراجعة أداء 13 مدرسة ابتدائية، وخمس مدارس إعدادية، ومدرستين ثانويتين. وقد شهدتْ تحسنَ أداءِ خمس مدارس، كان من ضمنها مدرسة ابتدائية ارتقت من المستوى: «مرضٍ» إلى المستوى: «ممتاز»، وتراجع أداء سبع مدارس، في حين ثبت أداء ثماني مدارس على الفاعلية نفسها. ويُقدم القسم التالي من التقرير مقارنةً بين أداء هذه المدارس في الدورتين الثانية والثالثة.

والجدير بالذكر، أن جميع مراجعات أداء المدارس تنفذ وفقًا للإجراءات المتبعة في «دليل مراجعة أداء المدارس في مملكة البحرين» لعام 2015، وتركز عملية المراجعة على تقييم:

أولًا: جودة المخرجات، وتتضمن مدى التقدم الذي يحققه الطلبة في إنجازهم الأكاديمي، وتطورهم الشخصي،

ثانيًا: جودة العمليات الرئيسة، فيما يتعلق بعمليتي التعليم والتعلّم، وجودة الدعم والإرشاد المقدميْن للطلبة،

ثالثًا: مدى ضمان جودة تلك العمليات متمثلة في تقييم فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة.

وتصدر الأحكام على المدارس فيما يتعلق بالفاعلية بوجهٍ عام، وقدرتها الاستيعابية على التحسن والتطور وفقًا لمقياس مكون من أربع درجات؛ هي: «ممتاز»، و«جيد»، و«مرضٍ»، و«غير ملائم».

الفاعلية بوجه عام

شهدت أحكام الفاعلية العامة - كما هو مبين في الشكل (35) – ظهور مدرسة ابتدائية بالمستوى: «ممتاز»، في حين ازداد عدد المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» بمقدار مدرسة واحدة. كما شهدت هذه المرحلة من المراجعات تقدم خمس مدارس في أدائها، كان من بينها مدرستان تقدمتا من المستوى: «غير ملائم» إلى المستوى: «مرضٍ»، وتقدم مدرستين من المستوى: «مرضٍ» إلى المستوى: «جيد»، ومدرسة من المستوى: «مرضٍ» إلى المستوى: «ممتاز». ويعزى هذا التقدم إلى الجهود المبذولة في المدارس من إداراتها، وسعيها إلى تعزيز ما تقدمه من خدمات، مع التركيز على تجويد عمليات التعليم والتعلم؛ الأمر الذي انعكس على تقدم الطلبة الأكاديمي والشخصي، إضافة إلى تركيز جهود هذه المدارس على العمل بتوصيات مراجعات الجودة السابقة. وفي المقابل تراجع أداء ما مجموعه سبع مدارس؛ كان منها أربع مدارس تراجعت من المستوى: «جيد» إلى المستوى: «مرضٍ»، وثلاث من المستوى: «مرضٍ» إلى المستوى: «غير ملائم». ومن أسباب تراجع الأداء في المدارس انخفاض المستويات الأكاديمية للطلبة عما كانت عليه في المراجعات السابقة بصورة عامة، وضعف فاعلية عمليتي التعليم والتعلُم، إضافة إلى ضعف فاعلية برامج التنمية المهنية المقدمة، وعدم كفاية آليات متابعتها. وقد استقر أداء ثماني مدارس على مستوياتها، كان منها مدرسة واحدة فقط استقرت في المستوى: «غير ملائم» في مراجعات الدورتين، الأمر الذي يستدعي تدخلًا فوريًا من قبل الجهات المعنية. كما قد شهدت هذه المرحلة تقدمًا في الأداء في المدارس الابتدائية من حيث تراجع مستوى: «غير ملائم» فيها، في الوقت الذي ازداد عدد المدارس الإعدادية والثانوية في المستوى ذاته.

الشكل (35): مقارنة الفاعلية بوجه عام وقدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن لـ 20 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة

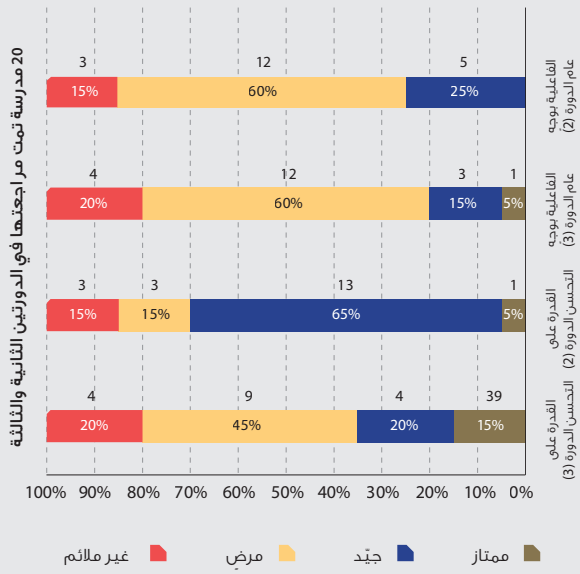

وقد تواصلت ظاهرة تفوق مدارس البنات على مدارس البنين من حيث الأداء، حيث حصلت 3 مدارس للبنات على تقديري: «ممتاز» و«جيد» مقابل مدرسة واحدة للبنين حصلت على تقدير: «جيد»، في حين جاءت جميع المدارس بالمستوى: «غير ملائم» في هذه المرحلة من نصيب مدارس البنين. وقد تمحورت أسباب ذلك؛ في تدني الدافعية لدى الطلاب، وعدم فاعلية إستراتيجيات التعليم والتعلم المطبقة في استثارتهم، وضعف المتابعة من قبل أولياء الأمور في بعض الأحيان.

القدرة الاستيعابية على التحسن

يُصدَر الحكم على القدرة الاستيعابية على التحسن بناءً على تاريخ المدرسة في التميز أو التحسين المستمر، مع التركيز على دور القيادة وفاعليته في تقييم الوضع الحالي، وبناء الخطط، واستقراء التوجه المستقبلي للأداء. وعند المقارنة ما بين الدورتين الثانية والثالثة كما هو مبين في الشكل (35)، يُلاحظ زيادة عدد المدارس التي حازت أحكام: «ممتاز» في قدرتها على التحسن من جهة، وزيادة المستويين: «مرض» و«غير ملائم»، وتراجع أعداد المستوى: «جيد» من جهة أخرى. وقد واجهت بعض المدارس تحديات عدة مرتبطة بالمدخلات، والمرافق، والبيئة المدرسية، وثبات الهيئات التعليمية والإدارية؛ أسهمت في تراجع أحكام قدرتها على التحسن.

وقد أظهرت 30% من المدارس نضجًا دقيقًا في تقييمها الذاتي لأدائها كما هو مبين في شكل (36)، حيث تطابقت نتائج تقييمها الذاتي مع أحكام فرق المراجعة، الأمر الذي يبعث على الثقة في قدرة هذه المدارس على التحسين في حال توافر الأدوات المناسبة لها. في حين مازالت بقية المدارس التي تمت مراجعتها في هذه الدورة تحتاج إلى فهم أدق لمعايير المراجعة المحددة في «دليل مراجعة أداء المدارس في مملكة البحرين»؛ للوصول إلى التحسن المنشود. ولثبات الإدارات في المدارس دور حيوي في الوقوف على تقييم حقيقي وأصيل للمدرسة.

الشكل (36): مقارنة الأحكام الصادرة لـ20 مدرسة في استمارات التقييم الذاتي والأحكام الصادرة لها في الدورتين الثانية والثالثة

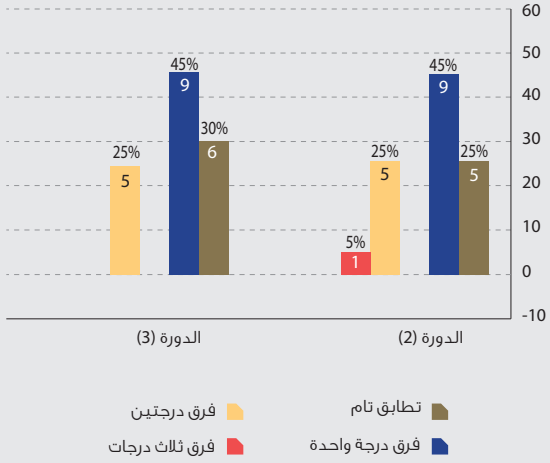

جودة المُخرَجات

تركز عملية المراجعة على انعكاس أثر جميع ما تقوم به المدرسة من عمليات وضمان جودتها على المُخرَجات، وبالتحديد الإنجاز الأكاديمي للطلبة وتطورهم الشخصي. وبمقارنة أداء المدارس المُقيَّمة في هذه المرحلة، كان التطور الشخصي للطلبة أفضل حالًا من تقدمهم الأكاديمي، حيث بلغت نسبة تقدير: «ممتاز» 20% في التطور الشخصي، مقابل 5% في الإنجاز الأكاديمي كما هو موضح في الشكل (37). وتناغم ذلك مع دورات المراجعة السابقة، حيث إن أثَر العمليات التي تقوم بها المدارس ينعكس بصورة أكبر على سلوك الطلبة، ومدى ثقتهم ومشاركتهم بحماس في جوانب الحياة المدرسية المختلفة. وقد تمثلت أبرز الجوانب التي تحتاج إلى تطوير فيما يتعلق بالإنجاز الأكاديمي للطلبة في عدم عكس الاختبارات المدرسية لمستوياتهم الحقيقية في الدروس، خاصة في اللغة الإنجليزية والرياضيات في كافة المراحل التعليمية.

الشكل (37): مقارنة جودة المخرجات لـ 20 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة

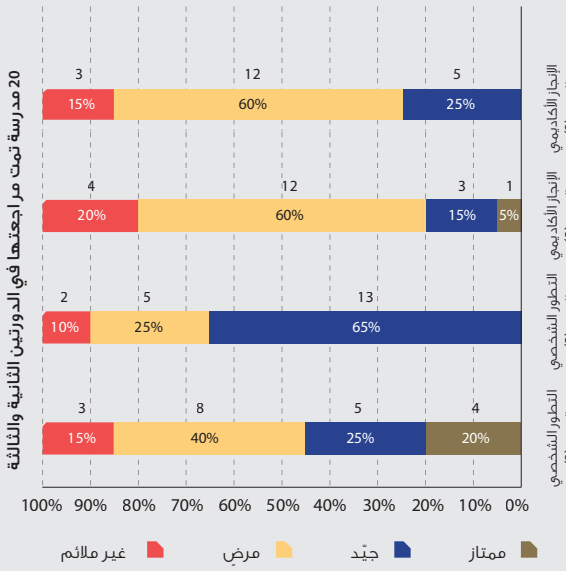

الشكل (38): مقارنة جودة العمليات لـ 20 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة

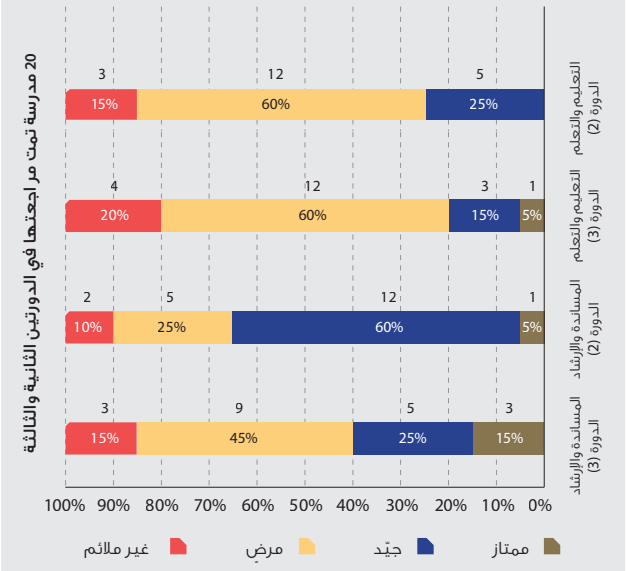

جودة العمليات الرئيسة

وفقًا للإطار الجديد للمراجعات فإن أبرز العمليات التي تركز عليها المراجعة تلك المرتبطة بمجالَي التعليم والتعلم، ومساندة الطلبة وإرشادهم. ويبين الشكل (38) مقارنة نتائج المجالَين في الدورتين الثانية والثالثة، والتي جاءت أفضل حالًا في مجال المساندة منها في مجال التعليم والتعلم. وكانت أبرز الجوانب التي تحتاج إلى تطوير فيما يتعلق بهاتين العمليتين تلك المرتبطة بإدارة الصف، والتعليم المتمايز، والتقويم من أجل التعلم، وتقديم المساندة للطلبة بفئاتهم المختلفة، خاصة الأكاديمية منها. في حين تميزت المدارس «الممتازة» و«الجيدة» بثراء وفاعلية إستراتيجيات التعليم والتعلم، والدعم المتواصل للطلبة على اختلاف حاجاتهم الأكاديمية والشخصية. كما لوحظ انخفاض المشكلات السلوكية للطلبة داخل الصفوف وخارجها في المدارس التي كانت الإدارة الصفية فيها متميزة.

ضمان جودة المخرجات والعمليات

يتم التركيز في تقييم هذا المجال المتمثل في القيادة والإدارة والحوكمة على عمليات التخطيط الإستراتيجي، وإدارة العاملين، وعمليات تطوير أدائهم ومتابعته، إضافةً إلى قدرة إدارة المدرسة على تحفيز المعلمين وتفويض الصلاحيات. وتُعَدُّ هذه العوامل ذات ارتباط وثيق بقدرة المدرسة على رفع مستويات الطلبة الأكاديمية والشخصية. ويوضح الشكل (39) زيادة نسبة تقدير: «ممتاز» في هذا المجال بمقدار 10% عن الدورة السابقة، لكنه في الوقت ذاته تزداد نسبة تقدير: «غير ملائم» بالمقدار نفسه. وقد أدت قدرة المدرسة وتمكنها من بناء منظومة تعليمية وإدارية متكاملة؛ دورًا مهمًا في تحديد الحكم على المجال. إضافةً إلى ذلك فقد لوحظ أن الإدارات التي ركزت على تطوير الممارسات الصفية وتمهين المعلمين بما يخدم هذا الأمر قد نجحت في التأثير على المخرجات بصورة أكثر فاعلية.

الشكل (39): مقارنة فاعلية القيادة ولإدارة والحوكمة لـ 20 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة

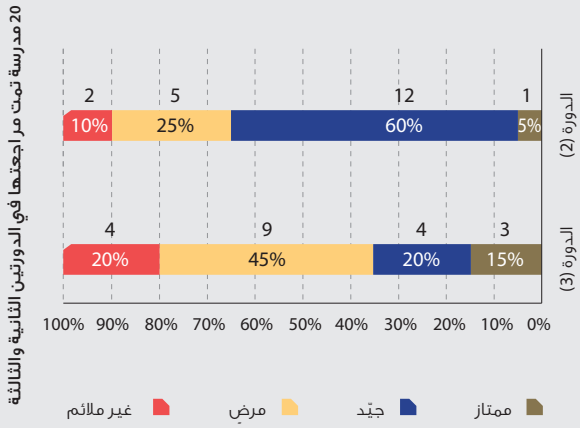

زيارات المتابعة

تُجرى زيارات المتابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في غضون ستة أشهر إلى سنة؛ لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس تجاه استيفاء التوصيات التي وردت في تقرير المراجعة. ويُعَدُّ حصول المدرسة على تقدير: «تقدمٍ كافٍ» هو المطلوب لإعادة إدراجها ضمن دورة مراجعة أداء المدارس المعتادة. أما في حال حصولها على أحد التقديرين: «قيد التقدم» أو «تقدم غير كافٍ» فإنها ستحتاج إلى زيارة متابعة ثانية. وفي العام الدراسي 2014 - 2015، قامت الإدارة بتنفيذ زيارات متابعة لعدد 35 مدرسة من المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم».

وحسب الموضح في الشكل (40)، فقد خضعت ثماني مدارس من المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» لزيارات متابعة ثانية، أحرزت فيها مدرسة واحدة مستوى: «تقدمٍ كافٍ»، في حين حصلت سبع مدارس منها على مستوى: «قيد التقدم»، وجدير بالذكر أن مدرسة واحدة من هذه المدارس السبع كانت قد حصلت على تقدير: «غير ملائم» في دورتي المراجعة الأولى والثانية.

الشكل (40): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الثانية لها في العام الدراسي 2015/2014

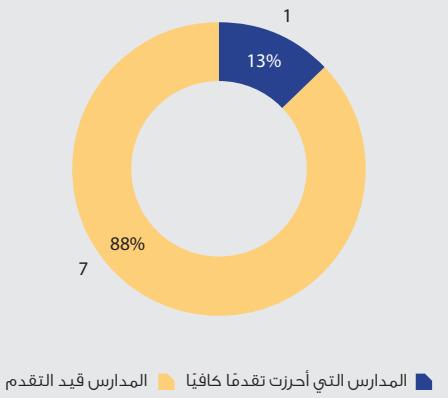

كما خضعت 27 مدرسة من التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات، لزيارة المتابعة الأولى لها في العام الدراسي 2014 - 2015، حيث أحرزت ثلاث مدارس منها مستوى: «تقدمٍ كافٍ» بنسبة 11%. في حين حققت 16 مدرسة منها مستوى: «قيد التقدم» بنسبة 59%، وحصلت ثماني مدارس على مستوى: «تقدم غير كافٍ» بما نسبته 30%، وسوف تتم زيارة المتابعة الثانية لهذه المدارس في العام الدراسي 2015 - 2016 حسبما هو مبين في الشكل (41).

الشكل (41): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الأولى لها في العام الدراسي 2015/2014

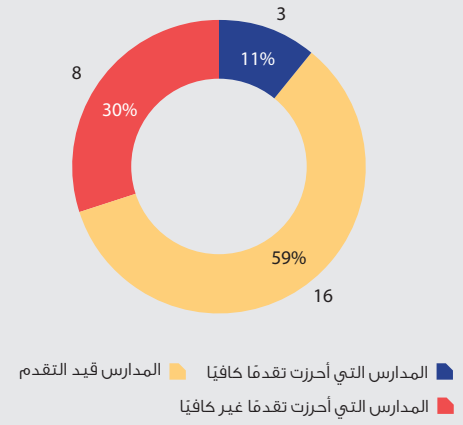

"لا أَعْلَمُ لكَ مُنْصِفًا إلا عَمَلَك، إذا أَحْسَنْتَه جَمَّلَك، وإذا أَتْقَنْتَه كَمَّلَك"

أحمد شوقي

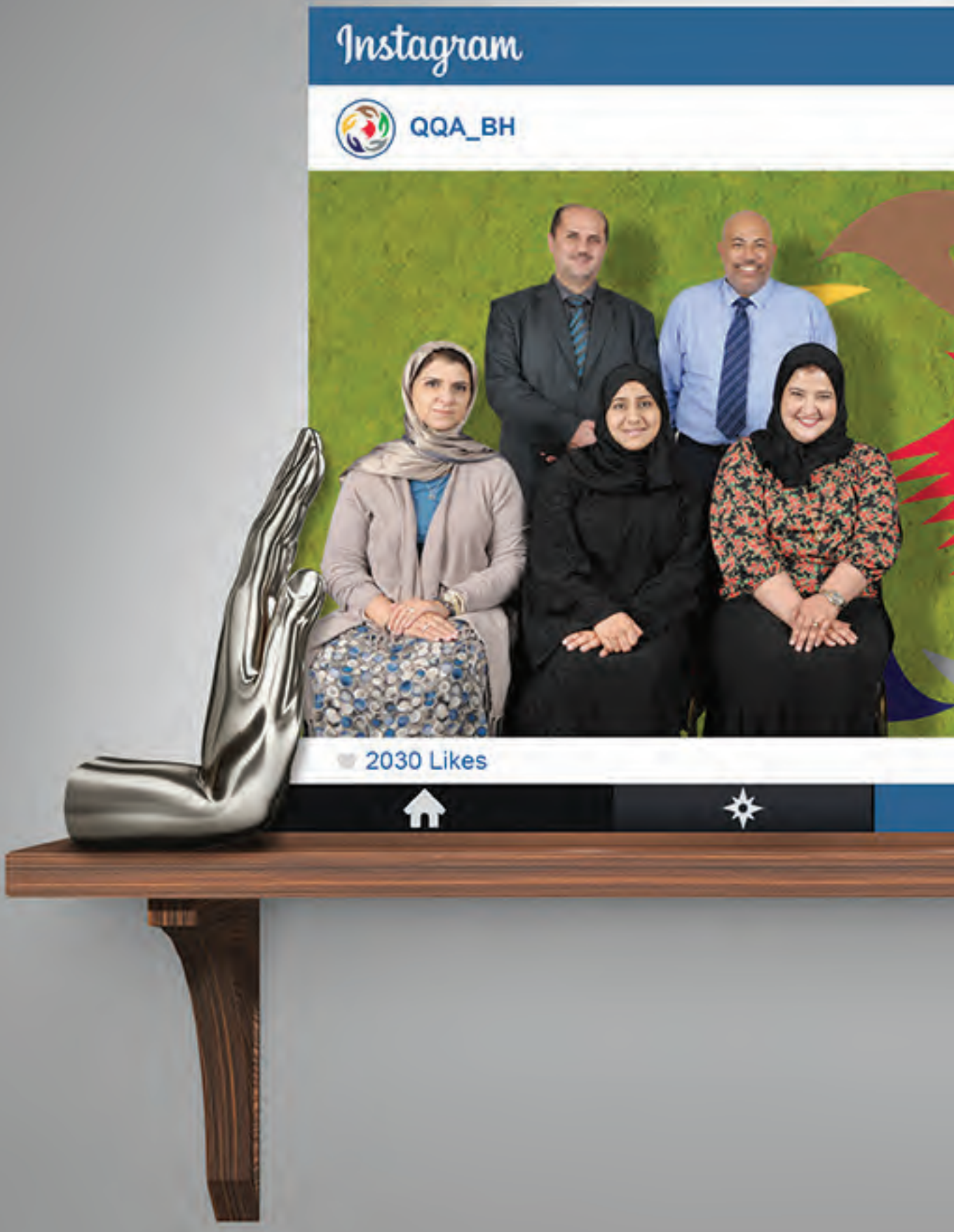
Instagram
QQA_BH
2030 Likes

مقدمة

أنهت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال الدورة الأولى من مراجعة أداء المدارس الخاصة في ديسمبر 2014، حيث بلغ عدد المدارس التي تم مراجعتها 62 مدرسة خاصة، تُعَدُّ الغالبية العظمى منها مدارس مختلطة تخدم الجنسين. وكان توزيع المدارس من حيث نوعية الترخيص: 34 مدرسة وطنية، و28 مدرسة أجنبية، ومن حيث المراحل الدراسية: 16 مدرسة ابتدائية، 10 مدارس ابتدائية إعدادية، و36 مدرسة شاملة المراحل الدراسية الثلاث الابتدائية والإعدادية والثانوية.

يستعرض هذا التقرير نتائج مراجعات أداء المدارس الخاصة في دورتها الأولى، والتي بدأت في شهر سبتمبر 2011، كما يقدم تحليلًا لأدائها، محدِّدًا مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. كما يعرض التقرير نتائج المرحلة الأولى من الدورة الثانية لمراجعة أداء المدارس الخاصة، التي تمت في الفترة من إبريل إلى مايو 2015، وكذلك مستوى التقدم الذي أحرزته 13 مدرسة كانت قد نالت تقدير: «غير ملائم» في زيارة المراجعة، وتم إجراء زيارة المتابعة لها خلال العام الدراسي2014 - 2015.

نتائج الدورة الأولى من مراجعات أداء المدارس الخاصة

الفاعلية بوجهٍ عام

تمركزت نتائج المدارس الخاصة في فاعليتها العامة في تقديري: «مرضٍ» و«غير ملائم» حيث شكلت نسبة المدارس التي حصلت على هذين التقديرين 82%، بواقع 40% للتقدير: «مرضٍ» و42% للتقدير: «غير ملائم»، وهي نسبة مقلقة وبحاجة إلى متابعة فورية لرفع مستوى الأداء من الجهات المعنية. في حين شكلت نسبة المدارس الحاصلة على تقديري: «ممتاز» و«جيد» 17% كما هو موضح في الشكل (42)، لوضع الفاعلية بوجهٍ عام في الـ 62 مدرسة من المدارس الخاصة بنهاية الدورة الأولى لمراجعات الأداء. ففي المدارس الجيدة والممتازة، أدَّى تنوُّع وثراء الموارد والمصادر المتاحة في هذه المدارس وحسن توظيفها دورًا بارزًا في فاعليتها العامة، في حين أن المدارس ذات الأداء: «غير ملائم» عانت من ضعف عام في أداء القيادة والإدارة المدرسية بكافة مستوياتها، إضافةً إلى قصور واضح في عمليتي التعليم والتعلم؛ الأمر الذي أثّر في المخرجات بصورة مباشرة.

الشكل (42): الفاعلية بوجه عام لعدد 62 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورة الأولى

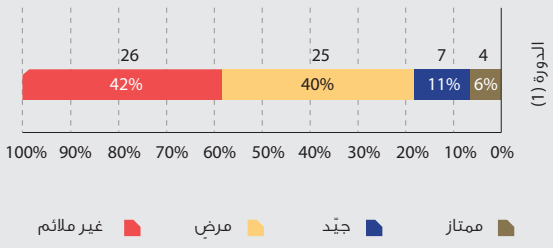

القدرة الاستيعابية على التحسّن

يرتكز حكم القدرة الاستيعابية على التحسن على مدى تمكُّن المدرسة من إدخال التحسينات اللازمة لرفع مستوى الأداء وتطويره. وقد أظهر ما يقارب ثلثي المدارس الخاصة – وكما هو مبين في الشكل (43) - قدرة على التحسن بمستويات مختلفة؛ اعتمادًا على دقة تقييمها الذاتي وكفاءاتها الإدارية والتعليمية ومواردها المتاحة، بينما لازال أكثر من ثلث المدارس الخاصة تواجه صعوبات في تطوير واقعها والتعامل مع التحديات التي تواجهها، حيث حصلت هذه المدارس على تقدير: «غير ملائم»؛ الأمر الذي يثير القلق، وفي بعض الحالات يستدعي تقديم دعم خارجي لضمان الارتقاء بمستوى الأداء.

وقد برزت في هذه الدورة من المراجعات ظاهرة تباين الأحكام الصادرة من قبل المدارس أثناء تقييمها الذاتي لأدائها مع تلك الصادرة من قبل فرق المراجعة كما هو مبين في الشكل (44)، فعلى الرغم من أن خُمس المدارس تقريبًا تطابقت أحكامها الذاتية مع فرق المراجعة، جاءت أحكام بقية المدارس الذاتية مختلفة بفارقٍ وصل في بعض الحالات إلى ثلاث درجات عن أحكام فرق المراجعة، ويعزى ذلك الفارق الكبير إلى عدم إلمام الإدارات المدرسية الكافي بمعايير ومتطلبات التقييم.

الشكل (43): قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن لعدد 62 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورة الأولى

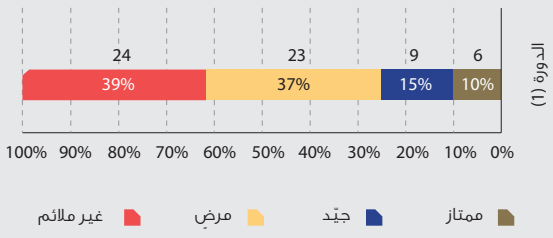

الشكل (44): مقارنة الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي وأحكام المراجعة لعدد 62 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورة الأولى

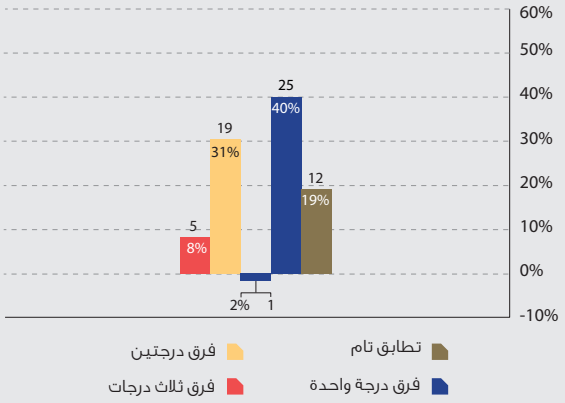

الشكل (45): جودة المخرجات لـ 62 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورة الأولى

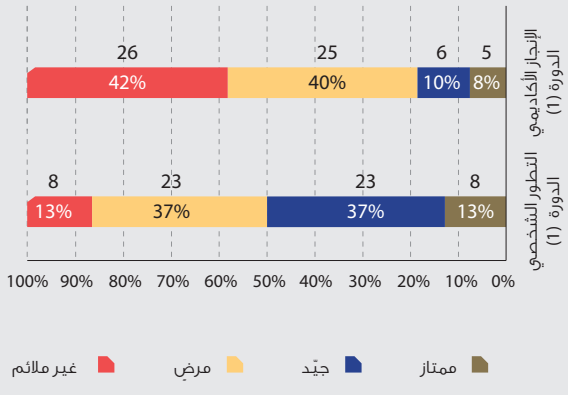

جودة المخرجات

يُحكم على إنجاز الطلبة الأكاديمي بناءً على مستوياتهم وتقدمهم في مختلف المراحل التعليمية، ووفقًا لإطار المراجعات فإن لهذا المجال ارتباطًا وثيقًا بحكم الفاعلية العامة للمدرسة. وبعد إتمام مراجعة 62 مدرسة خاصة بنهاية الدورة الأولى للمراجعات، نالت 11 مدرسة تقدير: «جيد» أو أفضل في مجال إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي، كما يبين الشكل (45). وكان مستوى التقدم الذي يحققه الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي ومستوياتهم في الدروس والأعمال لا يتوافق - في كثير من الأحيان - مع النتائج المرتفعة في الاختبارات المدرسية أو الامتحانات الداخلية، والذي تبين بصورة أوضح في المدارس الـ 26 التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في مستويات هذه الامتحانات والاختبارات الداخلية، ومدى مطابقتها لمستوى الكفايات المطلوب تحقيقها في المنهج المطبق.

كما يُعَدُّ مجال التطور الشخصي للطلبة هو المجال الأحسن أداءً في المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها في الدورة الأولى من المراجعات، حيث أحرزت 50% من المدارس الخاصة تقديري: «جيد» و«ممتاز»، وحصلت 37% على تقدير: «مرضٍ»، و13% على تقدير: «غير ملائم» في هذا المجال كما هو موضح في الشكل (45). ويُعزى الأداء الجيد والأفضل في هذا المجال إلى قدرة الطلبة على العمل الجماعي بشكل جيد، وثقتهم بأنفسهم ومشاركتهم في الحياة المدرسية، وتبنيهم لقيم المواطنة. ولنفس الأسباب الواردة في التقارير السنوية السابقة، فإن المدارس التي ظهر التطور الشخصي لطلبتها بمستوىً: «غير ملائم»، يتعين عليها أن تبذل أقصى جهد لتحسين سلوك الطلبة وتحفيزهم نحو التعلم، وتوفير الظروف المناسبة لمشاركتهم الإيجابية في الحياة المدرسية.

جودة العمليات الرئيسة

من مجمل الـ 62 مدرسة التي تمت مراجعتها، كان النصيب الأكبر لمستوى جودة عمليتي التعليم والتعلم لتقديري: «مرضٍ» و«غير ملائم» بنسبة 82%، والتي يرتبط الحكم عليها بأثرها على الإنجاز الأكاديمي للطلبة بشكل مباشر، حسبما هو مبين في الشكل (46). ومازالت هناك حاجة ملحة لتطوير الممارسات التعليمية المرتبطة بإستراتيجيات التعليم والتعلم، وأساليب التقويم ودقتها، ومستويات الدعم المقدمة للطلبة بمختلف احتياجاتهم وقدراتهم داخل الصفوف، والإدارة الصفية وعملياتها في 42% من المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها وحازت على تقدير: «غير ملائم». وفي المدارس الخاصة الحائزة على تقدير: «جيد» أو أفضل والتي بلغت نسبتها 17%، نجد أن فاعلية عمليتي التعليم والتعلم المطبقة وفق المناهج المتبعة قد ساهمت في تحقيق مستوى الإنجاز المرتفع للطلبة، حيث برزت في هذه المدارس ممارسات متميزة ساهمت في تحدي قدرات الطلبة، وعززت من عمليات تعلمهم وأسهمت في نمو مهارات التعلم الذاتي لديهم.

أما فيما يتعلق بمجال تعزيز المنهج وإثرائه، فإن إطار المراجعة يُراعي حرية المدارس الخاصة في اختيارها المناهج المطبقة، ويركز على آليات تطبيق المنهج وتعزيزه وانعكاسها على المخرجات. وتقدم المدارس الخاصة في مملكة البحرين مجموعة واسعة من نماذج المناهج الدولية المختلفة بعد تكييفها؛ لتلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة الدارسين فيها. ووفقًا لنتائج الدورة الأولى للمراجعات، حازت 26% من المدارس الخاصة على تقدير: «جيد» أو أفضل وحصلت 40% على تقدير: «مرضٍ»، و 34% على تقدير: «غير ملائم» في هذا المجال، كما هو موضح في الشكل (46)، والذي يُعَدُّ مرتبطًا بصورة عامة

بأحكام مجال التعليم والتعلم. ولا يزال هذا الوضع يثير القلق بشأن قدرة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» على توسعة مدارك الطلبة وتنمية مهاراتهم وذلك بتنويع الخبرات المقدمة لهم. وتظهر صورة تطبيق المنهج وتعزيزه مغايرة في المدارس الجيدة والممتازة، حيث تتنوع الأنشطة اللاصفية وطرائق تقديم المنهج بصورة تثري العملية التعليمية.

وقد تميزت المدارس الخاصة في هذه الدورة من المراجعات بجودة مساندة الطلبة وإرشادهم خارج الفصول الدراسية أكثر مما يقدم لهم في المواقف التعليمية، الأمر الذي أثّر في تقدم الطلبة الأكاديمي داخل الصفوف بكافة فئاتهم. ويوضح الشكل (46) نتائج المدارس الخاصة في مجال المساندة والإرشاد؛ بحصول 78% منها على تقدير: «مرضٍ» على الأقل، في حين جاءت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» 21%. وعلى الرغم من أن البيئة المدرسية - عادة ما - تكون آمنة في المدارس الخاصة بشكل عام، وتتوفر فيها البُنى التحتية في الأغلب، إلا أنه ما زال هناك عدد من المدارس الخاصة التي تفتقد إلى بعض الأساسيات في البُنى التحتية وجوانب الأمن والسلامة، خاصةً في المدارس غير المهيّأة من حيث صلاحية المرافق المدرسية وجاهزيتها للتعليم.

الشكل (46): جودة العمليات لـ 62 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورة الأولى

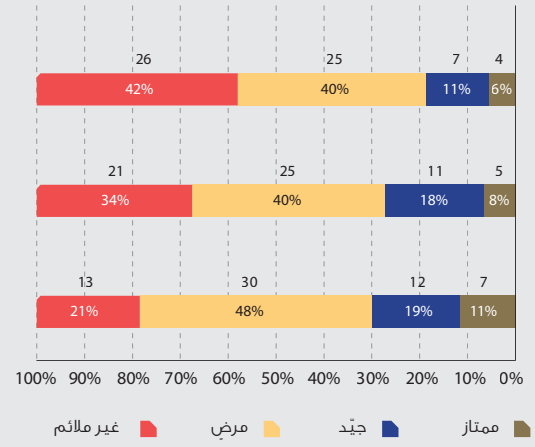

ضمان جودة المخرجات والعمليات

جاء أداء المدارس الخاصة في مجال القيادة والإدارة والحوكمة دون مستوى التوقعات حيث حصلت 40% من المدارس التي تمت مراجعتها على تقدير: «غير ملائم»، و35% على تقدير: «مرضٍ» كما هو مبين في الشكل (47)، الأمر الذي يثير القلق لما للقيادة والإدارة من دور بارز في إحداث التغيير والتطوير في أداء المدرسة، ولما لها من ارتباط مباشر بقدرة المدرسة على التحسن. وقد ظهرت عمليات التخطيط الإستراتيجي والتقييم الذاتي دون المستويات المتوقعة؛ حيث عانت من عدم دقة التقييم الذاتي والأهداف الإستراتيجية والتشغيلية ومؤشرات الأداء الأمر الذي أثّر في معالجة أولويات المدرسة بصورة سليمة. وتميّزت 25% من المدارس التي حازت تقديري: «جيد» و«ممتاز» بتطبيق نظم جودة فاعلة انعكست على تحقيق رؤية المدرسة من خلال تقديم خدمات تعليمية جيدة، أدت إلى تحقيق الطلبة المستويات المطلوبة.

الشكل (47): فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ 62 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في الدورة الأولى

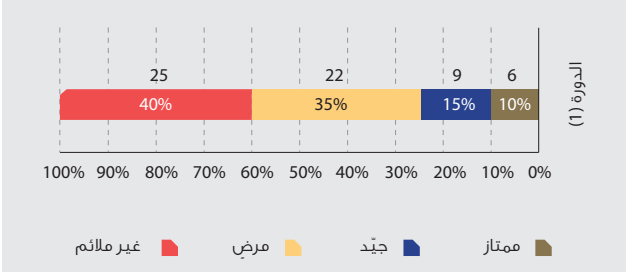

أداء المدارس الخاصة في دورتها الأولى من المراجعات: نظرة تحليلية

تركزت العوامل المؤثرة في أداء المدارس الخاصة فيما يلي:

تميُّز المدارس الحائزة على تقديري: «ممتاز» و«جيد» بتنوع وثراء الموارد والمصادر المتاحة فيها وحسن توظيفها؛ وبالأخص فيما يتعلق بتوظيف معلمين مؤهلين ذوي كفاءة عالية. إضافةً إلى جودة وكفاءة فرق القيادة والإدارة في هذه المدارس، حيث تتركز جهودها على الغاية الرئيسة لإستراتيجيات التعليم والتعلم؛ لضمان رفع مخرجات التعلم للطلبة، لا سيما فيما يتعلق بالإنجاز الأكاديمي للطلبة وتطورهم الشخصي.

ضعف أداء بعض القيادات المدرسية في المدارس الخاصة، حيث إن بعضها حديث العهد بالإدارة وذو خبرة بسيطة؛ مما أعاق قدرتها على تأسيس نظام إدارة وجودة فاعل يضمن التطوير والتقدم.

عدم استقرار الهيئات الإدارية والتعليمية في المدارس الخاصة، ولأسباب مختلفة، برز التغيير الواضح في أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية للمدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ مما شكل عبئًا كبيرًا على إدارات المدارس فيما يتعلق بالتنمية المهنية، ومتابعة أثرها على أداء المعلمين داخل الصفوف.

تُعَدُّ البيئة المدرسية في المدارس الخاصة آمنة بصورة عامة، وتتوفر فيها البُنى التحتية والموارد المدرسية في الأغلب، إلا أنه ما زال هناك عدد قليل من المدارس الخاصة التي تفتقد إلى بعض الأساسيات في البُنى التحتية، وجوانب الأمن والسلامة والمخارج، خاصةً في المدارس غير المهيّأة من حيث صلاحية المرافق المدرسية وجاهزيتها للتعليم.

إحراز عدد من المدارس الخاصة ذات الأداء «غير ملائم» تقدمًا ملحوظًا في زيارات المتابعة، فمن 19 مدرسة تم زيارتها زيارة متابعة، حازت ثماني مدارس على حكم: «تقدم كافٍ»، وحصلت سبع مدارس على حكم: «قيد التقدم»، في حين مازالت أربع مدارس خاصة لم تنجز التقدم المطلوب، وحصلت على حكم: «تقدم غير كافٍ». وهذا يعكس قدرة عدد من المدارس على تحسين أدائها من خلال الاستفادة من تقارير المراجعات.

تباين وعي أولياء الأمور بأهمية أدوارهم في الدفع بجودة أداء المدارس الخاصة حيث لا يزال دون الطموح، فعلى الرغم من وجود مجالس الآباء وسعي بعض المدارس للحصول على مقترحات من قبل أولياء الأمور، إلّا أن مشاركة أولياء الأمور مازالت دون المستوى المأمول. كما أن قلة إدراك أولياء الأمور لأهمية مشاركتهم ودافعيتهم نحو تطوير المدارس قد انعكس في نسب رضاهم العالية والتي لم تتوافق مع أداء المدرسة في معظم الأحيان.

توصيات عامة:

1. المحافظة على التميز في المدارس الممتازة وضمان استدامة الأداء العالي من خلال تبادل الخبرات، وتوفير بيئة تعليمية مثرية يتم إفادة المدارس الأخرى منها
2. دعم القيادة المدرسية في تنفيذ خطة إستراتيجية متكاملة مبنية على تقييم ذاتي دقيق وتركز بقوة على ا لتحسين
3. العمل على تنمية المهارات والفهم بجانب المعارف، على مختلف المراحل الدراسية للطلبة، مع التركيز على تنمية مهارات اللغة العربية
4. تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلبة؛ ليصبحوا قادرين على التعلم المستقل مدى الحياة
5. تقديم برامج تطوير مهني فاعلة للمعلمين والإداريين مبنية على تقييم احتياجاتهم التدريبية ومتابعة أثر هذه البرامج في تعلم الطلبة
6. تطبيق إستراتيجيات تعليمية متنوعة وفاعلة تدمج الطلبة في عملية التعلم، وتنمي مهاراتهم المختلفة
7. توظيف أساليب التقويم الفاعلة، والاستفادة من نتائجها في التخطيط للدروس، وتلبية احتياجات الطلبة المختلفة
8. ضمان مشاركة أكبر لأولياء الأمور في العملية التعليمية من خلال العمل على رفع وعيهم بأهمية دورهم فيها
9. متابعة جوانب الأمن والسلامة وضمان خلو المدرسة من كل ما من شأنه تهديد أمن وسلامة جميع منتسبيها.

الدورة الثانية من مراجعات أداء المدارس الخاصة

ابتداءً من أبريل 2015، قامت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال ببدء الدورة الثانية من مراجعة أداء المدارس الخاصة، باستخدام الإطار الجديد للمراجعة في نسخته الثالثة المعمول به كذلك في إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية. وقد بدأت الدورة الثانية بمراجعة أداء خمس مدارس خاصة تُعَدُّ جميعها مدارسَ مختلطة تخدم الجنسين؛ ثلاثًا منها تغطي كافة المراحل الدراسية الابتدائية والإعدادية والثانوية، في حين تقتصر إحداها على المرحلة الابتدائية، وأخرى على المرحلتين الابتدائية والإعدادية. ويُقدم هذا التقرير مقارنة بين أداء هذه المدارس في الدورتين الأولى والثانية.

الفاعلية بوجه عام

يوضح الشكل (48) الفاعلية العامة للمدارس التي تمت زيارتها في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات، والتي يتضح تحسن أداء أغلبها بوجه عام، حيث تحسن أداء مدرستين من المستوى: «غير ملائم» إلى المستوى: «مرضٍ»، وتقدم أداء مدرسة واحدة من المستوى: «جيد» إلى المستوى: «ممتاز»، في حين حافظت مدرستان على استقرار أدائهما في المستوى: «مرضٍ» خلال الدورتين، مع عدم ظهور أية مدرسة من المدارس التي رُوجِعتْ في الدورة الثانية بالمستوى: «غير ملائم»؛ ويعزى ذلك إلى استفادة تلك المدارس من تجربة المراجعة السابقة، والعمل وفق التوصيات المقدمة لهم.

القدرة الاستيعابية على التحسن

يعتمد الحكم على قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن؛ على مدى التحسينات التي أدخلتها خلال فترة عملها، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجهها والظروف المحيطة بها، إضافة إلى قدرة المدرسة على مواجهة هذه الظروف والتحديات بالتخطيط الإستراتيجي القائم على أساس عمليات التقييم الذاتي، ومدى جودته في تحديد أولويات العمل المدرسي، ومتابعة الأداء.

ويتضح من الشكل (48)، مدى التقدم الذي حققته مدرستان في قدرتهما على التحسن، حيث تطورت قدرة واحدة منهما على التحسن من المستوى: «جيد» إلى المستوى: «ممتاز»، وتقدمت كذلك القدرة الاستيعابية للأخرى من المستوى: «غير ملائم» إلى المستوى: «مرضٍ»، في حين استقرت القدرة الاستيعابية على التحسن لبقية المدارس عند المستوى: «مرضٍ».

الشكل (48): مقارنة الفاعلية بوجهٍ عام وقدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن لـ 5 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

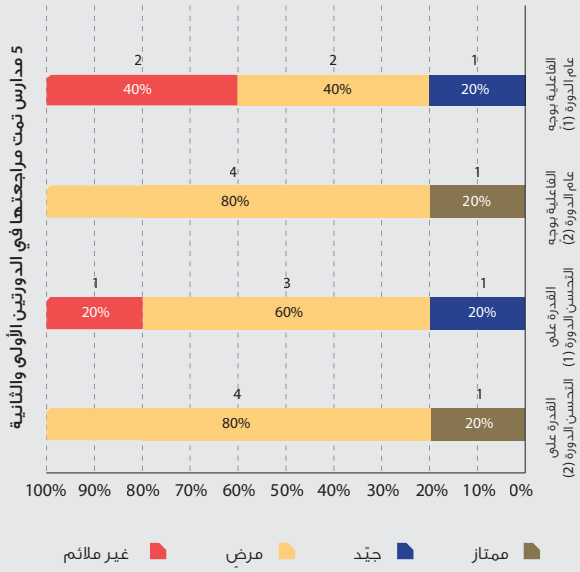

الشكل (49): مقارنة جودة المخرجات لـ 5 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

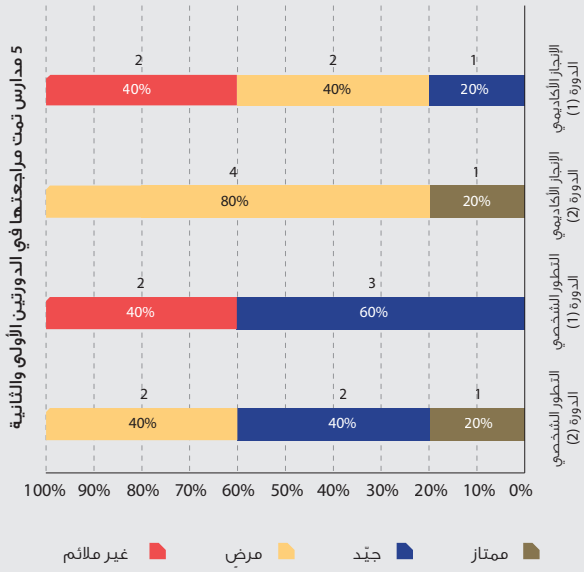

جودة المخرجات

يوضح الشكل (49)، مقارنة بين مستوى إنجاز الطلبة في المدارس الخمس في الدورتين الأولى والثانية، ويظهر تقدمًا في الإنجاز الأكاديمي للطلبة في أغلب تلك المدارس مقارنة بالمراجعة الأولى، حيث تقدمت مدرسة واحدة من المستوى: «جيد» إلى المستوى: «ممتاز»، ومدرستان من المستوى: «غير ملائم» إلى المستوى: «مرضٍ»، في حين استقر إنجاز الطلبة في مدرستين عند المستوى: «مرضٍ».

وعند مقارنة التطور الشخصي للطلبة بين الدورتين في الشكل (49)، لا يظهر اختلاف كبير بين نتائج الدورتين في هذا المجال، إلا في تقدم التطور الشخصي لطلبة مدرسة واحدة من المستوى: «جيد» إلى المستوى: «ممتاز»؛ لتواكب الأحكام المتميزة التي حصلت عليها المدرسة في كافة المجالات، في حين استقر تطور الطلبة شخصيًا في المدارس الأخرى عند نفس النسب من المستويين: «جيد، مرضٍ»، وعمومًا فإن الأحكام على مجال التطور الشخصي تُعدُّ أفضل منها على مجال الإنجاز الأكاديمي للطلبة.

جودة العمليات الرئيسة

توافق التقدم الذي حققته المدارس في الدورتين في مجال التعليم والتعلم، مع التقدم الذي حققته في مجال الإنجاز الأكاديمي، كما هو مبين من الشكل (50)، ويرجع ذلك في الغالب لتوافق الحكم في مجالَي الإنجاز الأكاديمي، والتعليم والتعلم، حيث يتضح التقدم الذي حققته أغلب المدارس التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية مقارنة بالدورة الأولى. إلا أنه عند مقارنة نتائج الدورتين الأولى والثانية في مجال مساندة الطلبة وإرشادهم، كما هو مبين في الشكل (50)، يلاحظ وجود تقدم طفيف في نتائج المدارس، تمثَّل في تقدم مدرسة واحدة من المستوى: «جيد» إلى المستوى: «ممتاز»، أما المدارس الأخرى فقد استقرت نتائج معظمها في المستوى: «مرضٍ»، وظهرت إحداها في المستوى: «غير ملائم» في هذا المجال، على الرغم من التقدم الذي حققته في المجالات الأخرى، ويعزى ذلك إلى تأثر نتائجها ببعض جوانب الأمن والسلامة فيها، والتي يوليها الإطار أهمية كبيرة بوصفها معيارًا رئيسًا يؤثر في حكم هذا المجال.

الشكل (50): مقارنة جودة العمليات لـ 5 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

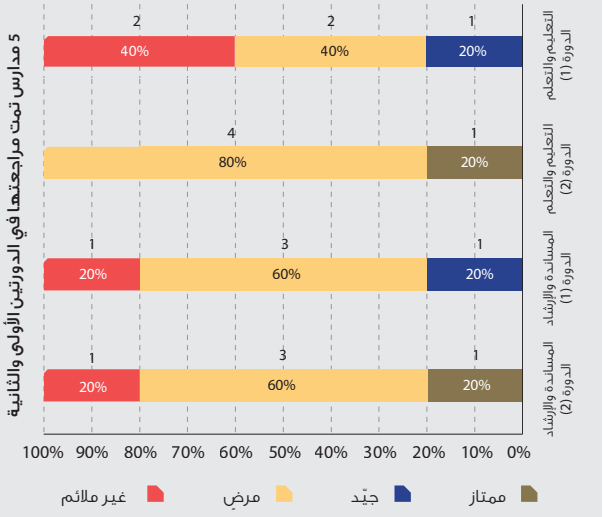

ضمان جودة المخرجات والعمليات

يستند الحكم على مجال القيادة والإدارة والحوكمة إلى مدى قدرة المدرسة على تحسين المخرجات وضمان جودة العمليات الرئيسة بالمدرسة، لذا يرتبط الحكم في هذا المجال ارتباطًا وثيقًا بالحكم على مجالَي الإنجاز الأكاديمي والتعليم والتعلم، وكما يتضح من الشكل (51)، فقد أحرزت أغلب المدارس التي تمت مراجعتها تقدمًا مقارنة بالدورة الأولى مماثلاً للتقدم الذي حققته في أغلب المجالات الأخرى.

الشكل (51): مقارنة فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ 5 مدارس خاصة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

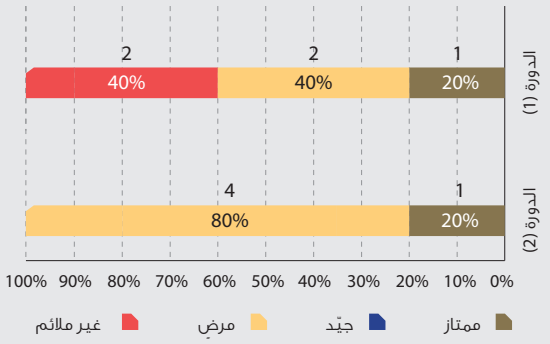

زيارات المتابعة

تقوم إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بإجراء زيارات المتابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في غضون ستة أشهر إلى سنة؛ بهدف تقييم مدى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس تجاه معالجة جوانب الضعف لديها، حسب التوصيات الواردة في تقرير المراجعة باعتبارها الجوانب التي تحتاج إلى تحسين. وفي العام الدراسي 2014 - 2015، قامت الإدارة بتنفيذ زيارات متابعة لعدد 13 مدرسة خاصة.

وحسب الموضح في الشكل (52)، قامت الإدارة بإجراء زيارات المتابعة الثانية لأربع مدارس من تلك التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى، حيث حققت مدرسة واحدة منها مستوى: «تقدم كافٍ» مشكلة 25%، في حين أحرزت ثلاث منها مستوى: «قيد التقدّم» مشكلةً نسبة 75%. وبعد إجراء زيارتي متابعة لهذه المدارس سيتم إدراجها في الدورة الثانية من مراجعات أداء المدارس الخاصة.

الشكل (52): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الثانية لها في العام الدراسي 2014 - 2015

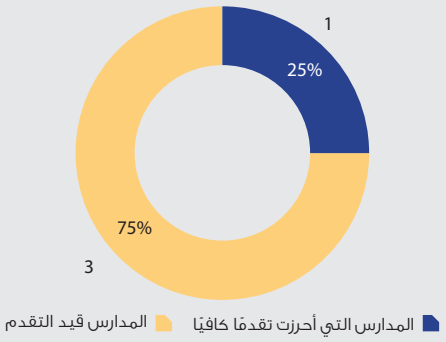

أما المدارس التسع الأخرى التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى، فقد تم إجراء زيارة المتابعة الأولى لها، وقد أحرزت مدرسة واحدة منها بنسبة 11% مستوى: «تقدم كافٍ»، وحققت أربع مدارس منها بنسبة 44% مستوى: «قيد التقدّم»، في حين لم تحقق المدارس الأربع المتبقية تقدمًا كافيًا في زيارة المتابعة لها، كما هو مبين في الشكل (53).

الشكل (53): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الأولى لها في العام الدراسي 2014 - 2015

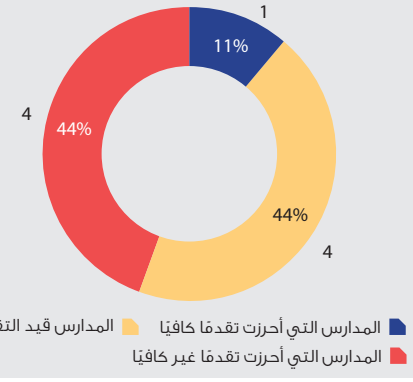

"قم بواجبك وأكثر قليلا وسيأتي
المستقبل من تلقاء نفسه"

أندرو كارنجي

Instagram
QQA_BH
2030 Likes

مقدمة

أجرت إدارة الامتحانات الوطنية امتحاناتها لعام 2015، على طلبة مدارس مملكة البحرين؛ إذ نفَّذت الدورة السابعة من الامتحانات الوطنية على طلبة الصف الثالث، كما نفَّذت الدورة الثالثة منها على طلبة الصف الثاني عشر.

وبناءً على إقرار النظام الجديد الذي ينص على تنفيذ الامتحانات الوطنية بالتناوب السنوي في الحلقات الثلاث الأساسية؛ بدءًا من العام 2015، فقد اختصت الدورة السابعة لهذا العام بالصف الثالث، والدورة الثامنة عام 2016، للصف السادس، والدورة التاسعة عام 2017، للصف التاسع، أما بخصوص الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر فإن النظام ينص على تنفيذها بشكل سنوي.

وعليه، فقد تمّ تنفيذ امتحانات الدورة السابعة لطلبة الصف الثالث في جميع المدارس الحكومية خلال شهر مايو 2015، إضافة إلى ذلك شاركت في امتحانات هذه الدورة 16 مدرسة خاصة بصفة اختيارية. وبوجه عام، بلغ عدد الطلبة الذين تقدموا لأداء الامتحانات الوطنية لهذه الدورة 11,414 من طلبة المدارس الحكومية، و1,085 من طلبة المدارس الخاصة، علمًا أن الامتحانات الوطنية التي تقدم طلبة الصف الثالث لأدائها في هذه الدورة تمثلت في ثلاث مواد، هي: اللغة العربية، والرياضيات، واللغة الإنجليزية؛ على أن هذه هي المرة الثانية التي يؤدي فيها طلبة الصف الثالث امتحان اللغة الإنجليزية؛ منذ أن تم إقرار تنفيذه في الدورة السادسة لعام 2014.

وفي مرحلة لاحقة من تنفيذ الامتحانات الوطنية لهذا العام - حيث تعاون مع الإدارة في إنجاح تنفيذها كل المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة المشاركة - فقد باشرت الإدارة عملية تصحيح هذه الامتحانات خلال شهري: مايو ويونيو 2015، بحسب الأنظمة والإجراءات المعمول بها في الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب؛ إذ احتسبت درجات أغلبية الطلبة وفق مستوى المجموع النهائي لكل ورقة امتحان، كما تم احتساب الدرجات لكل مادة من مواد الامتحانات الثلاث على مستوى فقرات أسئلة الامتحانات لعينة عشوائية مشتركة بين المواد تمثل نسبة 10% فقط من مجموع الطلبة، وذلك لجمع البيانات اللازمة، ثم إجراء تحليل تفصيلي لأداء الطلبة بناءً على الموضوعات والمهارات، وفيما يأتي تلخيص لتحليل نتائج الامتحانات الوطنية لهذه الدورة، والمقارنات ذات العلاقة بنتائج الامتحانات الوطنية في الدورات السابقة منذ عام 2011، إلى عام 2015.

وكما سيتضح، فإن تحليل بعض النتائج يستند إلى مستوى أداء جميع الطلبة في الامتحانات الوطنية، فيما ستستند بعض النتائج الأخرى إلى تحليل مستوى الأداء في الامتحانات لعينة عشوائية تمثل نسبة 10% فقط من مجموع الطلبة الوارد أعلاه.

ونظرًا لمحدودية عدد طلبة المدارس الخاصة المشاركة في امتحانات الصف الثالث، فإنه لا يمكن إجراء تحليل منفصل خاص بها، وعليه فإن نتائجهم ستكون مشمولة ضمن نتائج المدارس الحكومية، كما لا يمكن مقارنة نتائج المدارس الخاصة بالمدارس الحكومية.

ومن جهة أخرى، نفذّت الإدارة هذا العام 2015، الدورة الثالثة من الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر؛ وذلك بتعاون محدود من قسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج بالمملكة المتحدة، وقد أدّت هذه الامتحانات الوطنية 36 مدرسة ثانوية حكومية، إضافة إلى 9 مدارس خاصة شاركت - وبصفة اختيارية – في امتحانات هذه الدورة، وبلغ مجموع الطلبة الذين أدّوا الامتحانات الوطنية 9,962 طالب/ـة من المدارس الحكومية، و 410 طالب/ـة من المدارس الخاصة.

وفيما يأتي شرحٌ للأسس التي ينبني عليها تقييم الأداء، ثم عرض تحليلي لمستوى أداء الطلبة في الامتحانات الوطنية للصف الثالث، والصف الثاني عشر لعام 2015.

الامتحانات الوطنية للصف الثالث

أسس تقييم الأداء

يتم قياس مستوى أداء الطلبة وإصدار النتائج من خلال درجة الأداء في المواد؛ إذ يتم احتسابه بمقياس درجات يتراوح ما بين 0.0 و 8.0، وتُعَدُّ طريقة درجة الأداء في المواد مقياسًا مطلقًا، يقوم على أساس درجة القدرة المطلقة المستمدة من «مقياس راش» في نظرية الاستجابة لفقرات أسئلة الامتحانات.

في عام 2009، وهي السنة الأولى من تقييم الصف الثالث (في مادتي اللغة العربية، والرياضيات)، وفي عام 2014، وهي السنة الأولى من تقييم الصف الثالث (في مادة اللغة الإنجليزية) حُدِّد المتوسط الوطني لأداء الطلبة بمعدل 4.0، ويعدُّ المتوسط الوطني قاعدةً أساسيةً سيتم إزاءَها قياسُ درجة الأداء في

الأعوام اللاحقة، ويتم وضع الامتحانات بحيث تمكّن الموازنة بينها من مقارنة درجة الأداء في الأعوام اللاحقة بدرجة الأداء في سنة القاعدة الأساسية لكل صفٍّ.

وتوخيًا للسرية، تقوم الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإعداد امتحانات مختلفة كل عام، مع الحرص على توافق المحتوى والمواصفات الإحصائية للامتحانات في كل الأعوام، ومع كلّ الجهود التي تبذلها الهيئة لضمان التوافق، إلا أنَّ مستوى صعوبة هذه الامتحانات قد يختلف من سنة إلى أخرى، ولذلك تَستعملُ الهيئة عمليةً يُطلق عليها اسم «الموازنة بين الامتحانات»؛ والتي تُسَوِّي من خلالها الفروق بين الامتحانات من حيث الصعوبة من سنة إلى أخرى، وتضمن عمليةُ الموازنة بين الامتحانات عدمَ منح الطلبة - في أية سنة دراسية - ميزةً غير عادلة مقارنة بالطلبة في سنة دراسية أخرى، وأما التغييرات الواردة في التقارير بشأن مستويات الإنجاز فتُعزى إلى الفروق في مستويات أداء الطلبة، وليس إلى الفروق في صعوبة الامتحانات.

وتَستعملُ الإدارةُ تصميمَ «فقرات أسئلة الامتحانات المشتركة غير المتكافئة» في الموازنة بين الامتحانات الوطنية عبر السنوات المختلفة؛ لتكون نتائج درجة الأداء في المواد الواردة في هذا التقرير لتقييمات عام 2015، قابلة للمقارنة الإحصائية مع نتائج جميع الدورات في السنوات السابقة.

مستوى أداء طلبة الصف الثالث

يوضح الجدول (4) أدناه متوسط درجة الأداء في المواد للسنوات الخمس الماضية (2011 - 2015).

الجدول (4): درجة أداء الصف الثالث في المواد خلال خمس سنوات والفرق بين عامي 2014 و 2015

الصف	المادة	2011	2012	2013	2014	2015	الفرق في درجة الأداء بين عامي 2014 و 2015
3	اللغة العربية	3.70	2.69	1.99	1.65	2.13	+0.48
	الرياضيات	3.40	2.05	1.52	1.41	0.94	-0.47
	اللغة الإنجليزية	-	-	-	4.00	4.09	+0.09

الشكل (54): درجة الأداء في المواد للصف الثالث خلال خمس سنوات

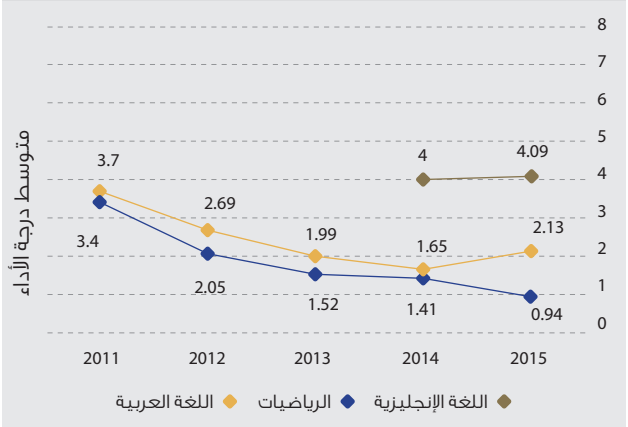

يوضح جدول (4)، والشكل (54) أن هناك ارتفاعًا في متوسط درجات الأداء في اللغات، مقابل انخفاض في الرياضيات عن متوسط درجات الأداء للعام الماضي 2014، في حين ظهر أن أعلى متوسط درجة أداء في هذا العام 2015، تحقق في اللغة الإنجليزية، وكان أقل متوسط درجة أداء في الرياضيات، ويلاحظ أن أفضل تحسن في الأداء ظهر في اللغة العربية.

ويوضح الجدول (5)، النسب المئوية التراكمية لدرجة الأداء في المواد المختلفة، فيما توضح الأشكال من (55) إلى (57)، النسب نفسها خلال الفترة من عام 2011 إلى 2015.

والخلايا المظللة باللون البرتقالي في الجدول (5) تبيّن مستوى الأداء عند معدل 4.0، وهي القاعدة الأساسية المستمدة من متوسط مستوى أداء الطلبة في السنة الأولى من الامتحانات الوطنية، ويدل انخفاض النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء لعام 2015 في اللغة العربية والرياضيات عند معدل 4.0 على أن فئة قليلة كانت قادرة على تحقيق هذا المستوى من الأداء؛ إذ إن النسبة المئوية التراكمية للحاصلين على مستوى درجة أداء 4.0 وما فوق هي 22% تقريبًا في اللغة العربية، وفي الرياضيات 2% تقريبًا، في حين بلغت تلك النسبة في اللغة الإنجليزية 55% تقريبًا.

ويكمن الغرض من استعمال هذه القاعدة الأساسية في ضمان منح أداء الطلبة في المستوى ذاته درجة الأداء نفسها في المواد للسنوات المختلفة.

الجدول (5) : النسب المئوية التراكمية لدرجة الأداء في المواد للصف الثالث للأعوام 2011 - 2015

اللغة الإنجليزية					الرياضيات					اللغة العربية					درجة الأداء
2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011	
100	100	-	-	-	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0.0
93.8	93.8	-	-	-	49.8	62.4	64.8	74.8	89.0	66.9	64.1	66.9	79.3	88.4	1.0
84.5	88.1	-	-	-	25.9	37.6	38.6	50.9	78.2	53.9	48.8	53.3	64.9	79.7	2.0
70.9	74.0	-	-	-	7.3	14.7	15.9	25.6	58.6	38.7	34.9	38.8	46.1	64.9	3.0
54.9	55.2	-	-	-	1.9	2.8	4.4	8.4	35.0	21.7	22.5	23.4	21.2	46.8	4.0
35.4	32.5	-	-	-	0.5	0.5	1.4	1.8	15.6	9.6	14.0	14.7	6.9	28.5	5.0
18.6	14.7	-	-	-	0.1	0.1	0.3	0.3	5.3	3.1	6.0	7.0	1.6	13.9	6.0
8.6	4.7	-	-	-	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	0.7	2.3	2.0	0.5	3.7	7.0
1.9	0.8	-	-	-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.2	1.0	1.0	0.1	1.5	8.0

الشكل (55): درجة الأداء في اللغة العربية للصف الثالث

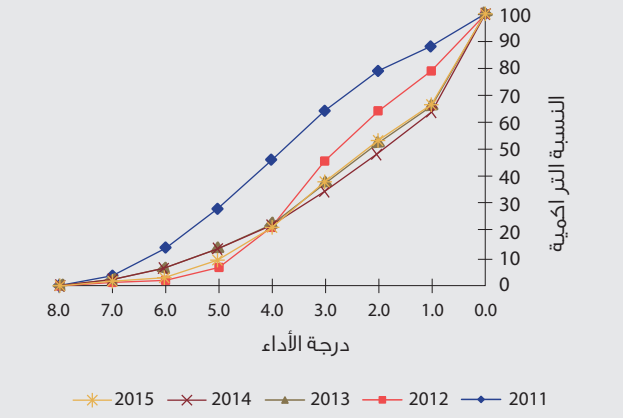

الشكل (56): درجة الأداء في اللغة الإنجليزية للصف الثالث

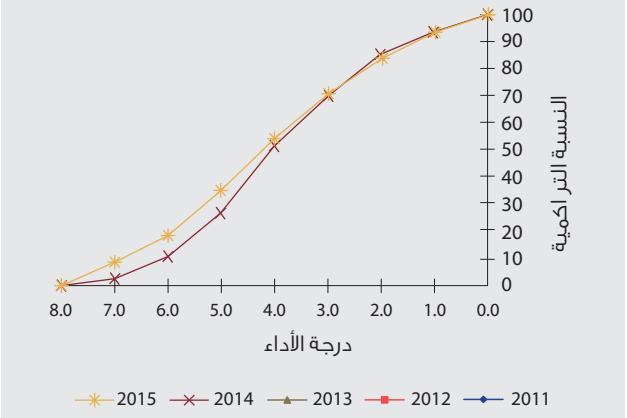

الشكل (57): درجة الأداء في الرياضيات للصف الثالث

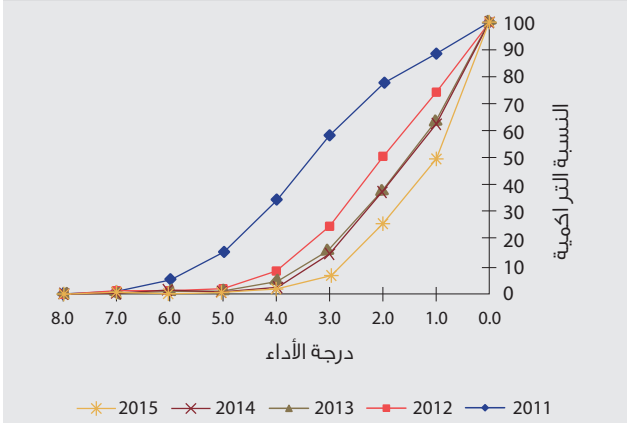

تبين الجداول: (6 – 7 - 8) «الموضوعات»، و«المهارات»، و«الكفايات» في المواد التي تم فيها أداء امتحان الصف الثالث.

وتُعْرَضُ في الجداول الآتية درجة الأداء في المواد، والتي تم احتسابها بمقياس درجات يتراوح ما بين 0.0 و8.0، ويجب ملاحظة أن المتوسط الوطني لدرجة الأداء في المادة يختلف عن متوسط الأداء في الموضوعات أو المهارات أو الكفايات؛ إذ يتم احتساب المتوسط الوطني لدرجة الأداء في المادة من واقع بيانات جميع الطلبة، في حين يتم احتساب درجة الأداء في الموضوعات والمهارات والكفايات من عينة عشوائية تمثل نسبة 10% فقط من مجموع الطلبة، كما تستند الملاحظات العامة أدناه إلى البيانات المستخلصة من العينة العشوائية نفسها.

الجدول (6) : نتائج مادة اللغة العربية للصف الثالث للأعوام 2011 - 2015 حسب المهارات والكفايات

		2011	2012	2013	2014	2015
المهارات	الكتابة	4.0	3.3	4.1	3.8	3.5
	القراءة	3.7	2.1	1.6	1.5	1.4
	الاستماع	4.0	2.4	1.8	2.0	2.7
الكفايات	كتابة قصة قصيرة	4.1	3.7	5.0	4.7	4.2
	كتابة رسالة بسيطة	3.8	2.9	4.2	4.5	4.1
	يوظف مكتسباته من المفردات المتنوعة توظيفًا سليمًا	4.0	غير متوفر	4.7	4.5	4.1
	يوظف مكتسباته من الظواهر اللغوية المدروسة	4.0	2.5	3.6	3.2	3.0
	يفهم المعاني الضمنية في النص المقروء	3.3	1.9	2.0	2.6	1.5
	يتذوق ويفهم استعمال الكاتب للكلمات واللغة للتعبير عن الأفكار	3.0	2.6	2.2	1.9	1.6
	يضيف فكرة جديدة من خلال تحليله للنص وتوقعه لأحداث مقبلة	2.2	2.6	2.5	2.6	2.0
	يفهم المعاني الظاهرة في النص المقروء	4.8	2.1	3.0	2.8	3.3
	اختيار/ استرجاع المعلومات	5.1	2.8	3.0	4.3	4.2
	معرفة معاني الكلمات كما وردت في النص	2.9	2.3	1.7	2.1	1.8
	وضع علامات الترقيم والتشكيل الصحيحة	4.4	2.9	2.4	2.3	2.2
	الأفكار الرئيسة للمحادثة	4.7	4.2	5.6	4.7	6.0
	التعرف إلى نغمة الصوت	4.1	2.5	2.1	3.0	4.7
	تفاصيل المحادثة	4.5	6.0	5.3	4.8	3.5
	متابعة التفاصيل أو التعليمات	5.3	3.9	5.3	4.9	5.8
	المتوسط الوطني للمادة	3.7	2.7	2.0	1.7	2.1

أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة العربية، هي:

- ارتفع المتوسط الوطني لدرجة أداء جميع الطلبة عن عامي 2013، و2014.
- ظهرت درجة أداء الطلبة في «الكتابة» بشكل أفضل إلى حد ما عن «القراءة والاستماع».
- تحسنت درجة أداء الطلبة في «الاستماع» عن عام 2014.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً جيدًا، هي: الأفكار الرئيسة للمحادثة، متابعة التفاصيل أو التعليمات، التعرف إلى نغمة الصوت.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً أقل، هي: يفهم المعاني الضمنية في النص المقروء، ويتذوق ويفهم استعمال الكاتب للكلمات واللغة؛ للتعبير عن الأفكار، ومعرفة معاني الكلمات كما وردت في النص.

الجدول (7) : نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف الثالث لعامي 2014، و 2015 حسب المهارات والكفايات

		2014	2015
المهارات	الكتابة	3.4	3.6
	القراءة	4.1	4.1
	الاستماع	4.1	4.0
الكفايات	كتابة الكلمات بالطريقة الصحيحة	2.4	2.7
	كتابة جمل قصيرة عن موضوعات مألوفة مبنية على صورة	3.3	3.5
	فهم العلامات، الإشعارات، الإرشادات، الرسومات والرسائل	4.5	4.2
	فهم والتعرف إلى المفاتيح الأساسية والتفاصيل	4.5	4.4
	استعمال اللغة في النص	3.8	3.9
	تحديد مفردات معينة لها علاقة بالألوان والأجسام وظرف المكان	4.2	4.5
	فهم وتحديد معلومات معينة	3.8	4.2
	فهم المونولوج القصير	4.3	4.5
	فهم التفاصيل والفكرة الرئيسة أو العامة	4.1	4.1
	فهم المحادثة القصيرة	3.8	3.8
	المتوسط الوطني للمادة	4.0	4.1

أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة الإنجليزية، هي:

- ارتفع المتوسط الوطني لدرجة أداء الطلبة بنسبة قليلة عن عام 2014.
- ظهر الأداء الأفضل للطلبة في مهارتي «القراءة والاستماع».
- تحسنت درجة أداء الطلبة في مهارة «الكتابة» تحسنًا طفيفًا .
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً جيدًا، هي: تحديد مفردات معينة لها علاقة بالألوان والأجسام وظرف المكان، وفهم المونولوج القصير، وفهم والتعرف إلى المفاتيح الأساسية والتفاصيل.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً أقل، هي:

كتابة الكلمات بالطريقة الصحيحة، وكتابة جمل قصيرة عن موضوعات مألوفة مبنية على صورة، وفهم المحادثة القصيرة.

الجدول (8) : نتائج مادة الرياضيات للصف الثالث للأعوام 2011 - 2015 حسب الموضوعات والمهارات

		2011	2012	2013	2014	2015
الموضوعات	الهندسة والقياس	3.4	2.0	1.8	1.6	1.2
	الأعداد والجبر	3.3	2.0	1.7	1.6	1.1
	تحليل البيانات *	3.3	2.1	1.9	2.1	2.1
المهارات	المعرفة الرياضية	3.3	2.0	1.7	1.7	1.2
	استخدام وتطبيق الرياضيات	3.3	1.9	1.7	1.6	1.1
	المتوسط الوطني للمادة	3.4	2.1	1.5	1.4	0.9

*«الإحصاء والاحتمال» سابقًا.

أهم الملاحظات على نتائج مادة الرياضيات، هي:

- استمر انخفاض المتوسط الوطني لدرجة أداء الطلبة.
- تقاربت درجة أداء الطلبة في الموضوعات والمهارات فيما عدا تحليل البيانات.
- انخفض أداء الطلبة في جميع الموضوعات والمهارات عن الأعوام السابقة ما عدا تحليل البيانات.

درجة الأداء حسب جنس الطلبة للصف الثالث

يوضح الجدول (9) والشكل (58) متوسط درجات الأداء للبنات والبنين، والفروق بينهما في عام 2015، وقد تم احتساب هذه الدرجات من نتائج كل الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في عام 2015.

وكما في الأعوام الماضية، كان أداء البنات أفضل من أداء البنين في الامتحانات الوطنية في جميع المواد، وكان الفارق أقل في الرياضيات مقارنة باللغات، وبلغ الفرق أعلاه في مادة اللغة العربية.

الجدول (9) : الفروق حسب جنس الطلبة في متوسط درجات الأداء

الصف	المادة	متوسط الأداء في المواد للبنات	متوسط الأداء في المواد للبنين	الفرق بين البنين والبنات
3	اللغة العربية	2.51	1.54	0.97
	الرياضيات	1.03	0.76	0.27
	اللغة الإنجليزية	4.38	3.66	0.72

الشكل (58): الفرق بين درجات أداء البنين والبنات لصف الثالث

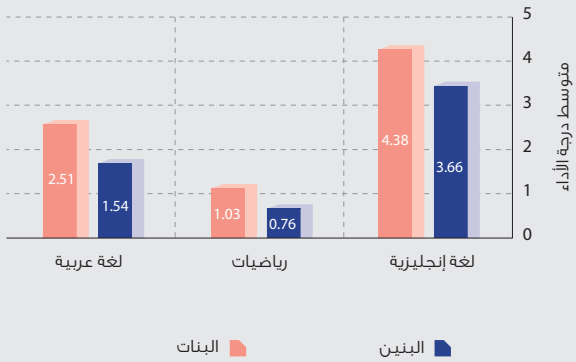

مستوى أداء الامتحانات

يُعدُّ «مقياس كرونباخ» ألفا (a) مقياس ثبات الامتحانات الأكثر شيوعًا في العالم، والمعترف به دوليًا؛ وهو يقيس مستوى الاتساق الداخلي للامتحانات؛ أي مدى جودة ترابط درجات فقرات أسئلة الامتحانات الفردية مع الدرجات بشكل عام في المتوسط.

ووفقًا للمعيار الدولي الأكثر شيوعًا؛ فيجب ألا تقل قيمة ألفا (a) عن 0.7، أما القيم فوق 0.8 فتدل على الثبات الداخلي القوي.

ترتبط قيمة ألفا (a) بعدد فقرات أسئلة الامتحانات، وبالانحراف المعياري للدرجات، وتنزع إلى أن تكون أقل في الامتحانات التي تحتوي على عدد قليل من فقرات أسئلة الامتحانات، وبتركيزٍ محدودٍ على الدرجات، مقارنة بالامتحانات التي تحتوي على فقرات أسئلة كثيرة، وتوزيعٍ أوسع للدرجات.

ويوضّح الجدول (10) أدناه، قيم ألفا (a) للامتحانات من عام 2011 إلى 2015، وقيم متوسط الدرجات والانحراف المعياري للدرجات التي حققها جميع الطلبة (معبَّرًا عنها بالنسب المئوية للدرجات القصوى التي حصل عليها الطلبة). كما يحتوي الجدول أيضًا على الدرجات الخام القصوى.

توضّح البيانات أن مقاييس ثبات جميع الامتحانات كانت جيّدة، ويمكن التعامل مع نتائج الامتحانات بثقة. وفي المتوسط، ظلت نسب الانحراف المعياري ثابتة.

وبلغ متوسط الدرجات حوالي 50% تقريبا من الدرجة القصوى. وبوجهٍ عام، ما زالت الامتحانات الوطنية تشكل صعوبة في نظر الطلبة أو أنهم لم يبذلوا الجهد المناسب لإحراز درجات أعلى.

الجدول (10) : متوسط الدرجات والانحراف المعياري للأعوام 2011 - 2015 ومقياس كرونباخ ألفا لعام 2015

الصف	المادة	الدرجات الخام القصوى		متوسط الدرجات الخام					الانحراف المعياري					كرونباخ ألفا 2015
		2009-2011	2012-2015	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015	
3	اللغة العربية	45	45	49%	45%	51%	54%	53%	24%	22%	24%	26%	24%	0.92
	الرياضيات	60	60	38%	42%	47%	41%	46%	21%	20%	21%	22%	23%	0.93
	اللغة الإنجليزية	-	52	-	-	-	45%	51%	-	-	-	21%	22%	0.91

الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

أسس تقييم الأداء

نفّذت إدارة الامتحانات الوطنية الدورة الثالثة من الامتحانات الوطنية للصف 12 في: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية وحل المشكلات، علمًا أن هذه الامتحانات تقيس الكفايات الرئيسة الواجب أن يكتسبها الطلبة بعد استكمالهم 12 عامًا من التعليم في مملكة البحرين؛ إذ صُممت الامتحانات الوطنية وفق المعايير الدولية، بحيث يمكن مقارنتها بمستويات الشهادات الدولية؛ فاللغة العربية وحل المشكلات تم مقارنة كل منهما بالمستوى البريطاني (AS)، أما اللغة الإنجليزية فقد تمت مقارنتها بمستوى (B2) الخاص بالإطار الأوروبي الموحد للغات (CEFR)، ومع ذلك فإن الكفايات المستهدفة في هذه الامتحانات ومعايير التقييم الخاصة بها متحققة في المنهج الوطني، والجدير بالذكر أن طلبة المدارس الحكومية يؤدون امتحان حل المشكلات بنسخته العربية، أما طلبة المدارس الخاصة فلديهم الخيار لأداء امتحان حل المشكلات؛ إما بنسخته العربية أو بنسخته الإنجليزية.

وفيما يخص تقييم أداء طلبة الصف الثاني عشر، فإن إدارة الامتحانات الوطنية تتبع في ذلك نموذج تقييم يعتمدُ على خمسة مستويات للنجاح، وكل مستوى منها يتم تحديده بنطاق موحد من الدرجات، وأن حدود درجات المستويات توضع من قبل لجنة من رؤساء التصحيح استنادًا إلى الأدلة الإحصائية والأحكام المهنية، وتصدر اللجنة أحكامها بمقارنة أوراق الإجابة الفعلية للطلبة مع المحددات الوصفية للدرجات حسب ما ورد في مواصفات الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر، وهو يستند إلى النموذج المجرب والمختبر «لمنح الدرجات» في المملكة المتحدة والمعايير الدولية.

وتصدر نتائج الطلبة بطريقة تحديد «مستوى الدرجة» و«الدرجات الموحدة» لكل مادة، في حين تصدر «مستوى الدرجة» لكل ورقة امتحان في اللغتين: العربية والإنجليزية؛ إذ تقيس كل ورقة امتحان مهارة معينة؛ مثل: القراءة، والكتابة، والاستماع. ويوضح الجدول (11) أدناه المستويات ونطاق الدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر.

الجدول (11) : المستويات ونطاق الدرجات الموحدة لامتحانات الصف 12

المستويات	نطاق الدر جات الموحدة
A	90% (100-90)
B	80% (89-80)
C	70% (79-70)
D	60% (69-60)
E	50% (59-50)
U = لم تمنح درجة = رسوب	أقل من 50% (49-0)

أداء طلبة الصف الثاني عشر

أنجزت إدارة الامتحانات الوطنية تصحيح الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في دورتها الثالثة بمشاركة معلمين من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، وظهر أن مستوى أداء الطلبة في اللغة العربية وحل المشكلات في عام 2015 أفضل من مستوى أدائهم في عام 2014، في حين انخفض مستوى أدائهم في اللغة الإنجليزية.

توضح الأشكال: (59 - 68) أدناه مستوى أداء الطلبة في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر حسب مستوى الدرجات لكل امتحان على حدة، ثم حسب جنس الطلبة. ومع هذا فلا يمكن مقارنة مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة بطريقة مباشرة نظرًا إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أن هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها.

أداء طلبة المدارس الحكومية

في اللغة العربية:

بحسب الموضح في الشكل (59) أدناه، حققت نسبة 41% من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل 59% منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة العربية - كما في الشكل (60) - نلاحظ ارتفاع نسبة النجاح من 38% في 2014، إلى 41% في 2015. كما أن نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (A) في عام 2015، بلغت 1%، في حين تم تحقيق هذا المستوى في عام 2014، بنسبة 0.4%؛ علمًا أن هذه النسبة يصعب تمثيلها بيانيًا.

في اللغة الإنجليزية:

بحسب الموضح في الشكل (59) أدناه، حققت نسبة 12% من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل 88% منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة الإنجليزية - كما في الشكل (60) - نلاحظ انخفاض نسبة نجاح الطلبة من 17%، في عام 2014، إلى 12% عام 2015. كما أن نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (A) في عام 2015، بلغت 1%، في حين تم تحقيق هذا المستوى في عام 2014، بنسبة 2%.

في حل المشكلات:

بحسب ما هو موضح في الشكل (59)، حققت نسبة 10% من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل 90% منهم لم ينجحوا. وبوجه عام، شكّل امتحان حل المشكلات تحديًا أمام طلبة المدارس الحكومية، فقد حاز عدد قليل من الطلبة المستوى (A) والمستوى (B) في هذا الامتحان، وذلك بنسبة 0.2% و 0.3% على التوالي؛ علمًا أن هاتين النسبتين يصعب تمثيلهما بيانيًا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان حل المشكلات - كما في الشكل (60) - نلاحظ ارتفاع نسبة النجاح من 4% في عام 2014، إلى 10% في عام 2015.

الشكل (59) : نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عام 2015

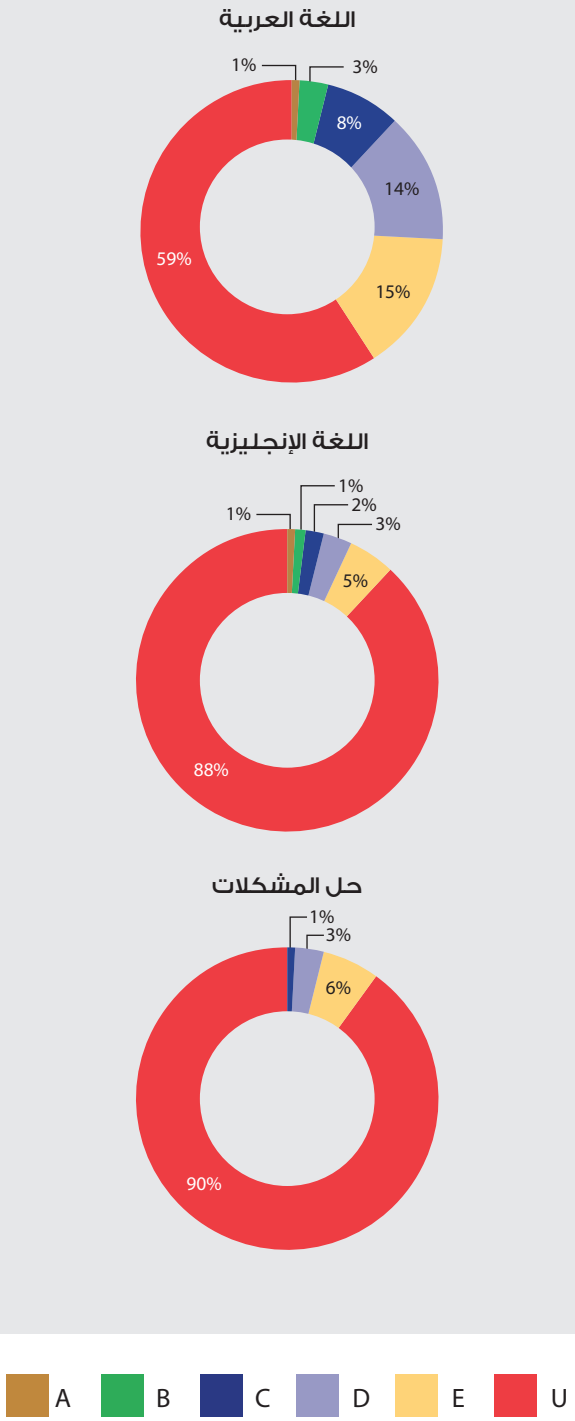

الشكل (60) : نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عام 2014

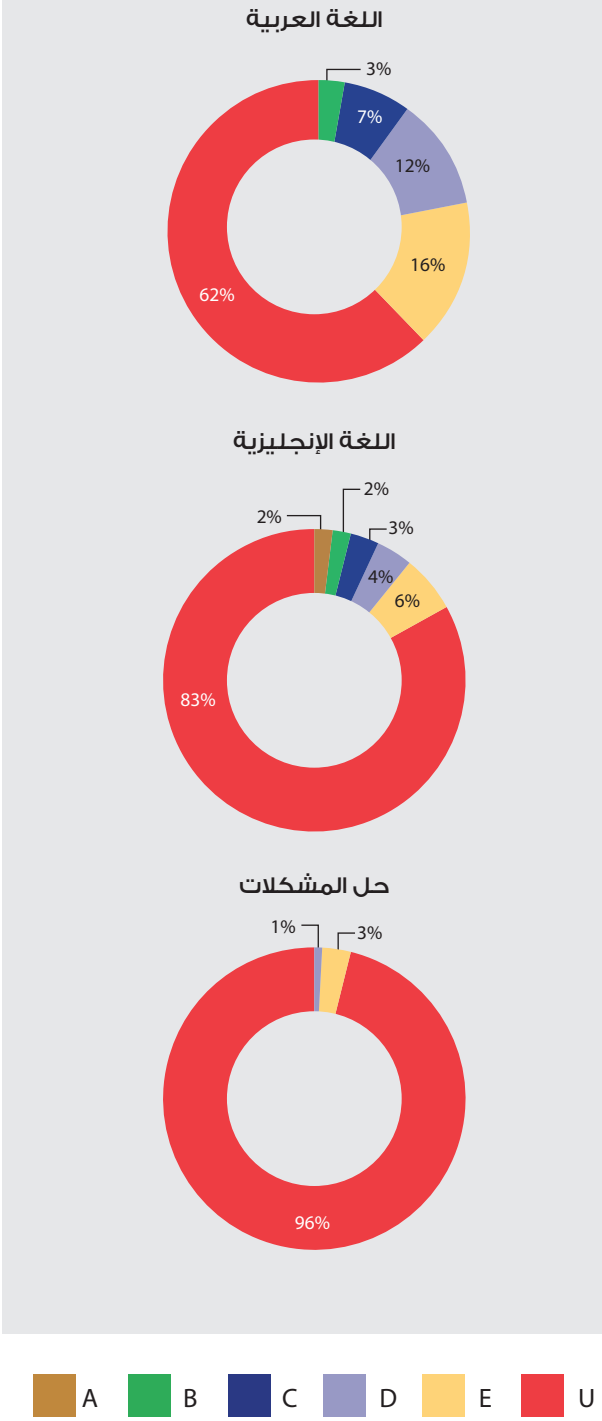

أداء طلبة المدارس الخاصة

في اللغة العربية:

الشكل (61) أدناه يوضح أن نسبة 53% من طلبة المدارس الخاصة المشاركة قد حققت درجة النجاح، مقابل 47% منهم لم ينجحوا. ويتبيّن أن خمسة من طلبة المدارس الخاصة المشاركة حققوا المستويين (A) و (B)؛ إذ يمثلون نسبة 0.3% و 1% على التوالي، علمًا أن نسبة المستوى (A) يصعب تمثيلها بيانيًا.

في اللغة الإنجليزية:

بحسب الموضح في الشكل (61) أدناه، فقد حققت نسبة 57% من طلبة المدارس الخاصة درجة النجاح، منهم نسبة 17% حققت المستوى (A)، و14% حققت المستوى (B)، في حين أن نسبة 43% منهم لم ينجحوا.

في حل المشكلات:

بحسب الشكل (61) الموضح أدناه، فإن الطلبة الذين أدوا الامتحان في نسخته العربية حققوا نجاحًا بنسبة 10%؛ منهم 1% حققوا المستوى (A)، فيما بلغت نسبة نجاح الطلبة الذين أدوا الامتحان في نسخته الإنجليزية 30%؛ منهم 2% حققوا المستوى (A).

الشكل (61) : نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الخاصة

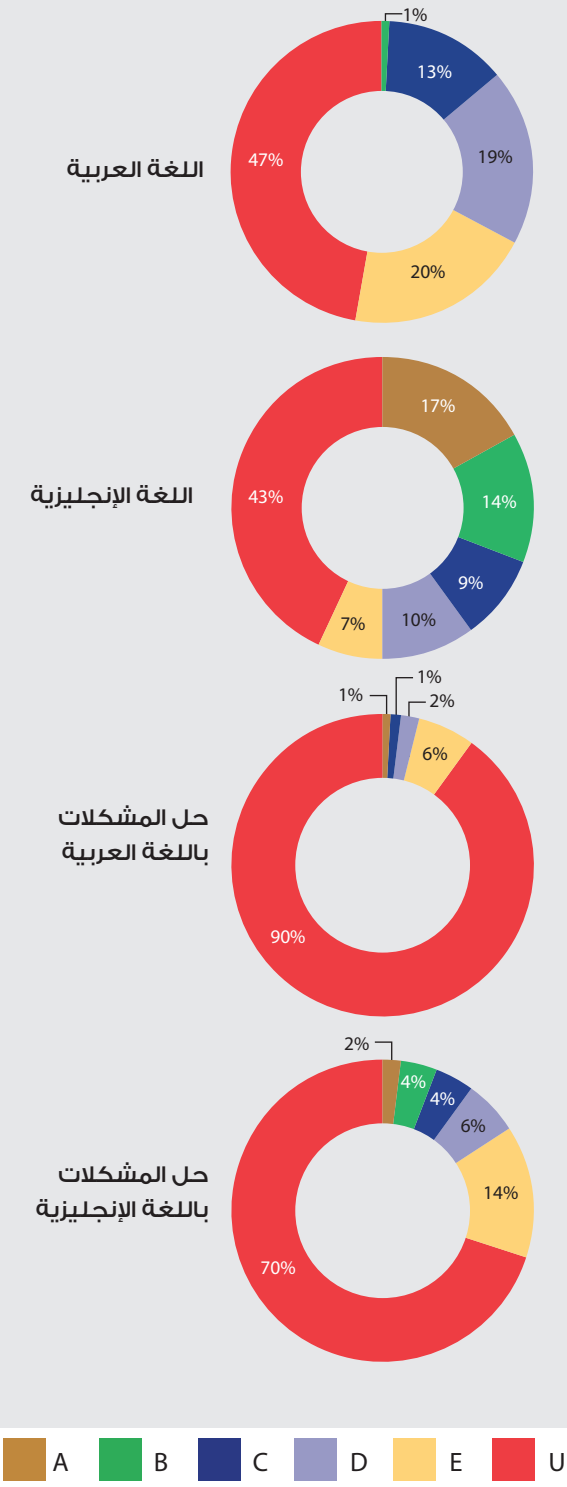

مستوى الأداء حسب جنس الطلبة

توضح الأشكال 62-68 أدناه النتائج بشأن مستوى الأداء حسب جنس الطلبة؛ ففي امتحان اللغة العربية، كان أداء البنات أفضل من أداء البنين في كل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، وينطبق الشيء نفسه على امتحان اللغة الإنجليزية، إذ ظهر تفوق البنات عن البنين في جميع المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

أما عن امتحان حل المشكلات في نسخته العربية لطلبة المدارس الحكومية، فقد حصلت البنات على نسبة نجاح بلغت 11%، وحصل البنين على نسبة نجاح بلغت 9%، وفي المدارس الخاصة بلغت نسبة نجاح البنات ضعف نسبة نجاح البنين في امتحان حل المشكلات بنسخته العربية؛ إذ بلغت نسبة نجاح البنات 21% مقابل 10% للبنين، غير أن البنين الذين أدوا امتحان حل المشكلات بنسخته الإنجليزية في المدارس الخاصة قد تفوقوا على البنات في النجاح؛ إذ بلغت نسبة نجاح البنين 38%، مقابل 23% للبنات.

ولا بد من الأخذ في الاعتبار أن عدد طلبة المدارس الخاصة قليل جدًا؛ إذ بلغ مجموعهم 410 طالب/ـة؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها.

المدارس الحكومية

الشكل (62) : نتائج مادة اللغة العربية للصف الـ 12 حسب جنس الطلبة للمدارس الحكومية

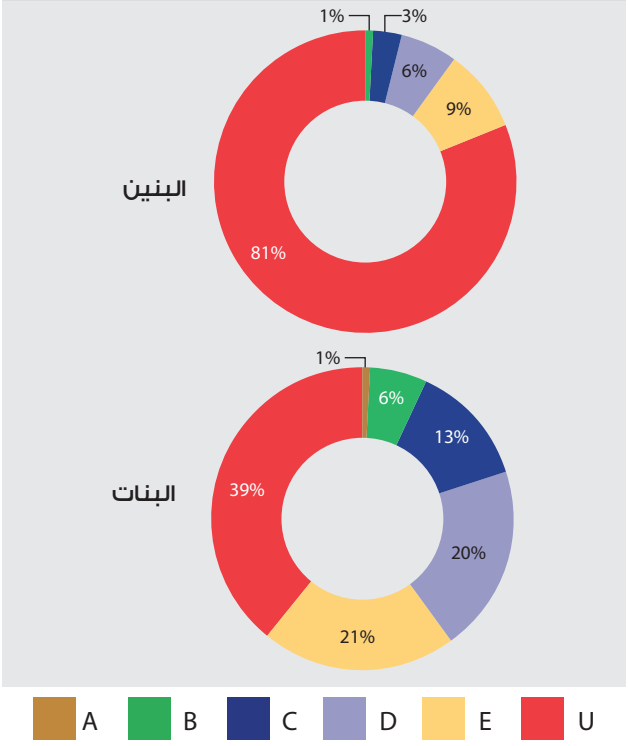

الشـكل (63) : نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف الـ 12 حسب جنس الطلبة للمدارس الحكومية

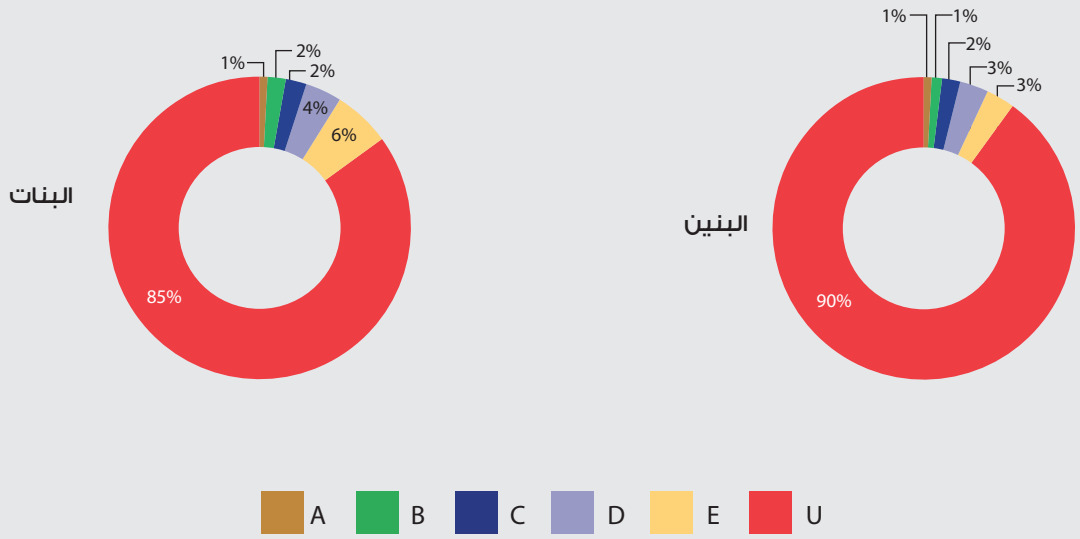

الشـكل (64) : نتائج مادة حل المشـكلات (في النسـخة العربية) للصف الـ 12 حسـب جنس الطلبة للمدارس الحكومية

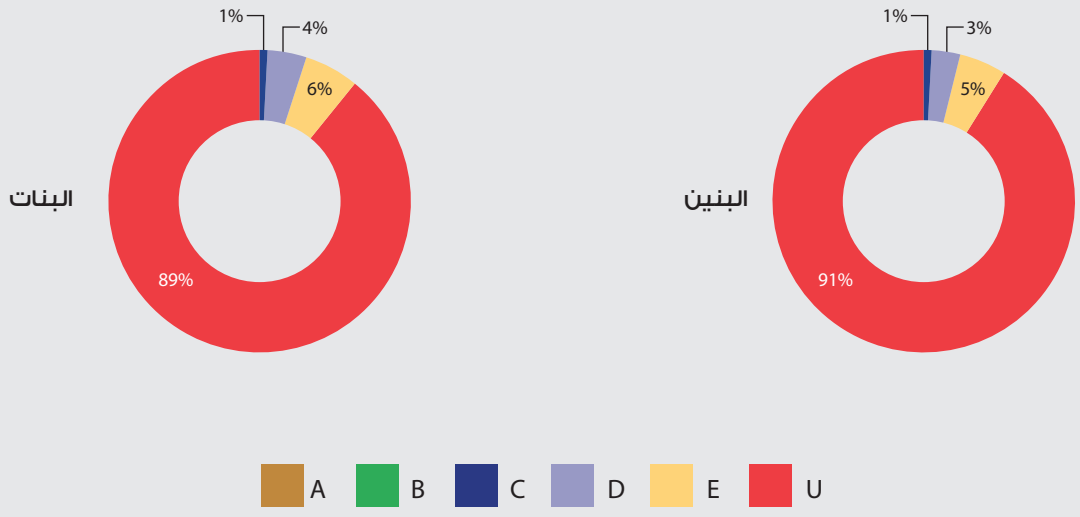

المدارس الخاصة

الشـكل (65) : نتائج مادة اللغة العربية للصف الـ 12 حسب جنس الطلبة للمدارس الخاصة

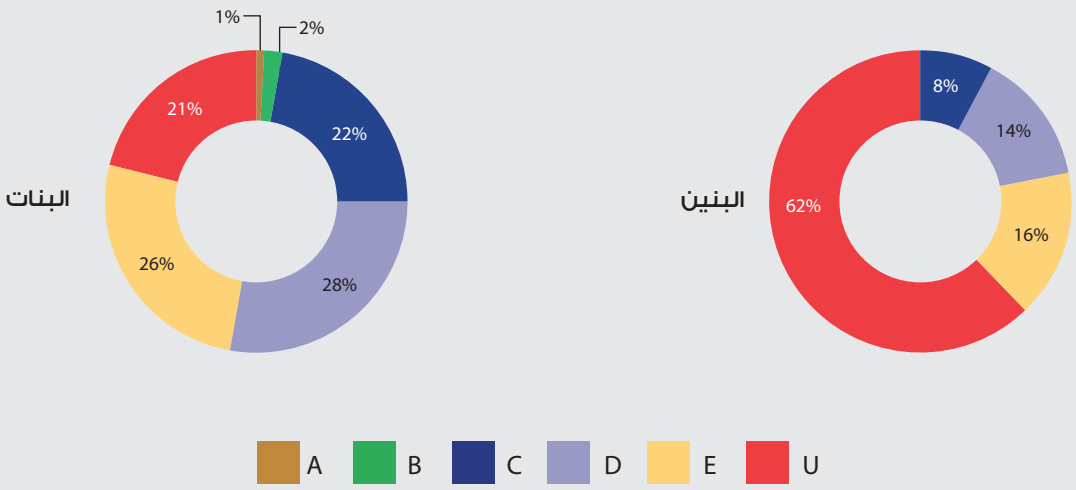

الشـكل (66) : نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف الـ 12 حسب جنس الطلبة للمدارس الخاصة

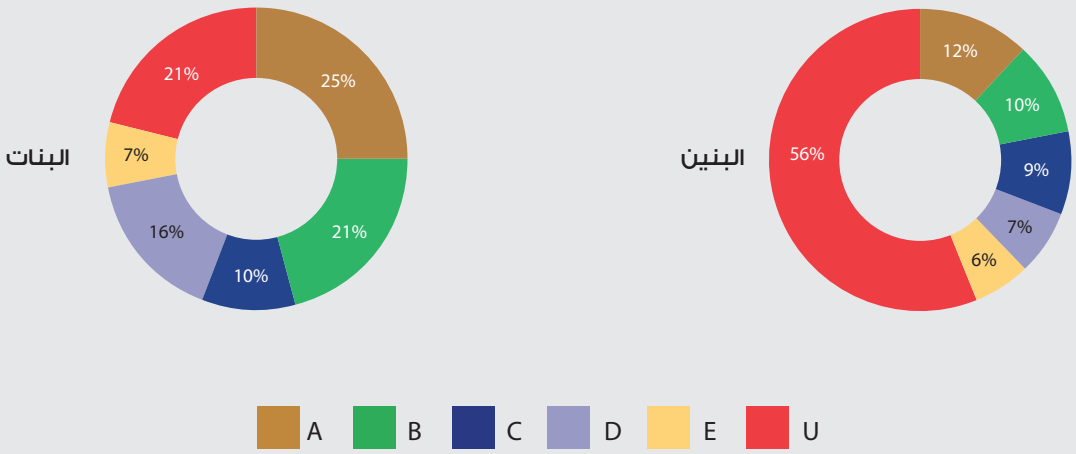

الشـكل (67) : نتائج مادة حل المشـكلات (في النسـخة العربية) للصف الـ 12 حسـب جنس الطلبة للمدارس الخاصة

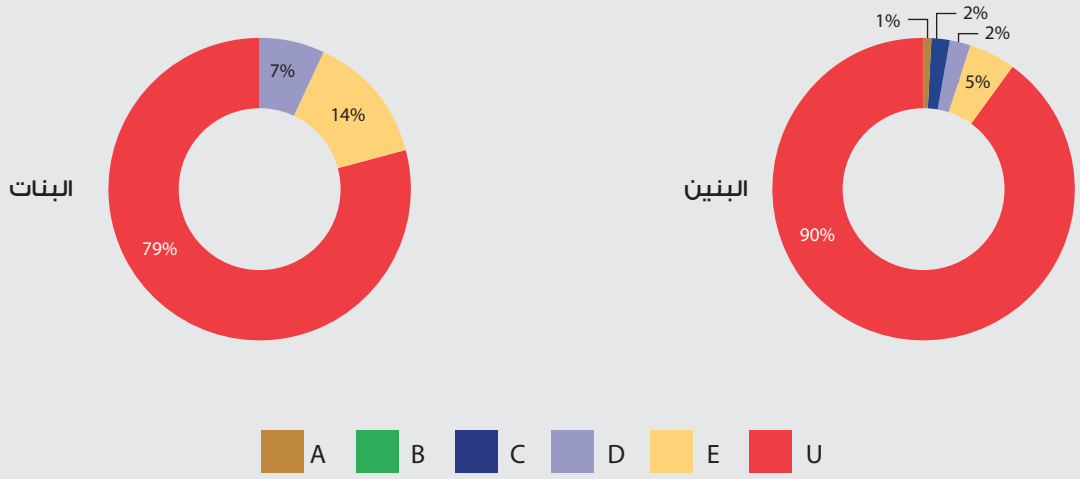

الشـكل (68) : نتائج مادة حل المشـكلات (في النسـخة الإنجليزية) للصف الـ 12 حسـب جنس الطلبة للمدارس الخاصة

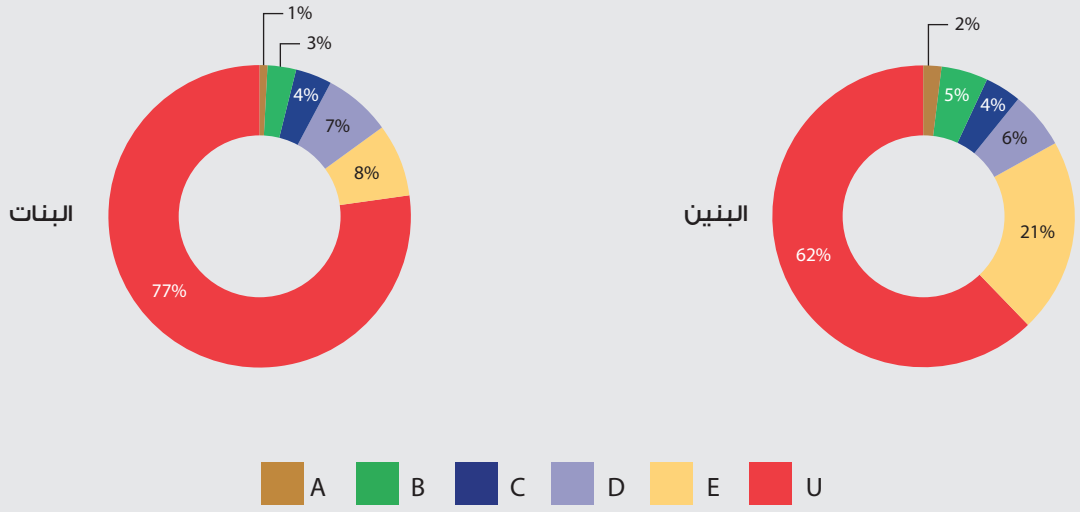

الخلاصة:

أظهرت نتائج عام 2015، للصف الثالث أن هناك ارتفاعًا في متوسط درجات الأداء في اللغات، مقابل انخفاض في الرياضيات عن متوسط درجات الأداء للعام الماضي 2014، في حين يظهر أن أعلى متوسط درجة أداء في هذا العام تحقق في اللغة الإنجليزية، وأقل متوسط درجة أداء تحقق في الرياضيات، وأن أفضل تحسن في الأداء عن العام الماضي كان في اللغة العربية.

وكما في الأعوام السابقة، كان أداء البنات في الصف الثالث أفضل من أداء البنين في الامتحانات الوطنية في جميع المواد، وكان الفارق أقل في الرياضيات، مقارنة باللغات، وبلغ الفرق أعلاه في مادة اللغة العربية.

أما بالنسبة للصف الثاني عشر، فإن مستوى أداء الطلبة في عام 2015، كان أفضل من عام 2014، في اللغة العربية وحل المشكلات، في حين انخفض مستوى أداء الطلبة في اللغة الإنجليزية.

وعند مقارنة أداء البنين والبنات من طلبة الصف الثاني عشر، فقد كان أداء البنات في امتحان اللغة العربية أفضل من أداء البنين في كل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة؛ وينطبق الأداء نفسه على امتحان اللغة الإنجليزية، إذ ظهر تفوق البنات عن البنين في جميع المدارس الحكومية والمدارس الخاصة. أما في امتحان حل المشكلات بنسخته العربية فقد كان أداء البنات أفضل من أداء البنين للمدارس الحكومية والمدارس الخاصة، في حين كان أداء البنين أفضل من أداء البنات في امتحان حل المشكلات بنسخته الإنجليزية للمدارس الخاصة.

"إن الاتجاه الذي يبدأ مع التعلم سوف يكون من شأنه أن يحدد حياة المرء في المستقبل"

أفلاطون

Instagram
QQA_BH
2030 Likes

مقدمة

الإطار الوطني للمؤهلات هو إطار يشمل كافة قطاعات التعليم والتدريب (التعليم العام والتدريب المهني والتعليم العالي) ويعترف بكافة أنواع التعلم: الرسمي، وغير الرسمي، وغير النظامي. ويتألّف الإطار الوطني للمؤهلات من عشرة مستويات، يتم تحديد كل منها بمجموعة من المحددات الوصفية. ويتطلب تسكين المؤهل على أحد مستويات الإطار الوطني للمؤهلات تحديد مستوى مخرجات التعلّم لكل وحدة من وحدات المؤهل، ومخرجات التعلّم العامة للمؤهل وفقًا لهذه المحددات الوصفية ويبين الشكل (69) هيكل المستويات العشرة للإطار في حين يبين الشكل رقم (70) فئات المحددات الوصفية لوضع المؤهلات الوطنية على مستويات الإطار. وفي كل مستوى، يمكن تصنيف المحددات الوصفية إلى ثلاث فئات منفصلة تغطي مجالات المعرفة والمهارات والكفاية، وتنقسم هذه الفئات بدورها إلى خمس فئات فرعية.

الشكل (69) : هيكل المستويات العشرة للإطار الوطني للمؤهلات

كما أن الإطار الوطني إطار إلزامي يتطلب من جميع مؤسسات التعليم والتدريب وضع مؤهلاتها فيه حيث ينص المرسوم الملكي رقم (83) للعام 2012 الخاص بتأسيس الهيئة **«تلتزم المؤسسات التعليمية والتدريبية بأن تنسق مع الهيئة لوضع المؤهلات الوطنية الممنوحة منها في الإطار الوطني للمؤهلات بحسب أنظمة الهيئة»**.

الشكل (70) : فئات المحددات الوصفية لتحديد مستوى المؤهلات الوطنية في الإطار الوطني للمؤهلات

السياسات العامة للإطار

تساعد السياسات العامة للإطار الوطني للمؤهلات على تأكيد الأدوار والمسئوليات للأطراف الأساسية ذات العلاقة والمعنية بتطبيق الإطار، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء بموجب قرار رقم: (12) لسنة 2015، وتتلخص في عشر سياسات رئيسة تبين عمليات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات وتوافقها مع متطلبات الإطار، وضرورة التحقق من المؤهلات، وتمكين المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة والتعلم مدى الحياة. كما تتطرق هذه السياسات لتعزيز مفهوم التواصل والتعاون الوطني بين الأطراف ذات العلاقة، ومحاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع الأطر الأخرى الوطنية والإقليمية، وإسناد المؤهلات غير الوطنية إلى الإطار وتحسين الجودة المستمر. وفيما يلي عرض لهذه السياسات وأغراضها:

أولًا: سياسة إدراج المؤسسات في سجلّ الإطار الوطني للمؤهلات: حيث يتعين على المؤسسات أن تكون مدرجة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات قبل تقديم مؤهلاتها للتسكين في الإطار.

ثانيًا: سياسة توافق المؤهلات مع متطلبات الإطار: على المؤهلات المسكنة في الإطار الوطني للمؤهلات أن تكون متوافقة مع متطلبات الإطار والجهات المعنية.

ثالثًا: سياسة تسكين المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات: تسكن جميع المؤهلات الوطنية في الإطار الوطني للمؤهلات باتباع إجراءات تسكين المؤهل.

رابعًا: سياسة التحقق من المؤهلات: والتي بموجبها يتم إخضاع جميع المؤهلات المقدمة لعملية التحقق، والتي تهدف إلى ضمان تلبية المؤهلات للأهداف المرجوة منها واستيفائها لمعايير وشروط التحقق.

خامسًا: سياسة تمكين المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة: من خلال إدماجهم ضمن أنظمة التعليم والتدريب، والاعتراف بإنجازاتهم من خلال الإطار الوطني للمؤهلات.

سادسًا: سياسة تعزيز مفهوم التعلّم مدى الحياة: والذي يهدف إلى الاعتراف بالتعلّم المسبق، وتحسين مسارات الانتقال بين قطاعي التعليم والتدريب.

سابعًا: سياسة التواصل والتعاون الوطني: يُعدّ هذا التعاونُ أساسًا لرفع مستوى الوعي العام حول أهداف وفوائد ومبادئ الإطار الوطني للمؤهلات، وضمان جاهزية المؤسسات للاستفادة الكاملة منه.

ثامنًا: سياسة محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات: مع الأطر الأخرى بهدف المساعدة على الاعتراف الدولي بالمؤهلات الوطنية.

تاسعًا: سياسة إسناد المؤهلات الأجنبية: للإطار الوطني للمؤهلات لتعزيز المقارنة بين المؤهلات الأجنبية والوطنية.

عاشرًا: سياسة تحسين الجودة المستمر: لضمان قيمة ومصداقية الإطار الوطني للمؤهلات، وملاءمته لمتطلبات التعليم والتدريب في المملكة.

الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات

تم تأسيس **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** بعد إسناد مسئولية الإطار الوطني للمؤهلات ضمن المهام والمسئوليات الأخرى الموكلة إلى الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بموجب المرسوم الملكي رقم: (83) لسنة 2012؛ وتكمن المسئولية الرئيسة للإدارة في تطوير وتشغيل الإطار الوطني للمؤهلات وفقا للسياسات العامة للإطار والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء بموجب القرار رقم: (12) لسنة 2015.

تتكون **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** من إدارتين هما: إدارة **عمليات الإطار الوطني**، **وإدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي**. وتعمل هاتان الإدارتان على التنسيق مع مختلف المؤسسات التعليمية والتدريبية من أجل إدراجها، وفحص مؤهلاتها؛ لتسكينها في الإطار الوطني للمؤهلات.

تعد إدارة **عمليات الإطار الوطني** الإدارة المسئولة عن تقييم طلبات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات. إذ تقوم الادارة باستلام طلبات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات وبالتالي تقوم الإدارة بفحص هذه الطلبات والتأكد من استيفائها لشروط التقديم قبل عرضها على اللجان المتخصصة. وتتألف هذه اللجان من أعضاء من ذوي الخبرة لتقييم كل طلب طبقاً للمعايير الواردة في السياسات العامة للإطار الوطني للمؤهلات بهدف تطوير مخرجات التعليم وجسر الفجوة بين المؤهلات وسوق العمل.

تتركز مهام **إدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي** على دعم المؤسسات التعليمية والتدريبية بورش بناء القدرات، وزيارات الدعم التي تعطي هذه المؤسسات الأدوات التي تمكنها من التوافق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات وورش التعريف بالإطار لمختلف الفئات المستهدفة، وأيضا المشاركة في المعارض التي تسعى منها الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لتعريف العامة بمختلف خدمات الهيئة في مجالي المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب. كما تقوم الإدارة بتدريب مختلف الكوادر المتخصصة في ضمان الجودة، وتخصصات المؤهلات المراد تسكينها على الإطار للمشاركة في لجان الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات. كما تشمل مهام الإدارة التعاون مع مختلف الأطر الوطنية والإقليمية

الأخرى، وتوقيع مذكرات التعاون والتفاهم، والعمل على محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع تلك الأطر لكسب الاعتراف الدولي وتطور الإطار على المستوى العالمي.

اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات

تم تأسيس اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم: (52) لسنة 2013، وتختص هذه اللجنة بالإشراف على جميع أنشطة الإطار الوطني للمؤهلات، لاسيما التوصية بالسياسات ونتائج عمليتي الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات، ومن ثم يتم رفعهما إلى مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب؛ للحصول على الموافقة النهائية، ثم اعتمادها والتصديق عليها من مجلس الوزراء الموقر قبل نشرها في سجل الإطار الوطني للمؤهلات في الموقع الإلكتروني للهيئة. كما تشمل مهام اللجنة الاستشارية: النظر في خطط وسياسات الإطار الوطني للمؤهلات، والنظر في ضوابط ومعايير الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات الوطنية ومراجعتها وتعديلها. ويرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والشئون الاجتماعية، ومجلس التعليم العالي، وديوان الخدمة المدنية، والجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة، والمعاهد الخاصة، والقطاع الخاص.

الإنجازات

نستعرض في هذا الجزء من التقرير أهم إنجازات الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2014-2015

1) منتدى الإطار الوطني للمؤهلات

تحت رعاية كريمة من رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب سعادة السيد عبد العزيز بن محمد الفاضل تم تدشين الإطار الوطني للمؤهلات بعد انتهاء مرحلة التطبيق التجريبي للإطار في المنتدى، والذي أقيم في الفترة من 22 - 23 أكتوبر 2014، تحت عنوان: «الإطار الوطني للمؤهلات: منحى جديد للاقتصاد المعرفي» بالتعاون مع الشريك الإستراتيجي هيئة المؤهلات الأسكتلندية. وشارك في هذا المنتدى العديد من الخبراء في أطر المؤهلات، والذي استعرض في برنامجه خصائص وفوائد الإطار الوطني للمؤهلات البحريني ومن ثمَّ تم إثراء البرنامج بالعديد من الأطروحات حول تجربة البحرين مع مؤسسات التعليم والتدريب المشاركة في مرحلة التطبيق التجريبي، ثم استعراض الإطار الخليجي للمؤهلات، وأيضا تم التطرق إلى الأنواع المختلفة من أطر المؤهلات في العالم، ولماذا أنشئت مثل هذه الأطر في مختلف الدول. وأخيرا تم استعراض طرق محاذاة هذه الأطر؛ من أجل إعطاء الأطر الوطنية اعترافًا دوليًا واستعراض التجربة الأوروبية في هذا المجال.

2) ورش بناء القدرات وزيارات دعم المؤسسات

تقوم إدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي بعقد ورش بناء القدرات لمنتسبي المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ من أجل تدريبهم على عمليتي الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، كما تقوم الإدارة بتدريب مختلف الكوادر المتخصصة في ضمان الجودة وتخصصات المؤهلات المراد تسكينها في الإطار وذلك من أجل المشاركة في لجان تقييم طلبات الإدراج المؤسسي ولجان التحقق من المؤهلات قبل تسكينها في الإطار الوطني للمؤهلات. فقد قامت الإدارة بعقد العديد من الورش شاركت فيها ست مؤسسات من قطاع التعليم العالي وست وعشرين مؤسسة من قطاع التعليم والتدريب المهني، حيث بلغ مجموع المشاركين 95 متدربًا من قطاع التعليم العالي و 88 متدربًا من قطاع التعليم والتدريب المهني كما هو مبين في الجدول (12). كما قامت الإدارة بتدريب خمسين مشاركا من مختلف الكوادر المتخصصة في ضمان الجودة وتخصصات المؤهلات للمشاركة في لجان التقييم.

الجدول (12) : عدد المشاركين في الدورات التدريبية في قطاعي التعليم العالي والتدريب المهني

القطاع	عدد المشاركين
التعليم العالي	95
التعليم والتدريب المهني	88
المجموع	183

وتتواصل الإدارة مع المؤسسات التعليمية والتدريبية المجدولة لتقديم طلبات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات من خلال الزيارات؛ من أجل تقييم استعداد هذه المؤسسات؛ وإيضاح المتطلبات؛ من أجل دعم هذه العملية، ومساندة هذه المؤسسات للوصول إلى مستوى يؤهلها للتقديم للإطار الوطني للمؤهلات. ولا تحكم هذه الزيارات على مستوى التقديم أو تعطي انطباعًا عما سوف تسفر عنه نتائج اللجان الخاصة بتقييم طلبات الإدراج المؤسسي أو طلبات التسكين إنما تعطي الانطباع العام عن أهلية هذه الطلبات، ومستوى إلمام هذه المؤسسات التعليمية والتدريبية بمتطلبات الإطار، واستعدادها العام للتطبيق الفعلي لهذه الممارسات.

3) عمليات الإطار الوطني للمؤهلات (الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات)

الإدراج المؤسسي

يتوجب على المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تطرح مؤهلات وطنية في مملكة البحرين، أن تستوفي معايير الإدراج المؤسسي، وأن تتقدم بطلب لإدراجها في سجل الإطار الوطني للمؤهلات. ويتم من خلال الإدراج المؤسسي التأكد من أن لدى المؤسسة البيئة المناسبة، واللوائح والسياسات والعمليات المناسبة؛ لطرح المؤهلات الوطنية. ولكي يتسنى إدراج المؤسسة يجب أن يستوفي طلب الإدراج شروط التقديم، بالإضافة إلى استيفاء معايير الإدراج. وتقوم لجان التقييم بتقييم طلبات الإدراج المؤسسي، وتتألف هذه اللجان من أعضاء من ذوي الخبرة في العمليات والحوكمة المؤسسية وضمان الجودة من نفس القطاع. وقد تسلمت **إدارة عمليات الإطار الوطني** خلال الفترة ما بين فبراير إلى يونيو 2015، ثمانية طلبات إدراج مؤسسي من مؤسسات التعليم العالي والتعليم والتدريب المهني. ويبين الشكل (71) طلبات الإدراج المؤسسي المقدمة من قطاعي التعليم العالي والتعليم والتدريب المهني إلى **إدارة عمليات الإطار الوطني**.

وتشمل معايير الإدراج المؤسسي على خمسة معايير هي:

- الالتحاق والانتقال والتقدم
- تطوير المؤهلات والموافقة عليها ومراجعتها
- تصميم التقييم ومعادلة النتائج
- إصدار الشهادات وتوثيقها
- تحسين الجودة المستمر

وخلال الفترة ما بين فبراير إلى يونيو 2015، تمكنت مؤسستا تعليم عالٍ من استيفاء جميع معايير الإدراج المؤسسي هما: الجامعة الملكية للبنات والجامعة الأهلية.

الشكل (71) : يبين طلبات الإدراج المؤسسي في الفترة ما بين فبراير إلى يونيو 2015.

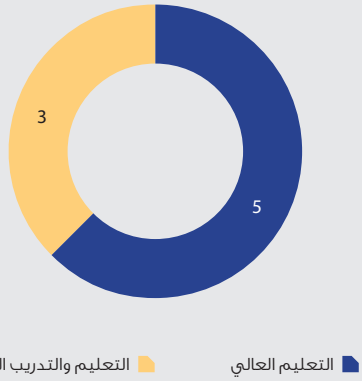

تسكين المؤهلات الوطنية

يوفر تسكين المؤهلات وسيلة لجَسْرِ الفجوة بين المؤهلات وسوق العمل، وفهمًا أكبر لقيمة المؤهلات الوطنية، ويضمن للأطراف ذات العلاقة أن المؤهلات المسكنة في الإطار الوطني للمؤهلات قد استوفت متطلبات ضمان الجودة. ويحق للمؤسسات المُدرجة تقديم طلبات تسكين المؤهلات، ويتم تسكين المؤهلات بعد التأكد من استيفائها لشروط التقديم والتحقق من جودتها. وفي الفترة ما بين فبراير إلى يونيو 2015، قُدمت عشرة طلبات لتسكين المؤهلات الوطنية على الإطار الوطني للمؤهلات. يبين الشكل (72) طلبات تسكين المؤهلات المقدمة من قطاعي التعليم العالي والتعليم والتدريب المهني إلى إدارة عمليات الإطار الوطني.

الشكل (72) : يبين طلبات تسكين المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات في الفترة ما بين فبراير إلى يونيو 2015.

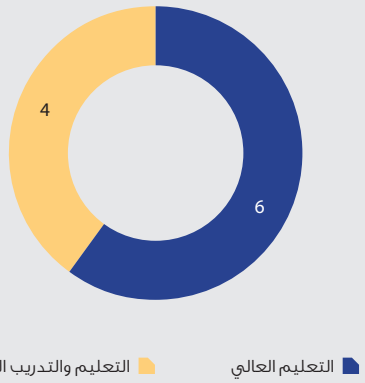

وتشمل معايير التحقق على خمسة معايير هي:

- الحاجات والمبررات لطرح المؤهل
- توافق المؤهل مع متطلبات الإطار والجهة التنظيمية
- ملاءمة تصميم ومحتوى وبنية المؤهل
- ملاءمة التقييم
- ملاءمة مستوى المؤهل وعدد الساعات المعتمدة

التعاون الدولي والإقليمي وإقامة الروابط الإستراتيجية مع الأطر الأخرى

يكتسب الإطار الوطني للمؤهلات قيمة أكبر من خلال عمليات المحاذاة مع الأطر العالمية، حيث تساعد هذه العمليات على الاعتراف بالمؤهلات المسكنة على الإطار الوطني للمؤهلات، ويساعد على انتقال الخبرات بين الدول، كما يساهم في بناء أساس للثقة من خلال فهم المؤهلات المطروحة من قِبل مختلف الأنظمة التعليمية والتدريبية للدول.

وتسعى **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** بعد الانتهاء من عملية مقارنة الإطار الوطني للمؤهلات مع نظيره الإيرلندي، إلى مقارنة ومحاذاة الإطار مع عدد من الأطر الأخرى، والتي سوف تساهم في تطوير الإطار. كما قامت الإدارة بدور فاعل في مشروع الإطار الخليجي للمؤهلات والذي يربط الإطار الوطني للمؤهلات بأطر المؤهلات في دول مجلس التعاون الخليجي ويهدف إلى تعزز مفهوم الشفافية بين أنظمة التعليم والتدريب في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتيح حرية تنقل المتعلمين من خلال توحيد إطار لإسناد المؤهلات، ويعزّز مفهوم التعلّم مدى الحياة.

وفي سياق تعزيز أواصر التعاون المشترك مع الأطر الأخرى وصولا إلى صياغة رؤية استراتيجية مشتركة يمكن لها الإسهام في رفع جودة التعليم والتدريب وتبادل الخبرات، قامت الهيئة بتوقيع عدة مذكرات تفاهم مع نظيراتها من الهيئات؛ حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع كل من الهيئة الوطنية للمؤهلات في دولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة المؤهلات الماليزية.

كما شارك موظفو **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** في العديد من المؤتمرات وورش العمل المختلفة إقليميًا ودوليًا؛ من أجل استعراض تجربة مملكة البحرين الرائدة في الإطار الوطني للمؤهلات، وكما تم اختيار موظفي الإدارة بوصفهم أعضاء في اللجان الاستشارية لمشروعات أطر المؤهلات في المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان.

نشر ثقافة الإطار الوطني للمؤهلات

وفي سعي **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** لنشر ثقافة الإطار الوطني والتعريف به، واستعراض تطوراته، وأهمية الإطار لضمان جودة المؤهلات المطروحة من قبل مختلف المؤسسات التعليمية والتدريبية، شاركت الإدارة تحت مظلة الهيئة في العديد من المعارض العامة والمتخصصة في التعليم والتدريب في مملكة البحرين؛ منها: مهرجان العيد الوطني في حلبة البحرين الدولية، ومعرض البحرين للمدارس الخاصة في مركز أرض المعارض، وأيضًا معرض هيئة الحكومة الإلكترونية في حلبة البحرين الدولية.

كما أقامت **إدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي** ورش التعريف بالإطار وربطه مع ممارسات مؤسسات التعليم والتدريب، ونظمت بعضًا من الورش المتخصصة لمختلف الجهات المختصة بالتعليم والتدريب في مملكة البحرين، والوفود الرسمية، والجمعيات المتخصصة، واللجان المختلفة التي تُعدُّ من الفئات المستهدفة؛ للاستفادة من الإطار الوطني للمؤهلات.

كما تم نشر الاستمارات ودليل الإطار الوطني للمؤهلات للمؤسسات، والمحددات الوصفية، ومعايير الإدراج المؤسسي،

والسياسات العامة للإطار الوطني للمؤهلات على الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب www.qqa.gov.bh، كما يتم تحديث هذه المستندات ذات العلاقة دوريًا.

ملاحظات ختامية

وستقوم **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** بمواصلة أنشطتها وعملياتها من حيث عقد ورش بناء القدرات لمنتسبي المؤسسات التعليمية والتدريبية وكذلك تدريب مختلف الكوادر المتخصصة للمشاركة في لجان التقييم لطلبات الإدراج المؤسسي ولجان التحقق من المؤهلات. وسوف تستقبل الإدارة طلبات الادراج المؤسسي وتسكين المؤهلات من المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تمت جدولتها بعد تقديمها لطلب التسجيل في الإطار الوطني للمؤهلات، حيث ستقوم الإدارة بفحص وتقييم تلك الطلبات قبل وضعها على الإطار الوطني للمؤهلات. كما ستقوم الإدارة بالعمل على مشروع إطار الساعات المعتمدة بالتعاون مع الأطراف ذلت العلاقة والذي من شأنه أن يسهم بشكل فعال في عملية تصميم المؤهلات وتطويرها.

الخلاصة

"إنجازات المنظمة هي نتائج جهد مشترك لكل فرد"

فينس لومباردي

إدارة الموارد البشرية والمالية

بعد مضي أكثر من سبع سنوات على تأسيس الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وهي تعمل في دَأبٍ على مراجعة الأداء وتعزيز ونشر مفهوم ثقافة ضمان الجودة ليس بين المؤسسات التعليمية والتدريبية فحسب، بل بين المعنيين والمهتمين بالعملية التعليمية، إيمانًا منها بنبل المقصد، وصدقًا في استدامة العمل، وتكليفًا لها للارتقاء بقطاعي التعليم والتدريب إلى المستوى الدولي.

وتحقيقًا للأهداف والمهام التي من أجلها تمَّ تدشينها وانطلاقها، فإنَّ حجمَ الإنجازات التي حققتها الهيئة من خلال مراجعتها لأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، سواء في مراحل التعليم ما قبل الجامعي أو في التعليم العالي، وإجراء الامتحانات الوطنية، بالإضافة إلى إسناد مهام الإطار الوطني للمؤهلات لها والعمل تحت مظلتها في عام 2012، ثم تشغيله في أواخر عام 2014، ليؤكدَ مدى أهميتها، وأصالة عملها وحتميته، وعدالة أحكامها وتوصيفها للمنظومة التعليمية في المملكة بكلِّ أمانة وشفافية دون مواربة أو التواء، وهو ما تجلى في أدق صورة وأجلاها في تقاريرها السنوية، والكتيباتٍ أو النشراتٍ أو الأخبار الصحافية، بل لقد تأكد هذا الإنجاز في منتدياتها ومؤتمراتها الثلاثة التي عقدتها لمناقشة قضايا ضمان الجودة في التعليم، والاستدامة فيه وربط مخرجاته بسوق العمل محليًا وإقليميًا ودوليًا. وقد تركزت جهود الهيئة، من خلال عملها في تحقيق رسالتها من خلال **العمل على رفع الوعي بما تعنيه الجودة في التعليم والتدريب، وتعزيزها، واستدامتها**؛ وذلك لتحقيق رؤيتها لتكون رائدة «في تعزيز الجودة المستدامة - لترتقي - بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي»، وتحقيقًا لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030.

وخلال مسيرة عمل الهيئة في الأعوام الماضية، وبمتابعة التطورات التي طرأت على قطاعي التعليم والتدريب، كشفت النتائج الواردة في تقارير الهيئة عن وجود تفاوت بين القطاعات والمؤسسات فيما بينهما في مدى تحقيق الجودة واستدامتها، حيث إن من أهم عوامل نجاح المنظومة التعليمية هو الإدارة الفاعلة لضمان جودة النظام التعليمي الذي تتبعه المؤسسات في مدخلاتها أو مخرجاتها التعلمية بما تحتويه من منهج ومعلم ومصادر ووسائل تعليمية وأساليب تقييم وغيرها. فكلما كانت الإدارة ذات كفاءة عالية، كلما كان النظام التعليمي أكثر تنافسية، وذا مخرجات تعليمية أكثر اتساقًا مع حاجات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية. وكما هو معلوم فإنَّ المؤسسات التعليمية والتدريبية تفاوتت في قدرتها على الوصول إلى مستويات الأداء ذات الثقة. ومما هو ملاحظ، فإنه كلما حظيت تقارير ضمان الجودة للمؤسسات بدعم من الجهات المرخصة لها، وكلما تواجدت الحوافز المشجعة سواء المادية أو المعنوية، وشاعت روح المشاركة والتكاملية في العمل بين المؤسسة وجميع الأجهزة المعنية ذات العلاقة، كلما كان التقدم نحو الأفضل للمؤسسة أسرع، وهذا ما عكسه تقرير مقارنة النتائج التي تمَّ استعراضها في متن هذا التقرير.

ومع ذلك، فلا زالت التقارير التي تصدرها الهيئة تعكس مواجهة العديد من المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحدياتٍ كثيرة تتعلق بها؛ فالمؤسسات التي وصلت إلى التميز في أدائها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بكيفية المحافظة على مستواها، واستدامة جودة أدائها، أما المؤسسات التي لم تصل إلى التميز فتواجهها تحديات أكبر تتمثل في العمل على انسجام الأنظمة، والسياسات والمصادر الداعمة؛ لتتسق مع كفاءة ضمان جودة أدائها، والعمل على تعزيز هذه الكفاءة واستدامتها.

ومع إسناد الإطار الوطني للمؤهلات إلى الهيئة في نهاية عام 2012، والتوسع في مجال ضمان الجودة، وما قامت به الهيئة من وضع إطار شامل لجميع مستويات المؤهلات الوطنية، وتجريبه على عدد من المؤسسات التعليمية والتدريبية، بالإضافة إلى وضع المعايير، والسياسات، والإجراءات اللازمة لتسكين هذه المؤهلات في الإطار الوطني، ففي غضون الأعوام الثلاثة السابقة تمكنت الهيئة من دفع مجموعة من المؤسسات إلى إعادة النظر في مؤهلاتها؛ للارتقاء بها إلى المستويات المطلوبة وفق الإطار الوطني والمعايير الدولية. ومن هنا، نرى أن الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، من خلال مراجعتها لأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإجراء الامتحانات الوطنية، وتشغيل الإطار الوطني للمؤهلات، قد أدت دورًا رئيسًا في إعادة تنظيم وتسيير منظومة التعليم والتدريب نحو التطور الذي تسعى إليه مملكة البحرين في رؤيتها الاقتصادية 2030، وما زال أمام الهيئة طريق طويل لتقطعه؛ للوصول إلى المستوى النموذجي للتعليم، والمطلوب تحقيقه في مؤسساتنا ومخرجاتها التعليمية.

ومن ثمَّ نستخلص عددًا من النتائج التي تبين أوجه التقدم والتحسن التي طرأت على أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة، وكذلك التحديات التي لا تزال تواجهها وتعمل

على تجاوزها من خلال العمل على تكريس مأسسة مفاهيم ضمان الجودة واستدامتها وفق ما أُشير إليه إجمالا في أجزاء التقرير، وإيجازه في الآتي.

فقد استكملت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** الدورة الأولى من مراجعات الجودة المؤسسية في عام 2013، والمرحلة الأولى من المراجعة البرامجية في 2011، في حين بدأت المرحلة الثانية من مراجعة البرامج الأكاديمية في مايو 2012 وتنتهي في 2017، وحتى عام 2015 تمَّ مراجعة برامج في مجالات الطب، والعلوم الطبية، وتقنية المعلومات، وإدارة الأعمال، والحقوق. وعلى صعيد المستوى المؤسسي، وبالرغم من قيام الهيئة بدورة واحدة لمراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم العالي من خلال تقييم فاعلية ترتيبات ضمان الجودة لدى كلٍّ منها، إلا أن نتائج الزيارات التتبعيّة لمراجعة مدى عمل تلك المؤسسات أخذًا بتوصيات الهيئة، قد أشارت إلى تحسن في عدد من الجوانب، ونتيجة لذلك فإنَّ نصف مؤسسات التعليم العالي تقريبًا قد أظهرت «تقدم كاف» أو أفضل منه في أدائها. كما كان هناك تقدم رئيس في وضع الأطر، والسياسات، والآليات، والتي تم رصدها في تقارير الهيئة. كما تجدر الإشارة إلى أن جميع مؤسسات التعليم العالي، بما فيها المؤسسات التي حصلت على الحكم «تقدم غير كاف» في الزيارة التتبعيّة للهيئة، قامت بوضع وتنفيذ نظام لضمان الجودة الداخلية، علمًا أن مدى فاعلية تلك الأنظمة تفاوتت في مدى تحقيقها للجودة المستدامة.

وقد أظهرت نتائج مراجعات البرامج الأكاديمية التي تم نشرها، تحسنًا في جودة البرامج الأكاديمية، حيث تظهر نسبة ملحوظة من البرامج تقدمًا في استيفائها للمؤشرات الأربعة الرئيسة، والتي ترتكز حول برنامج التعلم، وكفاءته، والمعايير الأكاديمية للخريجين، وفاعلية إدارة وضمان الجودة. ويعزى هذا، إلى استفادة هذه المؤسسات من توصيات المراجعات السابقة وتطبيقها على برامجها الأكاديمية المختلفة. كما أن غلق عدد من البرامج المتعثرة قد ساهم في تحسين الصورة العامة للبرامج المطروحة في مؤسسات التعليم العالي حاليًا. وعلى الرغم مما سبق، وبوجه عام، فإن هناك تحديات أشارت إليها تقارير المراجعة، والتي أكدتها في توصياتها على أهمية العمل على وضع إطار متكامل للبرامج المتعثرة، يحدد وبشكل واضح مخرجات تعلم مطلوبة ومناسبة، إضافة إلى تبني سياسات قبول مناسبة لاحتياجات البرنامج، وتوفير البنية التحتية، والهيئة الأكاديمية المناسبة لتقديمه بجودة عالية، مع ضرورة تناسب أدوات التقييم مع مستوى البرنامج، والمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة لضمان المعايير الأكاديمية للخريجين، والحرص على استمرارية تطور هذه البرامج؛ لتكون قادرة على تخريج مواطن بحريني قادرًا على المنافسة في سوق العمل إقليميًا ودوليًا.

كما أنهت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** في أكتوبر 2014، دورة المراجعات الثانية التي بدأتها في يناير 2012، بمراجعة (99) مؤسسة تدريب، مع البدء في دورة المراجعة الثالثة (المرحلة الأولى). وقد أشارت نتائج تقارير مراجعات ضمان الجودة للدورة الثانية التي تم نشرها من قبل الهيئة إلى تحقيق المؤسسات التدريبية تطورًا ملحوظًا في الأداء عما كانت عليه في الدورة الأولى، حيث تضاعفت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد» أو أفضل. كما أظهرت النتائج ارتفاعَ نسبة المؤسسات التدريبية والتعليمية الحاصلة على تقدير: «مرضٍ» أو أكثر في فاعلية عمليتي التعليم والتعلم، والبرامج المقدمة التي تلبي المهارات الحياتية، والتوظيف بما يتوافق مع المعايير الدولية، إضافة إلى تطوير منهجيات أفضل للتقييم. وبمقارنة إنجاز المتدربين، وفاعلية التعليم والتعلم، والدعم والإرشاد، والقيادة والإدارة، فإن جودة البرامج المقدمة التي جاءت بمستوى مرضٍ أو أفضل في الدورة الثانية للمراجعات بلغت نسبة عالية جدًا، كما أنه عند مقارنة نتائج الدورتين: الأولى والثانية نجد أن التقدم الأفضل تركز في جودة البرامج المقدمة وفاعلية الدعم والإرشاد للمتدربين؛ مما يعكس وعي المؤسسات التدريبية والتعليمية عامة بثقافة ضمان الجودة. ومن ناحية أخرى أظهرت نتائج الدورة الثانية التحسن الملحوظ في جودة عملية التقييم الذاتي التي تجريها المؤسسات، ومن أهم الجوانب التي تحتاج إلى تحسين في مؤسسات التدريب المهني - وفق ما ذكرته تقارير الهيئة - هو العمل على تطوير ورفع كفاءة المتدربين، وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، إلى جانب الارتقاء بالعمليات المتعلقة بالتدريب والإرشاد والتقييم مع المتابعة المستمرة لها؛ لإدخال التحسينات اللازمة ولضمان جودة المخرجات وكفاءتها. وكان للشركاء – خاصةً وزارة العمل- دور بارز في تحقيق هذا التحسن الملحوظ نتيجة ربط التطور في أداء المؤسسات التدريبية باشتراكات التدريب؛ الأمر الذي ساهم في الدفع بهذه المؤسسات للارتقاء بأدائها من أجل البقاء في المنافسة والحصول على حصص من هذه الاشتراكات.

كذلك أنهت **إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية** دورة المراجعة الثانية في ديسمبر 2014، بمراجعة (206) مدرسة حكومية. وقد أبرزت تقارير هذه المراجعات مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، وأدرجتها في توصياتها للمدارس. كما أكدت نتائج المقارنة بين دورتي المراجعات

الأولى والثانية على جوانب عدة أهمها ضرورة تطوير الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للمدارس الحاصلة على تقدير: «مرضٍ» و«غير ملائم»، بحيث تسهم وبشكل مباشر في تحسين وتطور المدارس نحو الأفضل، مع التركيز على الاستفادة من الممارسات المتميزة في المدارس الجيدة والممتازة. إضافة إلى تنمية مهارات الطلبة في المواد الأساسية، خاصةً في اللغة الإنجليزية. كما أكدت نتائج المدارس ذات الأداء: «غير ملائم» في الدورتين على ضرورة التدخل الفوري من قِبل المعنيين؛ لضمان حصول الطلبة على تعليم ذي جودة، خاصةً المدارس التي ظلت في المستوى: «غير ملائم» في الدورتين؛ وهو الأمر الذي لا يتناغم مع تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030. كما لا يمكن إغفال ما لاستقرار الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس من أثر على جودة ما تقدمه، وعليه فلابد من العمل على تثبيتها واستمرارها؛ لضمان إحداث التغيير الإيجابي واستدامته، علاوة على سدِّ النقص في الموارد البشرية، خاصةً المعلمين الأوائل ومعلمي المواد الأساسية، مع ضرورة تطوير السياسات من قبل الجهات المعنية بما يضمن تقليص الفجوة بين أداء البنين والبنات خاصة المرتبطة برفع إنجاز الطلبة الأكاديمي، وذلك بالعمل على رفع دافعية البنين نحو التعلم، وتلبية احتياجاتهم التعليمية المختلفة وفق فئاتهم العمرية، وتطوير طرائق التدريس، وأساليب الإدارة الحديثة، وأساليب تمهين الموارد البشرية وتدريبهم. كما أشارت التقارير إلى وجود حاجة لتطوير البيئات المدرسية في بعض المدارس كسدِّ النقص في المرافق والموارد والمصادر التعليمية، وضمان سلامة المرافق بشكل عام.

كما استكملت **إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** الدورة الأولى من مراجعة أداء المدارس الخاصة في ديسمبر 2014، والتي بلغ عددها 62 مدرسة خاصة، أغلبها تخدم الجنسين، وقد شرعت في مراجعات الدورة الثانية في إبريل 2015. وقد حرصت الهيئة في تقاريرها عن هذه المدارس على إبراز مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. وكان من أبرز النتائج الإيجابية في الدورة الأولى لمراجعة أداء المدارس الخاصة في المدارس الجيدة والممتازة، كفاءة القيادات المدرسية، وكفاءة الموارد البشرية، وثراء الموارد والمصادر التعليمية، وحسن توظيفها. إلا أن نسبة المدارس ذات الأداء: «غير ملائم» تعد مقلقة وتشكل تحديًا يدفع مجالس إدارات المدارس الخاصة، والأطراف ذات العلاقة إلى ضرورة تحسين الأداء العام، ومواجهة التحديات وتخطيها، حيث يواجه أكثر من ثلث المدارس الخاصة صعوبات في القدرة الاستيعابية على التحسن. وقد أظهرت التقارير أن مستوى تحصيل الطلبة في الدروس والأعمال لا يتوافق غالبًا مع النتائج المرتفعة في الاختبارات المدرسية، أو الامتحانات الداخلية؛ وهو الأمر الذي يستوجب على المدارس الخاصة وإداراتها الفنية إجراء تدقيقٍ أكثر لعمليات بناء الاختبارات والامتحانات. وقد برز تطور الطلبة الشخصي في المدارس الخاصة؛ نتيجة قدرتهم على العمل الجماعي بشكل جيد، ومشاركتهم في الحياة المدرسية بثقة، وهذا الجانب لم يتوافق بوصفه مخرجًا رئيسًا مع العمليات التي تقوم بها المدرسة؛ الأمر الذي يتطلب منها توظيف هذا التقدم في تطوير عمليتي التعليم والتعلم، وعمليات الدعم والمساندة للطلبة والتي جاءت في مستوى أقل. ومن الجوانب التي يمكن للمدارس الخاصة تطوير عملياتها فيها بصورة أكبر: الممارسات التعليمية المرتبطة بإستراتيجيات التعليم والتعلم، وأساليب التقويم ودقته، ومستويات الدعم المقدمة للطلبة بمختلف احتياجاتهم وقدراتهم داخل الصفوف وخارجها، والإدارة الصفية وعملياتها، مع العمل على تنوع الأنشطة اللاصفية وطرائق تقديم المنهج. في حين كشفت نتائج مجال القيادة والإدارة، عن وجود مساحات بارزة لتطوير الممارسات في هذا المجال لدى المدارس ذات المستوى: «غير ملائم» خاصة في الجوانب المرتبطة بعمليات التخطيط الإستراتيجي، والتقييم الذاتي، وبناء الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية، ومؤشرات الأداء ودقتها. وللمدارس الخاصة الفرصة في تطوير أدائها بصورة أفضل من خلال إنشاء أقسام جودة داخلية تُبنى ضمن هياكلها التنظيمية، وتُعنى بالوقوف على عمليات ضبط الجودة الداخلية ومتابعتها.

وفي **إدارة الامتحانات الوطنية** برزت نتائج الجهود المبذولة في تنفيذ دورة الامتحانات الوطنية لعام 2015 على طلبة الصف الثالث، وطلبة الصف الثاني عشر، وبينت تقارير الهيئة لنتائج الامتحانات الوطنية للصف الثالث أن المتوسط الوطني لدرجة الأداء لعام 2015 بلغ 2.13 في اللغة العربية، و 0.94 في الرياضيات، و4.09 في اللغة الإنجليزية، وعلى الرغم من أنَّ أعلى متوسط درجة أداء جاء في اللغة الإنجليزية، إلا أن أفضل تحسن في الأداء لهذا العام مقارنة بالعام الماضي، كان في اللغة العربية. وقد أسفرت نتائج النسب المئوية التراكمية لدرجة الأداء للصف الثالث، أن أكثر من نصف الطلبة الذين شاركوا في أداء الامتحانات الوطنية تمكنوا تقريبًا من إحراز درجة الأداء 4.0 أو أعلى منه في اللغة الإنجليزية مقارنة باللغة العربية، التي تمكن أقل من ربع الطلبة المشاركين تقريبًا من إحراز هذا المستوى، في حين تمكنت فئة بسيطة جدًا من إحراز هذا المستوى في الرياضيات. كما كان متوسط درجة أداء الطلبة في مهارة «الكتابة» أفضل إلى حدٍّ ما عن مهارتي «القراءة والاستماع» في اللغة العربية، في حين جاءت نتائج اللغة الإنجليزية عكس ذلك؛

إذ ظهر الأداء الأفضل للطلبة في مهارتي «القراءة والاستماع»، مع تحسن طفيف في متوسط درجة الأداء في مهارة «الكتابة»، وبالنسبة لنتائج الصف الثالث لمادة الرياضيات فقد استمرت في الانخفاض في المهارتين: المعرفة الرياضية، واستخدام وتطبيق الرياضيات. أما بالنسبة للصف الثاني عشر فقد تبين أن مستوى أداء الطلبة في عام 2015، كان أفضل منه في عام 2014، في اللغة العربية وحل المشكلات، في حين انخفض مستوى أداء الطلبة في اللغة الإنجليزية انخفاضا بسيطًا. وبوجه عام، وعلى الرغم من تحسن الأداء في بعض الامتحانات الوطنية لعام 2015، مقارنة بعام 2014، إلا أن أداء المستوى العام للمخرجات التعليمية – على الأقل – للصفين: الثالث والثاني عشر لم يصل إلى المستوى المتوقع. وعند مقارنة أداء البنين والبنات من طلبة المدارس الحكومية في الصفين الثالث والثاني عشر، فقد كان أداء البنات أفضل من أداء البنين في جميع الامتحانات الوطنية. وتعكس هذه النتائج في مجملها أهمية التركيز على تطوير المهارات الأساسية للطلبة بما يتلاءم مع نموهم المعرفي، وبما يتوافق مع توصيات الهيئة في تقارير مراجعة أداء المدارس.

وقد تأسست **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** في نهاية عام 2012، وبدأت في تشغيل الإطار الوطني للمؤهلات في نهاية عام 2014 وفقًا للسياسات العامة للإطار. وعليه فقد تمكنت مؤسستا تعليم عالٍ من استيفاء جميع متطلبات الإدراج المؤسسي خلال الفترة ما بين فبراير إلى يونيو 2015. كما تسعى الإدارة للعمل على نشر ثقافة الإطار الوطني والتعريف به من خلال تقديم ورش للتعريف بالإطار، وربطه مع ممارسات مؤسسات التعليم والتدريب، مع العمل على تلقي طلبات الإدراج المؤسسي لبقية المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين؛ لتيسير عملية الإدراج المؤسسي، وتسكين مؤهلاتها في الإطار الوطني للمؤهلات.

واستكمالا لتحقيق رؤيتها، نحو استدامة الجودة والتطوير في المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتعزيز جودة أداء مخرجاتها، وربطها بمتطلبات واحتياجات سوق العمل؛ للمساهمة في دعم التنمية الشاملة لمملكة البحرين، والسوق الإقليمية، والدولية وفق الرؤية الاقتصادية 2030، **واصلت** الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب **في نشر نتائج جهودها المبذولة، والتي قامت بها خلال الأعوام السابقة من عملها، حيث ساهمت بمبادرات متنوعة – سيتم التطرق إلى تفاصيلها في الأجزاء اللاحقة** - منها عقد وتنظيم مؤتمرها الثالث في مملكة البحرين، تحت رعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، في فبراير 2015. كما شاركت في محافل محلية مع شركائها، وشبكات ضمان جودة إقليمية ودولية. بالإضافة إلى فوزها باستضافة – في عام 2017- مؤتمر «الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي» «INQAAHE» بمملكة البحرين، والذي سيتزامن مع مؤتمر الهيئة الرابع. ومن منطلق اكتساب الثقة فيما تقوم به الهيئة من جهود وتوافقًا مع رؤيتها وأهدافها، فقد خضعت الهيئة للمراجعة الخارجية من قبل الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي، حيث أكدت الشبكة على توافق الهيئة تمامًا مع عشرة معايير من الممارسات الجيدة للشبكة، والتزام الهيئة بأدلة الممارسات الجيدة التي تتبعها في مراجعاتها لمؤسسات التعليم والتدريب بالمملكة. وستستمر الهيئة في مسيرتها؛ نحو أداء رسالتها من خلال أداء مهامها الرئيسة، وبناء قدرات الكفاءات الداخلية للإدارات والشركاء المحليين، وبحسب احتياجات كل إدارة من إداراتها، إضافةً إلى عقد وتنظيم خمسة منتديات محلية؛ تختص بموضوعات مختلفة تتمحور حول جودة التعليم والتدريب.

المؤتمر الثالث
للهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة
التعليم والتدريب

THE THIRD
QA
CONFERENCE

تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، قامت الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بعقد مؤتمرها الثالث تحت عنوان: «جودة التعليم والتدريب: الاستدامة وتوفير فرص العمل»، في مملكة البحرين، وذلك في 18-19 فبراير 2015.

وتمثل الغرض من المؤتمر تبيانَ أهمية استدامة الجودة والتطوير في المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتعزيز جودة أداء مخرجاتها، وربطها بمتطلبات واحتياجات سوق العمل؛ للمساهمة في دعم التنمية الشاملة لمملكة البحرين، والسوق الإقليمية، والدولية وفق الرؤية الاقتصادية 2030. وقد شكل المؤتمر فرصة حقيقية للمختصين والمعنيين للاطلاع على أبرز الممارسات المحلية والإقليمية، والدولية في جودة التعليم والتدريب ونتائج تطبيقاتها، وآليات إثراء التجربة البحرينية من خلال أفضل الممارسات الدولية.

وقد تناولت جلسات المؤتمر المحاور التالية:

- فكرة إطار عمل المؤهلات.
- تحديد التوجهات الجديدة لضمان الجودة في التعليم العالي: موازنة الاحتياجات التنافسية لمختلف الأطراف ذات العلاقة.
- تطوير البنية الأساسية لسوق العمل.
- رأب الفجوات بين الأبحاث، والسياسات والممارسات لبناء أنظمة التعليم في القرن الحادي والعشرين.
- دور «تمكين» في دعم البحرينيين وبناء قدراتهم.
- امتحانات الـ «TIMSS»، وعلاقتها بإنجازات التعليم وتطلعاته في البحرين.
- القيادة والسياسة التربوية: رأب الفجوات لتحقيق الاستدامة.
- المتغيرات الاقتصادية العالمية وسوق العمل المحلية.
- دور أنشطة المراجعات الخارجية في دعم أنظمة ضمان الجودة المستدامة في التعليم العالي.
- كيفية مساهمة مؤسسات التعليم والتدريب المهني في تلبية احتياجات قطاع الصناعة والأعمال.

وقد شارك في المؤتمر ما يربو عن 600 مشارك من المختصين في مجال تحسين جودة التعليم من مختلف دول العالم، كما شاركت أيضًا وفود من المدارس، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التعليم العالي، ومراكز الامتحانات الوطنية، وكذلك نخبة من الخبراء الإقليميين والدوليين من مؤسسات التعليم والتدريب، وهيئات ضمان الجودة.

وتضمن برنامج المؤتمر عروضًا لمتحدثين رئيسيين تناولت عدة موضوعات مهمة:

- حيث تناول الأستاذ جميل حميدان – وزير العمل والشئون الاجتماعية – «تطوير البنية الأساسية لسوق العمل»، وما قامت به حكومة مملكة البحرين وأجهزتها على مدى الأعوام السابقة من مبادرات ومشروعات تصب في إطار تطوير سوق العمل والعاملين فيها.
- وتحدث الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة – رئيس مجلس إدارة صندوق العمل «تمكين» – «عن دعم البحرينيين وتعزيز قدراتهم»، وعن الجهود التي تبذلها تمكين في إطار من المشاركة مع المؤسسات والهيئات المختلفة في القطاعين العام والخاص في معالجة التحديات التي تواجه سوق العمل في المملكة من خلال «سد الفجوات وتوفير المهارات، وتوفير فرص العمل للبحرينيين في هذيْن القطاعين».
- وتناول الشيخ هشام آل خليفة – وكيل وزارة التربية والتعليم للموارد والخدمات - في عرض بعنوان: «القيادة والسياسة التربوية: رأب الفجوات لتحقيق الاستدامة»، المبادرات الوطنية لتطوير التعليم والتدريب في المملكة، والمتمثلة في مبادرة تطوير التعليم الثانوي المهني، وإنشاء كلية إعداد وتدريب المعلمين، وبوليتكنك البحرين، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.
- واستعرض الأستاذ أسامة العبسي – الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل – في عرض بعنوان: «المتغيرات الاقتصادية العالمية وسوق العمل المحلية»، تأثرَ الاقتصاد المحلي بالمتغيرات الإقليمية والعالمية، مع الأخذ في الاعتبار المنافسة بين العمالة المحلية والوافدة.

وتضمن المؤتمر خمس ورش عمل تحضيرية، شارك فيها شريحة واسعة من المعنيين بقطاع التعليم والتدريب من داخل وخارج المملكة، وقد تناولت هذه الورش موضوعات حول أهمية ضمان جودة التعليم والتدريب، وتحقيق استدامة الجودة في قطاعات العمل، بالإضافة إلى استعراض تطبيقات ضمان الجودة المختلفة، وآليات تعزيز ممارستها في المؤسسات التعليمية والتدريبية وهي كما يلي:

- ورشة عمل إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال بعنوان: «القيادة من أجل الاستدامة: البيئة التعليمية في مدارس القرن الحادي والعشرين»، وقدمها البروفيسور كليف ديوك، بروفيسور القيادة والتعليم المهني من مركز روبرت أوين لتغير التعليم.

وترتكز الورشة في محاورها على دور القيادة المدرسية الواعية بأهمية التحسين والتطوير، والتي تُعد من أهم العوامل الرئيسة في خلق بيئة مدرسية داعمة ومحفزة للتعلم، والتي تساهم بدورها في إيجاد مجتمعات تعلم مبدعة ومبتكرة في القرن الحادي والعشرين، بحيث يتم الربط في تلك المدارس بين سياسات التعليم، والممارسات التعليمية مع التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، لتحقيق التطور المنشود.

- ورشة عمل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بعنوان: «الأساليب المبتكرة في التعليم والتدريب» وقدمها السيد ديفيد كولينز، مدير منظومة الرُّواد المتحدة، والرئيس التنفيذي لتشابل هاوس للتدريب والاستشارات المحدودة من المملكة المتحدة. وقد استعرضت الورشة التوجهات الدولية في تطوير عملية التدريب وطرق التقييم العالية الجودة، كما تم تناول عدد من الأمثلة لطرق التدريب الأكثر فعالية لتعريف المشاركين عليها، وإطلاعهم على أهم التجارب في هذا المجال لتكون مرجعا لهم في مشوارهم التعليمي التدريبي.

- ورشة عمل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بعنوان: «المقايسة المرجعية» تناولت محور «المقايسة المرجعية» بوصفه أداة تستخدم بصورة منظمة ومستمرة لتوفير معلومات وبيانات أساسية تساعد المؤسسة في تحسين وتطوير أدائها بشكل عام. وقد قام المشاركون في الورشة بتدريبات عملية على عمليات المقايسة، من خلال إجراء مجموعة من التدريبات.

- ورشة عمل إدارة الامتحانات الوطنية حول موضوع «امتحانات الـ TIMSS، وعلاقتها بإنجازات التعليم وتطلعاته في البحرين»، وقدمها كل من البروفيسورة إينا. في. أس. موليس، الرئيس التنفيذي للمركز الدولي للدراسات بكلية بوسطن، والسيد ميشيل. أو. مارتن المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات لاختبارات الـ «TIMSS»، حيث استعرضا موجزًا يلخصان فيه الأطر العامة لتقييمات الـ TIMSS لمادتي: «الرياضيات والعلوم» في الصفوف «الرابع، والثامن، والثاني عشر»، بالإضافة إلى التركيز على أمثلة من أسئلة اختبارات الـ «TIMSS» لمادتي: «الرياضيات والعلوم» من خلال أطر التقييم والإنجاز الدولي.

كما تم استعراض تاريخ تطوير هذه الأطر بالتعاون المشترك بين أكثر من 60 دولة حول العالم، بالإضافة إلى تقديم وصف للمناهج الدراسية والممارسات التعليمية التي توفر أساسًا قويًا للحلقات الدراسية الأولى، لما لهذه المناهج من أهمية لتحقيق التميز في الحلقات الدراسية اللاحقة، وتعزيز فرص عمل الطلبة في المستقبل.

وقد تطرق المحاضرون في الورشة إلى مستوى أداء طلبة مملكة البحرين من خلال عرض لفقرات من أسئلة اختبارات الـ «TIMSS» ومقارنتها بالدول الأخرى.

- ورشة عمل الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات بعنوان: «المؤهلات وتوفير فرص العمل» حيث تناولت الورشة أهم التحديات التي يعمل الإطار الوطني للمؤهلات على حلها، وطرق التعامل معها من خلال الربط بين المؤهلات الوطنية المطروحة ومتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى عرض للتجارب الدولية في مجال التحقق، وبيان لماهية الأدوات المستخدمة للوصول إلى تفعيل التحقق في مجال المؤهلات، قدمه السيد سايمون بيترز خبير من مؤسسة ترايبل من المملكة المتحدة.

كما احتوت الورشة على تدريبات عملية للمشاركين على كيفية التحقق من المؤهلات من خلال تمرين «محاكاة لعملية التحقق من المؤهل» باستخدام التحقق الخاص بالإطار الوطني للمؤهلات.

كما اشتملت أجندة المؤتمر على عقد خمس عشرة جلسة متوازية تناولت كافة الجوانب المتعلقة بقطاع التعليم والتدريب، وجلسات عرض الملصقات للمشاركين من داخل وخارج الهيئة.

وستعقد الهيئة مؤتمرها الرابع في عام 2017، والذي سيتزامن مع استضافة الهيئة لمؤتمر الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة، حيث قدمت الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان الجودة خلال مشاركتها في مؤتمر الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة المنعقد في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من 30 مارس – 3 إبريل 2015، عرضًا مرئيًا تحت عنوان: «تغيير صورة التعليم العالي - المتطلبات الجديدة لضمان الجودة»، يبرز إنجازات مملكة البحرين في عدد من المجالات الحيوية منها التعليم والاقتصاد والثقافة، وقد قام بعدها أعضاء الجمعية العمومية الذين يبلغ عددهم 250 عضوًا بالموافقة على اختيار مملكة البحرين لاستضافة مؤتمرها القادم في عام 2017.

ويعد مؤتمر الشبكة الدولية أكبر ملتقى علمي في مجال جودة التعليم، كما إنه يستقطب مئات الخبراء والمعنين في مجال ضمان جودة التعليم العالي من مختلف دول العالم.

شاركت الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في المؤتمر الثاني للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي والذي عُقِدَ تحت عنوان: «ضمان جودة التعليم العالي في العالم العربي» بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «UNESCO»، والهيئة الألمانية للتبادل العلمي «DAAD»، والمجلس الأعلى المصري للجامعات، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد «NAQAAE» في جمهورية مصر العربية، وذلك في الفترة من 6 إلى 8 يونيو 2015.

وبصفتها رئيس الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، أشارت د. جواهر المضحكي الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين، إلى أهمية تطوير قطاع التعليم العالي في المنطقة العربية، وأهمية إحداث نقلة نوعية في هذا القطاع، خاصة وأنه في ضوء تسارع العولمة الاقتصادية فإن نظرة متفحصة لمؤشر التنافسية العالمية يحتم على الدول العمل لأن تنشئ جيلا من المواطنين قادرًا على القيام بالأعمال بكل كفاءة وإنتاجية عالية، وكذلك التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي تتسم بها التنافسية العالمية، وأن تعمل على تأسيس نظام تعليمي وتدريبي صارم وموثوق به.

وقدمت الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ثلاث ورقات عمل خلال مشاركتها في المؤتمر:

- الورقة الأولى والتي قدمها المدير العام للإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات، الأمين العام للشبكة العربية لضمان الجودة، الدكتور طارق السندي، حيث استعرض فيها النتائج التحليلية لاستطلاع الرأي حول مشروع ضمان جودة التعليم العالي عبر الحدود، وتقييم وضع التعليم العالي عبر الحدود في المنطقة العربية، من حيث الإطار القانوني، والمعايير والإجراءات المستخدمة، ومدى اختلافها عن تلك المستخدمة في أنواع التعليم العالي التقليدي، فضلا عن تقييم دور هيئات ضمان الجودة الوطنية في ضمان الجودة في التعليم العالي عبر الحدود، وتحديد أفضل الممارسات القائمة على التعاون بين هذه الهيئات، والتعاون بين هيئات ضمان الجودة في الدول المتقدمة، وبين المؤسسات، وتحديد العوائق والتحديات الرئيسة في ضمان الجودة في التعليم العالي عبر الحدود، ودراسة الطرق الرامية إلى معالجتها.

- الورقة الثانية قدمتها المدير الأول بإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الدكتورة وفاء المنصوري، حيث أشارت فيها إلى أنه منذ بداية عام 2000، أصبح ضمان الجودة أحد الموضوعات الرئيسة المطروحة للمناقشة بين مؤسسات التعليم العالي وهيئاتها الأكاديمية وصانعي القرار، وتُعزى الحاجة إلى ضمان الجودة في الواقع إلى زيادة الطلب على التعليم العالي، والضغط المتزايد على مؤسسات التعليم العالي.

وأوضحت أن الطلب على التعليم العالي وصل في الفترة الحالية إلى معدل نمو غير مسبوق؛ مما نتج عنه إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ جديدة تزاول أنشطتها في المنطقة العربية؛ ومعظمها من مؤسسات التعليم العالي الخاصة؛ إذ تمثل فئة الشباب تحت سن 25 سنة نسبة 60% من إجمالي عدد السكان في المنطقة؛ مما يزيد الضغط على قطاع التعليم العالي لينمو بمعدل أكبر، وبالتالي فهناك حاجة ملحة إلى ضمان ما تقدمه هذه المؤسسات من تعليم ومخرجات.

- الورقة الثالثة قدمتها الأستاذة عصمت جعفر، المدير في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات، حيث استعرضت فيها تجربة المملكة في تأسيس وتطبيق الإطار الوطني للمؤهلات، الذي تم إنشاؤه لمواجهة العديد من التحديات في قطاعي التدريب والتعليم ،والتغلب عليها من خلال هذا الإطار الشامل للمؤهلات الذي يغطي جميع قطاعات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، مبينة أن الإطار الوطني للمؤهلات يحقق جودة المخرجات التعليمية، ويعزز قيمة المؤهلات، ويسهم في إيجاد فرص تنافسية في سوق العمل؛ مما يترتب عليه تنمية القطاعات التعليمية والتدريبية، ورفدها بعقول وطنية تحقق الاستدامة للاقتصاد البحريني، والرؤية الاقتصادية 2030.

وقد شارك في المؤتمر الذي تضمن ست جلسات (135) مختصًا وخبيرًا بقطاع التعليم العالي من عدة دول عربية، وأخرى أجنبية، منها: مصر، البحرين، عمان، الأردن، الكويت، الإمارات، كندا، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، السويد، والولايات المتحدة الأمريكية.

Certificate of GGP Alignment

INQAAHE certifies that

NATIONAL AUTHORITY FOR QUALIFICATIONS & QUALITY ASSURANCE OF EDUCATION AND TRAINING (QQA), KINGDOM OF BAHRAIN

comprehensively adheres to

INQAAHE Guidelines of Good Practice (GGP)

Period of validity: from 6 July 2015 to 6 July 2020

Jagannath Patil
INQAAHE President, 2015-2018

تقدمت الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب للشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي «INQAAHE» بطلب تقييم مدى انسجام الهيئة مع معايير الممارسات الجيدة؛ وذلك حرصًا من الهيئة على تأكيد قيم الشفافية والمصداقية والمهنية التي تحكم منهجية عمل الهيئة، ومن أجل تأكيد الثقة من قبل المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة، حيث وضحت الهيئة ممارساتها والتزامها بتطبيق المعايير الدولية لضمان الجودة في تقرير التقييم الذاتي الذي أعدته إلى الشبكة الدولية لدراسته بتاريخ 13 يناير 2015.

وعلى إثر ذلك قام، فريق الشبكة الدولية بزيارة الهيئة بهدف تقييمها بتاريخ 5-3 مارس 2015، وقد تم خلال الزيارة تقييم ممارسات الهيئة ومقابلة منتسبيها والأطراف ذات العلاقة. وكانت نتيجة الأحكام كالتالي:

الرقم	معايير الممارسات الجيدة	الحكم
.1	حوكمة هيئة ضمان الجودة الخارجية	متوافقة تماما
.2	الموارد	متوافقة تماما
.3	ضمان جودة هيئة ضمان الجودة الخارجية	متوافقة تماما
.4	إصدار المعلومات العامة	متوافقة تماما
.5	العلاقة بين هيئة ضمان الجودة الخارجية ومؤسسات التعليم العالي	متوافقة تماما
.6	متطلبات هيئة ضمان الجودة الخارجية للأداء المؤسسي والبرامجي	متوافقة تماما
.7	متطلبات هيئة ضمان الجودة الخارجية للتقييم الذاتي، ونشرها لهيئات ضمان الجودة الأخرى	متوافقة تماما
.8	تقييم هيئة ضمان الجودة الخارجية للمؤسسات والبرامج	متوافقة تماما
.9	القرارات	متوافقة إلى حد كبير
.10	التظلمات	متوافقة إلى حد كبير
.11	التعاون	متوافقة تماما
.12	التعليم العالي عبر الحدود	متوافقة تماما

واستنادًا إلى نتائج عمل فريق الشبكة الدولية للمراجعة الخارجية، ومجموعة اللقاءات التي عقدها في الهيئة، وتقرير التقييم الذاتي أصدرت الشبكة الدولية شهادتها وتقريرها اللذيْن يفيدان اجتياز الهيئة للمراجعة الخارجية بنجاح، حيث ذكرت الشبكة في تقريرها أن الهيئة توافقت تماما مع عشرة من أصل اثني عشر معيارًا من معايير الممارسات الجيدة للشبكة، والتزام الهيئة بأدلة الممارسات الجيدة التي تتبعها في مراجعاتها لمؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين. كما شمل التقرير إشادة اللجنة بالممارسات الجيدة المطبقة بالهيئة، والجوانب التي تحتاج إلى التطوير.

وبناءً على نتائج المراجعة التي قامت بها الشبكة للهيئة، فقد تم اعتماد الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب رسميًا بأنها إحدى الهيئات المنسجمة مع معايير الممارسات الجيدة المعمول بها في مراجعات الشبكة، وتم نشر تقريرها على الموقع الإلكتروني للشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة www.inqaahe.org. الجدير بالذكر، أن الشبكة الدولية لهيئات ضمان جودة التعليم العالي تأسست في عام 1991، بمشاركة (8) أعضاء فقط، في حين يصل عدد أعضاء الشبكة اليوم إلى (250) عضوًا، يشكل (14) عضوًا منهم مجلس إدارة الشبكة، ويمثلون (14) مؤسسة لضمان جودة التعليم العالي في جميع أنحاء دول العالم.

"إن الاتصال في العلاقات الإنسانية يشبه التنفس للإنسان، كلاهما يهدف إلى استمرار الحياة"

فرجينيا ساتير

إدارة الاتصال ومكتب الرئيس التنفيذي

مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي*
المراجعات المؤسسية**

#	اسم المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد التزكيات	عدد التأكيدات	عدد التوصيات	تقييم المراجعة التتبعية ***
1	الجامعة الأهلية	2012	9	12	24	تقدم جيد
2	جامعة البحرين	2012	15	12	17	تقدم ملائم
3	بوليتكنك البحرين	2013	7	3	18	تقدم ملائم
4	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية	2011	5	9	23	تقدم ملائم
5	جامعة دلمون للعلوم و التكنولوجيا	2011	0	9	32	تقدم ملائم
6	الجامعة الخليجية	2011	1	4	40	تقدم ملائم
7	الجامعة العربية المفتوحة – البحرين	2011	6	3	15	تقدم غير ملائم
8	الجامعة الملكية للبنات	2011	3	2	19	تقدم غير ملائم
9	جامعة العلوم التطبيقية	2012	2	7	34	تقدم غير ملائم
10	جامعة المملكة	2012	1	3	36	تقدم غير ملائم
11	كلية البحرين الجامعية	2011	2	2	41	تقدم غير ملائم
12	جامعة أما الدولية – البحرين	2011	0	0	47	تقدم غير ملائم
13	معهد نيويورك للتكنولوجيا- البحرين	2009	0	1	42	لا ينطبق
14	معهد بيرلا للتكنولوجيا	2008	4	3	17	لا ينطبق

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

** إن عدد التزكيات و/أو التأكيدات و/أو التوصيات لا يعتبر مقياسًا مباشرًا نهائيًا لجودة المؤسسة. فالتزكيات: جوانب القوة. التأكيدات: الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها المؤسسة من خلال عملية التقييم الذاتي. والتوصيات: الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها لجنة المراجعة.

*** تقدم جيد: قامت المؤسسة باستيفاء أغلبية التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بنجاح (بما فيها التوصيات الرئيسة). تقدم ملائم : قامت المؤسسة باستيفاء أغلبية التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بصورة كاملة أو جزئية. تقدم غير ملائم : لم تستوفِ المؤسسة أغلبية التوصيات بصورة ملائمة أو توصية رئيسة واحدة بصورة ملائمة.

مراجعة البرامج الأكاديمية*

المرحلة الأولى

برامج البكالوريوس في إدارة الأعمال

#	المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المعايير المستوفاة	الحكم	نتيجة المراجعة التتبعية**	نتيجة زيارات إعادة المراجعة***
1	جامعة البحرين	2009	4	جدير بالثقة		
2	الجامعة الأهلية	2009	4	جدير بالثقة		
3	الجامعة العربية المفتوحة - البحرين	2009	4	جدير بالثقة		
4	الجامعة الملكية للبنات	2009	4	جدير بالثقة		
5	كلية البحرين الجامعية	2011	2	قدر محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح	
6	جامعة العلوم التطبيقية	2010	2	قدر محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح	
7	الجامعة الخليجية	2010	3	قدر محدود من الثقة	لم يتم استيفاء التوصيات بشكل مرضٍ	
8	معهد بيرلا للتكنولوجيا	2009	3	قدر محدود من الثقة	-	-
9	جامعة المملكة	2010	1	غير جدير بالثقة		قدر محدود من الثقة
10	جامعة دلمون للعلوم و التكنولوجيا	2010	1	غير جدير بالثقة		قدر محدود من الثقة
11	جامعة أما الدولية - البحرين	2011	1	غير جدير بالثقة		غير جدير بالثقة
12	معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين	2011	1	غير جدير بالثقة		غير جدير بالثقة

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

** المراجعات التتبعية: لقياس مدى التقدم في معالجة توصيات المراجعة

*** إعادة المراجعة: إجراء مراجعة شاملة جديدة للبرنامج

البكالوريوس في القانون

#	المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	الاستنتاج في المراجعات التتبعية
1	جامعة البحرين	2010	4	جدير بالثقة	
2	جامعة العلوم التطبيقية	2012	3	قدرٌ محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح
3	جامعة المملكة	2012	2	قدرٌ محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح
4	جامعة دلمون للعلوم و التكنولوجيا	2010	0	غير جدير بالثقة	
5	الجامعة الخليجية	2010	0	غير جدير بالثقة	

الماجستير في تقنية المعلومات

#	اسم المؤسسة	سنة المراجعة	عدد المعايير المستوفاة	الحكم
1	الجامعة الأهلية	2010	4	جدير بالثقة
2	جامعة دلمون للعلوم والتنكولوجيا	2010	0	غير جدير بالثقة
3	الجامعة الخليجية	2010	0	غير جدير بالثقة
4	جامعة أما الدولية – البحرين	2010	0	غير جدير بالثقة
5	معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين	2010	0	غير جدير بالثقة

الماجستير في إدارة الأعمال

#	المؤسسة	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	جامعة البحرين	2011	4	جدير بالثقة
2	الجامعة الأهلية	2011	4	جدير بالثقة
3	الجامعة الماليزية المفتوحة باستضافة الجامعة العربية المفتوحة - البحرين	2011	3	قدر محدود من الثقة
4	كلية البحرين الجامعية	2011	3	قدر محدود من الثقة
5	جامعة العلوم التطبيقية	2011	2	قدر محدود من الثقة
6	جامعة دلمون	2011	1	غير جدير بالثقة
7	جامعة أما الدولية – البحرين	2011	1	غير جدير بالثقة
8	الجامعة الخليجية	2011	1	غير جدير بالثقة

المرحلة الثانية*
مراجعة البرامج في الكلية
مجال العلوم الطبية و الصحية

#	المؤسسة– البرنامج – الكلية	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	**الجامعة الأهلية** بكالوريوس العلوم في العلاج الطبيعي كلية العلوم الصحية والطبية	2012	4	جدير بالثقة
2	**الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية** بكالوريوس في الطب، وبكالوريوس في الجراحة، وبكالوريوس في القبالة و التوليد – كلية الطب	2012	4	جدير بالثقة
3	**الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية** بكالوريوس العلوم في التمريض – كلية التمريض والقبالة	2012	4	جدير بالثقة
4	**الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية** بكالوريوس العلوم – التجسير في التمريض – كلية التمريض والقبالة	2012	4	جدير بالثقة
5	**الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية** ماجستير العلوم في التمريض – كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	2012	4	جدير بالثقة
6	**جامعة البحرين** بكالوريوس العلوم في التمريض – كلية العلوم الطبية	2012	4	جدير بالثقة
7	**جامعة البحرين** بكالوريوس العلوم في التمريض للممرضين المسجلين – كلية العلوم الطبية	2012	4	جدير بالثقة
8	**الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية** ماجستير العلوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية – كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	2012	0	غير جدير بالثقة
9	**جامعة أما الدولية – البحرين** دكتور في الطب – كلية الطب	2012	0	غير جدير بالثقة

*التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

مجال تقنية المعلومات وعلوم الحاسوب

#	المؤسسة- البرنامج - الكلية	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
1	**جامعة البحرين** بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
2	**جامعة البحرين** بكالوريوس العلوم في علم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
3	**جامعة البحرين** بكالوريوس العلوم في هندسة الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
4	**الجامعة الأهلية** بكالوريوس في النُّظُم المُوزّعة والوسائط المتعددة – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
5	**الجامعة الأهلية** بكالوريوس في تقنية المعلومات – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
6	**الجامعة الأهلية** ماجستير في تقنية المعلومات وعلم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
7	**الجامعة العربية المفتوحة – البحرين** بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات والحوسبة – كلية دراسات الحاسوب	2013	4	جدير بالثقة	
8	**الجامعة الملكية للبنات** بكالوريوس علوم في علم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	1	غير جدير بالثقة	
9	**الجامعة الملكية للبنات** بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات – كلية تقنية المعلومات	2013	1	غير جدير بالثقة	
10	**جامعة أما الدولية البحرين** ماجستير علوم في علم الحاسوب – كلية دراسات الحاسوب	2013	0	غير جدير بالثقة	
11	**الجامعة الخليجية** بكالوريوس هندسة الحاسوب ونُظُم المعلومات – كلية هندسة الحاسوب والعلوم	2013	0	غير جدير بالثقة	
12	**الجامعة الخليجية** بكالوريوس هندسة اتصالات الحاسوب – كلية هندسة الحاسوب والعلوم	2013	0	غير جدير بالثقة	
13	**كلية البحرين الجامعية** بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات	2015	2	قدر محدود من الثقة	تقدم غير ملائم
14	**جامعة أما الدولية البحرين** بكالوريوس علوم في علم الحاسوب – كلية دراسات الحاسوب	2015	1	غير جدير بالثقة	تقدم غير ملائم

برامج البكالوريوس في إدارة الأعمال

#	المؤسسة– البرنامج– الكلية	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	**جامعة البحرين** بكالوريوس إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
2	**جامعة البحرين** بكالوريوس التسويق – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
3	**جامعة البحرين** بكالوريوس المحاسبة – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
4	**جامعة البحرين** بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
5	**جامعة البحرين** ماجستير إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
6	**الجامعة الأهلية** بكالوريوس في المحاسبة و العلوم المالية – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
7	**الجامعة الأهلية** بكالوريوس في العلوم المالية و المصرفية – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
8	**الجامعة الأهلية** بكالوريوس في الاقتصاد والمال – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
9	**الجامعة الأهلية** بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
10	**الجامعة الأهلية** بكالوريوس في الإدارة والتسويق – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
11	**الجامعة الأهلية** ماجستير في إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
12	**الجامعة العربية المفتوحة** بكالوريوس في إدارة الأعمال/ نظم المعلومات الإدارية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة

برامج البكالوريوس في إدارة الأعمال (تتمة)

#	المؤسسة– البرنامج– الكلية	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
13	**الجامعة العربية المفتوحة** ماجستير في إدارة الأعمال مُقدَّم من الجامعة الماليزية المفتوحة وباستضافة الجامعة العربية المفتوحة – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
14	**بوليتكنك البحرين** بكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
15	**بوليتكنك البحرين** بكالوريوس في إدارة اللوجستيات العالمية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
16	**الجامعة الملكية للبنات** بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية – كلية إدارة الأعمال والعلوم المالية	2014	4	جدير بالثقة
17	**الجامعة الملكية للبنات** برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية – كلية إدارة الأعمال والعلوم المالية	2014	4	جدير بالثقة
18	**الجامعة الملكية للبنات** بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية – كلية إدارة الأعمال والعلوم المالية	2014	4	جدير بالثقة
19	**جامعة العلوم التطبيقية** بكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة
20	**جامعة العلوم التطبيقية** بكالوريوس في المحاسبة – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة
21	**جامعة العلوم التطبيقية** بكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة
22	**جامعة العلوم التطبيقية** ماجستير في إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة

برامج البكالوريوس في إدارة الأعمال (تتمة)

#	المؤسسة– البرنامج– الكلية	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
23	**جامعة العلوم التطبيقية** ماجستير في إدارة الموارد البشرية – كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة
24	**جامعة المملكة** بكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
25	**جامعة المملكة** بكالوريوس في الإدارة المالية والمحاسبة – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
26	**جامعة المملكة** بكالوريوس في الإدارة المالية والمصرفية – كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
27	**جامعة العلوم التطبيقية** بكالوريوس في العلوم السياسية – كلية العلوم الإدارية	2014	3	قدر محدود من الثقة
28	**جامعة العلوم التطبيقية** بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية – كلية العلوم الإدارية	2014	3	قدر محدود من الثقة
29	**جامعة العلوم التطبيقية** ماجستير في المحاسبة و التمويل – كلية العلوم الإدارية	2014	3	قدر محدود من الثقة
30	**جامعة أما الدولية – البحرين** بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	2	قدر محدود من الثقة
31	**كلية البحرين الجامعية** برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال	2014	2	قدر محدود من الثقة
32	**جامعة أما الدولية – البحرين** بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	0	غير جدير بالثقة
33	**جامعة أما الدولية – البحرين** ماجستير في إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	0	غير جدير بالثقة
34	**كلية البحرين الجامعية** ماجستير في إدارة الأعمال	2014	0	غير جدير بالثقة

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني*

#		اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
1		معهد العاصمة	1: ممتاز	
2		المركز البريطاني للغات	1: ممتاز	
3		معهد العلوم المالية	1: ممتاز	
4		معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	1: ممتاز	
5		جنتك للتدريب و التطوير	1: ممتاز	
6		مركز كيومان البحرين	1: ممتاز	
7		المشرق للتدريب (مركز المشرق العربي للتدريب سابقاً)	1: ممتاز	
8		أكاديمية الخليج للطيران	1: ممتاز	
9		معهد المعلم	2: جيِّد	2: جيِّد
10		مركز السلامة للتدريب والاستشارات	2: جيِّد	2: جيِّد
11		مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة (بيرد)	3: مرضٍ	2: جيِّد
12		تطوير الأداء البشري	3: مرضٍ	2: جيِّد
13		مركز التقنية والتدريب لجمعية المهندسين البحرينية	4: غير ملائم	2: جيِّد

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#		اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
14		مركز دار المعرفة	2: جيِّد	
15		مركز سيلفن التعليمي- البحرين	2: جيِّد	
16		معهد البحرين للضيافة والتجزئة	2: جيِّد	
17		مركز بيرلتز للتدريب - البحرين	2: جيِّد	
18		معهد عالم الخليج للتطوير الوظيفي والجودة	2: جيِّد	
19		المركز الثقافي والتعليمي الأمريكي	2: جيِّد	
20		معهد جولدن ترست للتدريب الإداري والتجاري والاستشارات	2: جيِّد	
21		معهد الخليج لدراسات التأمين	2: جيِّد	
22		معهد آر آر سي الشرق الأوسط	2: جيِّد	
23		معهد فكتوري للتدريب والتطوير	2: جيِّد	
24		مركز أيه.آي.تي	2: جيِّد	
25		معهد داينمك للتدريب	2: جيِّد	
26		مركز برلتز– البحرين	2: جيِّد	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#		اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
27		معهد إمبكت للتدريب	2: جيّد	
28		مركز هارفست للتدريب (مركز الحصاد للتدريب سابقاً)	2: جيّد	
29		مركز نيوفارتس للتدريب	2: جيّد	
30		القبعة الصفراء للتدريب	2: جيّد	
31		أي إل سي للتدريب	2: جيّد	
32		إيميك للتدريب	2: جيّد	
33		معهد لوجك للتدريب و تنمية الموارد البشرية	2: جيّد	
34		ثنك سمارت للتطوير والتدريب	2: جيّد	
35		بريدج لحلول التدريب	2: جيّد	
36		مركز لندن للتدريب	2: جيّد	
37		تايلوس للتنمية البشرية	2: جيّد	
38		معهد الوسط للتدريب والتطوير	2: جيّد	
39		معهد الغد للتدريب	2: جيّد	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#		اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
40		مركز تدريب - إرنست و يونغ	2: جيِّد	3: مرضٍ
41		معهد البناء للتدريب	3: مرضٍ	3: مرضٍ
42		المعهد الوطني للتكنولوجيا (NIT)	4: غير ملائم	3: مرضٍ
43		المعهد الوطني للتدريب الصناعي	3: مرضٍ	
44		المعهد الحديث للعلوم والكمبيوتر	3: مرضٍ	
45		معهد البحرين للتدريب	3: مرضٍ	
46		التفوق لحلول التدريب	3: مرضٍ	
47		فلكس ترين للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	
48		آفاق لتنمية الموارد البشرية	3: مرضٍ	
49		مركز آي ديزاين للتدريب	3: مرضٍ	
50		البديل للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	
51		معهد الجزيرة الحديث	3: مرضٍ	
52		معهد بيت التعليم	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#		اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
53		معهد دينا للتكنولوجيا	3: مرضٍ	
54		مركز التصميم التكنولوجي للتدريب	3: مرضٍ	
55		معهد الخليج الدولي	3: مرضٍ	
56		الصناعي النفطي لخدمات التدريب	3: مرضٍ	
57		معهد ليدرز للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	
58		أوشو للتدريب	3: مرضٍ	
59		مركز بروجاكس للتدريب	3: مرضٍ	
60		مركز النجاح للتدريب	3: مرضٍ	
61		معهد برستيج لتدريب الموارد البشرية	3: مرضٍ	
62		معهد الأضواء	3: مرضٍ	
63		معهد المورد	3: مرضٍ	
64		مركز التحدث بسهولة	4: غير ملائم	
65		معهد الأمجاد	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#		اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
66		المعهد العالمي للعلوم الإدارية	4: غير ملائم	
67		معهد الإنجليزية بلاس	4: غير ملائم	
68		معهد الأوائل التعليمي	4: غير ملائم	
69		مركز إنماء للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	
70		معهد سكور للتدريب	3: مرضٍ	
71		معهد مارفل للتدريب الإداري	3: مرضٍ	
72		مركز باس لتدريب صيانة الطائرات	3: مرضٍ	
73		معهد بيوتي فيس	3: مرضٍ	
74		استثمار للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	
75		نوفوتك للتدريب	4: غير ملائم	
76		أكاديمية دلمون للكمبيوتر و العلوم الإدارية	4: غير ملائم	
77		مركز المنامة للتدريب	4: غير ملائم	مغلق
78		معهد البحرين	3: مرضٍ	
79		مركز البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا (معهد البحرين للتكنولوجيا سابقاً)	3: مرضٍ	
80		معهد بروفشينل للتدريب (معهد الأمل للدراسات و التدريب سابقاً)	3: مرضٍ	
81		معهد ترينج بلاس	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#		اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
82		مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب	3: مرضٍ	
83		مركز مهارات اللغة الإنجليزية	3: مرضٍ	
84		أبتك لتعليم الكمبيوتر	3: مرضٍ	
85		معهد حنان للتدريب	3: مرضٍ	
86		مركز التنمية الإدارية	3: مرضٍ	
87		معهد المستقبل للتدريب و التطوير (مركز الميز للتدريب سابقاً)	4: غير ملائم	
88		معهد نيوفجن للتدريب	4: غير ملائم	
89		أكاديمية الخليج لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	
90		معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	
91		معهد المحيط	4: غير ملائم	
92		معهد براذرز للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	
93		مركز ريجال الخليج للتدريب	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

المراكز الثقافية

1		معهد البحرين للموسيقى	1: ممتاز		
2		معهد الحياة في الموسيقى	1: ممتاز		
3		مركز البحرين للباليه	2: جيِّد		
4		المدرسة للفنون	3: مرضٍ		
5		المعهد الهندي للفنون الأدائية	3: مرضٍ		
6		كلابون آرت سنتر	4: غير ملائم		

زيارات المتابعة لمؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»*

#	المعاهد التي خضعت لزيارات المتابعة في الفترة من مايو 2012 وحتى مايو 2013	زيارة المتابعة الأولى**	زيارة المتابعة الثانية
1	أكاديمية دلمون للكمبيوتر والعلوم الإدارية	قيد التقدم	تقدم كافٍ
2	المعهد العالمي للعلوم الإدارية	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ
3	مركز التحدث بسهولة	تقدم غير كافٍ	
4	معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	تقدم غير كافٍ	
5	معهد الأوائل التعليمي	تقدم غير كافٍ	
6	أكاديمية الخليج لتنمية الموارد البشرية	تقدم غير كافٍ	
7	معهد الإنجليزية بلاس	تقدم غير كافٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

** تقدم كافٍ: قامت مؤسسة التدريب باستيفاء أغلبية التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق بصورة كاملة، وتضمن ذلك تلك التوصيات التي كان لها بالغ الأثر على مستوى إنجاز المتدربين، فيما تم استيفاء بقية التوصيات بصورة جزئية. قيد التقدم: قامت مؤسسة التدريب باستيفاء كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق بصورة جزئية على الأقل. تقدم غير كافٍ: أحرزت مؤسسة التدريب تقدماً ضعيفاً أو غير ملموس في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة و/أو تقرير المتابعة السابق. في حالة التقدم الكافي لا توجد زيارة ثانية. في حالة قيد التقدم أو التقدم غير الكافي تُجرى زيارة متابعة ثانية كحد أقصى.

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
1		مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	1: ممتاز
2		مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
3		مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
4		مدرسة الروضة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
5		مدرسة عين جالوت الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
6		مدرسة السهلة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
7		مدرسة حطين الابتدائية للبنين	1: ممتاز	
8		مدرسة خولة الثانوية للبنات	1: ممتاز	
9		مدرسة سمية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
10		مدرسة كرانة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
11		مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات	1: ممتاز	
12		مدرسة توبلي الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
13		مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين	1: ممتاز	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
14		مدرسة العروبة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
15		مدرسة هاجر الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
16		مدرسة النور الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
17		مدرسة بوري الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
18		مدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	2: جيّد
19		مدرسة المتنبي الابتدائية للبنين	2: جيّد	
20		مدرسة المنهل الابتدائية للبنات	2: جيّد	
21		مدرسة السنابس الابتدائية للبنات	2: جيّد	
22		مدرسة زينب الإعدادية للبنات	2: جيّد	
23		مدرسة الحد الثانوية للبنات**	2: جيّد	
24		مدرسة الصفا الابتدائية للبنات	2: جيّد	
25		مدرسة عراد الابتدائية للبنات	2: جيّد	
26		مدرسة البلاد القديم الابتدائية للبنات	2: جيّد	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh
** مدرسة الحد الإعدادية الثانوية للبنات سابقًا

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
27		مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	2: جيّد	
28		مدرسة غرناطة الابتدائية للبنات	2: جيّد	
29		مدرسة زبيدة الابتدائية للبنات	2: جيّد	
30		مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيّد	
31		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات	2: جيّد	
32		مدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات	2: جيّد	
33		مدرسة النعيم الثانوية للبنين	2: جيّد	
34		مدرسة الدراز الإعدادية للبنات	2: جيّد	
35		مدرسة جد حفص الثانوية للبنات	2: جيّد	
36		مدرسة سترة الإعدادية للبنات	2: جيّد	
37		مدرسة سترة الثانوية للبنات	2: جيّد	
38		مدرسة أميمة بنت النعمان الثانوية التجارية للبنات	2: جيّد	
39		مدرسة عالي الإعدادية للبنين	2: جيّد	

• التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
40		مدرسة الشيخ محمد بن عيسى الابتدائية للبنين	2: جيّد	
41		مدرسة القادسية الابتدائية للبنات	2: جيّد	
42		مدرسة الجزيرة الابتدائية للبنين	2: جيّد	
43		مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات	2: جيّد	
44		مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية للبنات ***	2: جيّد	
45		مدرسة فاطمة الزهراء الابتدائية للبنات	2: جيّد	
46		مدرسة حفصة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	2: جيّد	
47		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنات	2: جيّد	
48		مدرسة المحرق الابتدائية للبنات	2: جيّد	
49		مدرسة النويدرات الابتدائية للبنات	2: جيّد	
50		مدرسة سار الابتدائية للبنات	2: جيّد	
51		مدرسة سترة الابتدائية للبنات	2: جيّد	
52		مدرسة أم كلثوم الإعدادية للبنات	2: جيّد	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh
*** مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية الإعدادية للبنات سابقاً

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
53		مدرسة الديه الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيّد	
54		مدرسة الدراز الابتدائية للبنات	2: جيّد	
55		مدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات	2: جيّد	
56		مدرسة القدس الابتدائية للبنات	2: جيّد	
57		مدرسة فاطمة بنت الخطاب الابتدائية للبنات	2: جيّد	
58		مدرسة قرطبة الإعدادية للبنات	2: جيّد	
59		مدرسة سار الثانوية للبنات	2: جيّد	
60		مدرسة سند الابتدائية للبنات	2: جيّد	
61		مدرسة شهركان الابتدائية للبنات	2: جيّد	
62		مدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
63		مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
64		مدرسة رقية الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
65		مدرسة توبلي الابتدائية للبنين	2: جيّد	3: مرضٍ

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
66		مدرسة حليمة السعدية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
67		مدرسة سبأ الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
68		مدرسة باربار الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
69		مدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
70		مدرسة أم القرى الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
71		مدرسة الضياء الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
72		مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرضٍ
73		مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرضٍ
74		مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
75		مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
76		مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
77		مدرسة عالي الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
78		مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
79		مدرسة الخنساء الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
80		مدرسة بلقيس الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
81		مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
82		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
83		مدرسة جو الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
84		مدرسة سار الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
85		مدرسة صلاح الدين الأيوبي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
86		مدرسة عالي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
87		مدرسة أحمد العمران الثانوية للبنين	3: مرضٍ	
88		مدرسة البسيتين الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
89		مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
90		مدرسة ابن النفيس الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
91		مدرسة المنامة الثانوية للبنات	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
92		مدرسة السنابس الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
93		مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
94		مدرسة يثرب الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
95		مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
96		مدرسة أبو العلاء المعري الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
97		مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
98		مدرسة الدير الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
99		مدرسة الحنينية الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
100		مدرسة القيروان الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
101		مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
102		مدرسة الرشيد الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
103		مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
104		مدرسة ابن سينا الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
105		مدرسة جد حفص الثانوية الصناعية للبنين	3: مرضٍ	
106		مدرسة عمر بن عبدالعزيز الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
107		مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
108		مدرسة سلماباد الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
109		مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
110		مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
111		مدرسة عبد الرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
112		مدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
113		مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
114		مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
115		مدرسة التعاون الثانوية للبنين	3: مرضٍ	
116		مدرسة بوري الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
117		مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
118		مدرسة الوفاء الثانوية للبنات****	3: مرضٍ	
119		مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
120		مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
121		مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرضٍ	
122		مدرسة المحرق الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
123		مدرسة المعرفة الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
124		مدرسة السلام الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
125		مدرسة عراد الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
126		مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
127		مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
128		مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
129		مدرسة السنابس الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
130		مدرسة سكينة بنت الحسين الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh
**** مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية للبنات سابقًا

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
131		مدرسة طليطلة الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
132		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
133		مدرسة عالي الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
134		مدرسة أبو فراس الحمداني الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
135		مدرسة البسيتين الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
136		مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين	3: مرضٍ	
137		مدرسة الحورة الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
138		المعهد الديني الجعفري	3: مرضٍ	
139		مدرسة النزهة الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
140		مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
141		مدرسة جد حفص الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
142		مدرسة نسيبة بنت كعب الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
143		المعهد الديني الابتدائي	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
144		مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
145		مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	3: مرضٍ	
146		مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
147		مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
148		مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
149		مدرسة الحد الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
150		مدرسة الشروق الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
151		مدرسة القضيبية الابتدائية الإعدادية للبنين*****	3: مرضٍ	4: غير ملائم
152		مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
153		مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرضٍ	4: غير ملائم
154		مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
155		مدرسة عراد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
156		مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh
***** مدرسة القضيبية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
157		مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
158		مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
159		مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
160		مدرسة سترة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
161		مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
162		مدرسة الدير الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
163		مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
164		مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
165		مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
166		مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
167		مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
168		مدرسة المأمون الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
169		مدرسة الحد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
170		مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
171		مدرسة أبو صيبع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
172		مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
173		مدرسة الخليج العربي الابتدائية الإعدادية للبنات******	4: غير ملائم	
174		مدرسة السهلة الابتدائية الاعدادية للبنين	4: غير ملائم	
175		مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	4: غير ملائم	
176		مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
177		مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
178		مدرسة أوال الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
179		مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
180		مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنات*******	4: غير ملائم	
181		مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
182		مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh
****** مدرسة الخليج العربي الإعدادية للبنات سابقاً
******* مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية للبنات سابقاً

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
183		مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
184		مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
185		مدرسة سند الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
186		مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
187		مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
188		مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم	
189		مدرسة المحرق الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
190		مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
191		مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
192		مدرسة البديع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
193		مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
194		مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
195		مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
196		مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
197		مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
198		المعهد الديني الإعدادي الثانوي للبنين	4: غير ملائم	
199		مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
200		مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
201		مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم	
202		معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	4: غير ملائم	
203		مدرسة المنذر بن ساوى التميمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
204		مدرسة الوحدة الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
205		مدرسة التضامن الثانوية للبنات	4: غير ملائم	
206		مدرسة غازي القصيبي الثانوية للبنات	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»* في الدورة الثانية

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2014-2015	زيارة المتابعة الأولى**	زيارة المتابعة الثانية
1	مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	تقدم كافٍ	.
2	مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	تقدم كافٍ	.
3	مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	تقدم كافٍ	.
4	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنات	تقدم كافٍ	.
5	مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	تقدم كافٍ	-
6	مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	تقدم كافٍ	-
7	مدرسة الدير الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	تقدم كافٍ
8	مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
9	مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
10	مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
11	مدرسة عراد الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
12	مدرسة المأمون الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
13	مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم

* التقارير غير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

** تقدم كافٍ: اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة ولا تحتاج لزيارة متابعة ثانية. قيد التقدم: اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة وتحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية. تقدم غير كافٍ: المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية.

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»* في الدورة الثانية (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2014-2015	زيارة المتابعة الأولى**	زيارة المتابعة الثانية
14	مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
15	مدرسة سند الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
16	مدرسة المحرق الثانوية للبنين	قيْد التقدم	
17	مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
18	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
19	مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	قيْد التقدم	
20	مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
21	مدرسة أبو صيبع الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
22	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
23	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
24	مدرسة الوحدة الثانوية للبنين	قيْد التقدم	
25	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
26	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
27	مدرسة المنذر بن ساوى التميمي الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
28	المعهد الديني الإعدادي الثانوي للبنين	قيْد التقدم	
29	مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	

* التقارير غير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

** تقدم كاف: اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة ولا تحتاج لزيارة متابعة ثانية. قيد التقدم: اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة وتحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية. تقدم غير كاف: المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية.

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»* في الدورة الثانية (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2014-2015	زيارة المتابعة الأولى**	زيارة المتابعة الثانية
30	مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	
31	مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	
32	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	تقدم غير كافٍ	
33	مدرسة التضامن الثانوية للبنات	تقدم غير كافٍ	
34	مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	
35	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	
36	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	
37	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	
38	مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	

* التقارير غير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

** تقدم كافٍ: اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة ولا تحتاج لزيارة متابعة ثانية. قيد التقدم: اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية؛ شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة وتحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية. تقدم غير كافٍ: المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية؛ شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية.

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال*

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	الصفوف	الأحكام في الدورة الاولى	الأحكام في الدورة الثانية
1		مدرسة نادين	6 – 1	2: جيِّد	1: ممتاز
2		المدرسة البريطانية في البحرين	13 – 1	1: ممتاز	-
3		مدرسة سانت كريستوفر	13 – 1	1: ممتاز	-
4		مدرسة ابن خلدون الوطنية	12 – 1	1: ممتاز	-
5		مدرسة الرفاع فيوز الدولية	10 – 1	1: ممتاز	-
6		مدارس المعارف الحديثة	12 – 1	2: جيِّد	-
7		مدرسة النخيل الابتدائية	6 – 1	2: جيِّد	-
8		المدرسة الفرنسية	11 – 1	2: جيِّد	-
9		مدرسة بيان البحرين	12 – 1	2: جيِّد	-
10		مدرسة النور العالمية	12 – 1	2: جيِّد	-
11		مدرسة عالية	7 – 1	2: جيِّد	-
12		مدرسة الروابي الخاصة	12 – 1	3: مرضٍ	3: مرضٍ
13		مدارس الشرق الأوسط التعليمية	12 – 1	3: مرضٍ	3: مرضٍ

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال* (تتمة)

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	الصفوف	الأحكام في الدورة الاولى	الأحكام في الدورة الثانية
14		مدرسة المواهب العالمية والأطفال - المنامة	1 – 8	4: غير ملائم	3: مرضٍ
15		مدرسة الحكمة الدولية	1 – 12	4: غير ملائم	3: مرضٍ
16		مدرسة لؤلؤة الخليج العربي	1 – 12	3: مرضٍ	-
17		مدرسة دلمون	1 – 6	3: مرضٍ	-
18		المدرسة الهندية الجديدة	1 – 12	3: مرضٍ	-
19		مدرسة التعليم النوعي – مقابة	1 – 9	3: مرضٍ	-
20		مدرسة النسيم الدولية	1 – 12	3: مرضٍ	-
21		مدرسة الشويفات الدولية	1 – 11	3: مرضٍ	-
22		مدرسة ابن الهيثم الإسلامية	1 – 12	3: مرضٍ	-
23		مدرسة آسيا	1 – 10	3: مرضٍ	-
24		مدرسة المواهب العالمية والأطفال - الرفاع	1 – 8	3: مرضٍ	-
25		مدرسة القلب المقدس	1 – 10	3: مرضٍ	-
26		مدرسة الإبداع الخاصة	1 – 9	3: مرضٍ	-

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال* (تتمة)

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	الصفوف	الأحكام في الدورة الاولى	الأحكام في الدورة الثانية
27		مدرسة تايلوس	1 – 8	3: مرضٍ	-
28		مدارس الفلاح الخاصة – فرع المحرق – قسم البنين	3 – 12	3: مرضٍ	-
29		مدرسة الإيمان – فرع البنين	1 – 12	3: مرضٍ	-
30		مدرسة الألفية الجديدة - المنامة	1 – 12	3: مرضٍ	-
31		مدارس الفلاح الخاصة - فرع المحرق - قسم البنات	1 – 6	3: مرضٍ	-
32		المدرسة الهندية – سترة، مدينة عيسى	1 – 12	3: مرضٍ	-
33		مدرسة الرجاء	1 – 12	3: مرضٍ	
34		مدرسة الشيخة حصة للبنات	1 – 12	3: مرضٍ	
35		مدرسة عبدالرحمن كانو الدولية	1 – 12	3: مرضٍ	
36		مدرسة الإيمان – فرع البنات	1 – 12	3: مرضٍ	
37		مدرسة الرؤية الحديثة	1 – 11	3: مرضٍ	-
38		مدرسة السلام	1 – 9	3: مرضٍ	-
39		مدرسة بوابة المعالي الخاصة	1 – 6	4: غير ملائم	-

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال* (تتمة)

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	الصفوف	الأحكام في الدورة الاولى	الأحكام في الدورة الثانية
40		مدرسة السنابل الخاصة	1 – 12	4: غير ملائم	-
41		مدرسة الوسام الدولية	1 – 12	4: غير ملائم	-
42		مدرسة المجد الخاصة	1 – 9	4: غير ملائم	-
43		المدرسة البنغلادشية	1 – 10	4: غير ملائم	-
44		المدرسة الباكستانية - مدينة عيسى	1 – 12	4: غير ملائم	-
45		المرسة الباكستانية الأردية	1 – 12	4: غير ملائم	-
46		مدرسة أما الدولية	1 – 12	4: غير ملائم	-
47		مدرسة المهد - سار	1 – 10	4: غير ملائم	-
48		مدرسة المنار الخاصة	1 – 11	4: غير ملائم	-
49		مدرسة المدينة العالمية	1 – 9	4: غير ملائم	-
50		مدرسة المهد - سماهيج	1 – 8	4: غير ملائم	-
51		مدرسة الآفاق الحديثة - جنوسان	1 – 6	4: غير ملائم	-
52		مدرسة حوار الدولية	1 – 12	4: غير ملائم	-

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.goov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال* (تتمة)

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	الصفوف	الأحكام في الدورة الاولى	الأحكام في الدورة الثانية
53		مدرسة إبنيزر الخاصة	6 – 1	4: غير ملائم	-
54		مدارس الفلاح الخاصة - فرع الرفاع- قسم البنين	12 – 4	4: غير ملائم	-
55		المدرسة الباكستانية - المنامة	6 – 1	4: غير ملائم	-
56		مدارس الفلاح الخاصة - فرع عالي- قسم البنات	12 – 1	4: غير ملائم	-
57		المدرسة الشرقية	11 – 1	4: غير ملائم	-
58		مدرسة التعليم النوعي - المنامة	4 – 1	4: غير ملائم	-
59		مدرسة المهد الخاصة - الرفاع	6 – 1	4: غير ملائم	-
60		مدرسة الآفاق الحديثة - السقية	1	4: غير ملائم	-
61		المدرسة الأهلية	6 – 1	4: غير ملائم	-
62		مدرسة التعليم العصري	6 – 1	4: غير ملائم	-

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

زيارات المتابعة للمدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»* في الدورة الأولى

#	المدارس الخاصة التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2014-2015	زيارة المتابعة الأولى**	زيارة المتابعة الثانية
1	مدارس الفلاح الخاصة - فرع الرفاع - قسم البنين	تقدم كافٍ	-
2	مدرسة أما الدولية	قيْد التقدم	تقدم كافٍ
3	المدرسة الباكستانية - مدينة عيسى	قيْد التقدم	قيْد التقدم
4	المدرسة الباكستانية الأردية	قيْد التقدم	قيْد التقدم
5	المدرسة البنغلادشية	قيْد التقدم	قيْد التقدم
6	مدرسة الآفاق الحديثة - جنوسان	قيْد التقدم	-
7	مدرسة المهد الخاصة - سماهيج	قيْد التقدم	-
8	مدرسة حوار الدولية	قيْد التقدم	-
9	مدارس الفلاح الخاصة - فرع عالي - قسم البنات	قيْد التقدم	-
10	مدرسة المنار الخاصة	تقدم غير كافٍ	-
11	مدرسة المدينة العالمية	تقدم غير كافٍ	-
12	مدرسة إبنيزر الخاصة	تقدم غير كافٍ	-
13	المدرسة الباكستانية - المنامة	تقدم غير كافٍ	-

* التقارير غير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.qqa.gov.bh

** تقدم كافٍ: اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة ولا تحتاج لزيارة متابعة ثانية. قيد التقدم: اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة وتحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية. تقدم غير كافٍ: المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تحتاج المدرسة إلى زيارة متابعة ثانية.

الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب

نشكّل مستقبل البحرين...

اضغط هنا لملء الاستبيان